وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

الفرع: علوم تجارية

التخصص: تمويل مصرفي

عنوان المذكرة:

واقع وآفاق أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية في ظل العولمة المالية

دارسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة ـ 488 ـ

من إعداد:

- إسماعيل فارس
- هشام هوام

إشراف الأستاذ:

- بلال مسعي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
عبد السلام زايدي	أستاذ مساعد ـ أ ـ	رئيـــــــــا
بلال مسعي	أستاذ مساعد ـ أ ـ	مشرفا ومقـــــررا
سرية مسّاني	أستاذ مساعد ـ أ ـ	عضوا مناقشـــــا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

الفهرس

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
الفهرس العام	**I**
فهرس الجداول	**VIII**
فهرس الأشكال	**IX**
فهرس الملاحق	**X**
المقدمــة العامة	**أ ــ د**
الفصل الأول: مدخل إلى البنوك التجارية في ظل العولمة المالية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الخلفية النظرية للعولمة المالية	**03**
المطلب الأول: مراحل تطور العولمة المالية ومفهومها	**03**
أولا– مراحل تطور العولمة المالية	**03**
ثانيا– مفهوم العولمة المالية	**05**
المطلب الثاني : العوامل المسرعة على ظهور العولمة المالية	**07**
أولا– تنامي الرأسمالية المالية	**07**
ثانيا– عجز الأسواق المالية الوطنية عن الاستيعاب الفوائض المالية	**08**
ثالثا– ظهور الابتكارات المالية	**08**
رابعا– التقدم التكنولوجي	**08**

خامسا– التحرير المالي المحلي والدولي	**09**
سادسا– إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية	**09**
المطلب الثالث: مظاهر ومؤشرات تنامي العولمة المالية	**10**
أولا– مظاهر العولمة المالية	**10**
ثانيا– مؤشرات تنامي العولمة المالية	**12**
المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية	**14**
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	**14**
أولا– نشأة ومفهوم البنوك التجارية	**14**
ثانيا– أهمية وأهداف البنوك التجارية	**16**
المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك التجارية	**17**
أولا– أنواع البنوك التجارية	**17**
ثانيا– الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك التجارية	**18**
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	**22**
أولا– موارد البنوك التجارية	**22**
ثانيا– استخدامات البنوك التجارية	**24**
المبحث الثالث: الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية	**27**
المطلب الأول: الدور الجديد المسند للجهاز المصرفي لمواجهة العولمة المالية	**27**
أولا– التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية	**27**
ثانيا– تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة	**28**

ثالثا– تنمية الموارد البشرية	**29**
رابعا– تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي	**30**
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي	**30**
أولا– إعادة هيكلة الخدمات المصرفية	**31**
ثانيا– **ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق وفقا لمقررات لجنة بازل**	**33**
ثالثا– إشتداد المنافسة في السوق المصرفية	**34**
رابعا– تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال	**34**
خاتمة الفصل الأول	**35**
الفصل الثاني: التأصيل النظري لأدوات الدفع الحديثة	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: ماهية أدوات الدفع والعوامل المساعدة على تطورها	**38**
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع وتطورها التاريخي	**38**
أولا– مفهوم وسائل الدفع	**38**
ثانيا– تطور وسائل الدفع تاريخيا	**39**
المطلب الثاني: مكونات وسائل الدفع التقليدية	**39**
أولا– السفتجة أو الكمبيالة	**39**
ثانيا– الشيك	**40**
ثالثا– السند لأمر	**41**
رابعا– التحويلات المصرفية	**41**

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور وسائل الدفع	**42**
أولا– تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية	**42**
ثانيا– استخدام شبكة الأنترنات في المجال المصرفي	**42**
ثالثا– التوجه نحو التجارة الإلكترونية	**43**
المبحث الثاني: الصيرفة الإلكترونية كأساس أدوات الدفع	**45**
المطلب الأول: نشأة وتعريف الصيرفة الإلكترونية والأطراف المشكلة لها	**45**
أولا– نشأة الصيرفة الإلكترونية وتطورها التاريخي	**45**
ثانيا– تعريف الصيرفة الإلكترونية	**46**
ثالثا– الأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية	**47**
المطلب الثاني: أهداف وقنوات الصيرفة الإلكترونية	**48**
أولا– أهداف الصيرفة الإلكترونية	**48**
ثانيا– قنوات خدمات الصيرفة الإلكترونية	**48**
المطلب الثالث: متطلبات وتحديات الصيرفة الإلكترونية ومبادئ إدارتها	**51**
أولا– متطلبات الصيرفة الإلكترونية	**51**
ثانيا– تحديات الصيرفة الإلكترونية ومبادئ إدارتها	**52**
المبحث الثالث: طبيعة أدوات الدفع الحديثة	**56**
المطلب الأول: ماهية أدوات الدفع الحديثة	**56**
أولا– تعريف أدوات الدفع الحديثة (الإلكترونية)	**56**
ثانيا– خصائص أدوات الدفع الحديثة	**57**

المطلب الثاني: أنواع أدوات الدفع الحديثة	**58**
أولا– النقود الرقمية والمحافظ اللإلكترونية	**58**
ثانيا– البطاقات البنكية وأنواعها	**62**
ثالثا– الشيكات والتحويلات الإلكترونية	**66**
رابعا– البطاقات الذكية	**70**
المطلب الثالث:العوامل المساعدة على نجاح أدوات الدفع الحديثة والعوائق الناتجة عن استخدامها	**71**
أولا– العوامل المساعدة على نجاح أدوات الدفع الحديثة	**71**
ثانيا– عوائق استخدام وسائل الدفع الحديثة	**72**
خاتمة الفصل الثاني	**75**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة –488–	
تمهيد	**77**
المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–	**78**
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR الأم	**78**
أولا– تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره BADR	**78**
ثانيا– التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة–488–	**80**
ثالثا– الهيكل التنظيمي وكالة BADR تبسة –488–	**81**
المطلب الثاني: واقع الخدمات والمنتجات المصرفية في الوكالة	**83**
أولا– المنتجات المصرفية التقليدية	**83**
ثانيا– المعاملات المصرفية الإلكترونية	**85**

ثالثا– خدمات المصرف الالكترونية	**88**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	**90**
المطلب الأول: طريقة الدراسة	**90**
أولا– مجتمع الدراسة	**90**
ثانيا– عينة الدراسة	**90**
ثالثا– تصميم الاستمارة	**91**
المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة	**91**
أولا– صدق أداة الدراسة	**92**
ثانيا– ثبات أداة الاستمارة	**92**
المطلب الثالث: خصائص عينة الموظفين في المصرف محل الدراسة	**94**
أولا– عينة الموظفين حسب الجنس	**94**
ثانيا– عينة الموظفين حسب العمر	**94**
ثالثا– عينة الموظفين حسب المستوى التعليمي	**95**
رابعا– عينة الموظفين حسب الوظيفة	**95**
خامسا– عينة الموظفين حسب الأقدمية في النشاط البنكي	**96**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**97**
المطلب الأول: تحليل نتائج إستقصاء كل عبارة	**97**
أولا– نتائج استقصاء عبارات المحور الأول أثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة	**97**
ثانيا– نتائج استقصاء عبارات المحور الثاني أثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية	**99**

ثالثا– نتائج استقصاء عبارات المحور الثالث أثر العولمة المالية على البنوك التجارية	**101**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستقصاء	**103**
أولا– الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة	**103**
ثانيا– الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية	**105**
ثالثا– الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على البنوك التجارية	**107**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**108**
أولا– الفرضية الأولى **"**هناك تأثير للعولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–"	**108**
ثانيا– الفرضية الثانية "هناك تأثير لأدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية"	**109**
ثالثا- الفرضية الثالثة "هناك تأثير للعولمة المالية على البنوك التجارية"	**109**
خاتمة الفصل الثالث	**110**
الخاتمة العامة	**112**
قائمة المراجع	**116**
الملاحق	**125**
الملخص	

فهرس الجداول

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الثالث	01	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من قبل عينة الموظفين	90
الثالث	02	مقياس الإجابات على الفقرات	91
الثالث	03	يوضح اجمالي ألفا كرونباخ للاستبيان الخاص بالموظفين	93
الثالث	04	يوضح معامل بيرسون بين المحاور للاستبيان الخاص بالموظفين	93
الثالث	05	توزيع أفراد عينة الدراسة (الموظفين) حسب الجنس	94
الثالث	06	توزيع أفراد عينة الدراسة (الموظفين) حسب العمر	94
الثالث	07	توزيع أفراد عينة الدراسة (الموظفين) حسب المستوى التعليمي	95
الثالث	08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القسم الذي ينتمي إليه	95
الثالث	09	توزيع أفراد عينة الدراسة الأقدمية في النشاط البنكي	96
الثالث	10	عبارات المحور الأول أثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة	97
الثالث	11	عبارات المحور الثاني أثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية	99
الثالث	12	عبارات المحور الثالث أثر العولمة المالية على البنوك التجارية	101
الثالث	13	**الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة**	103
الثالث	14	**الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية**	105
الثالث	15	الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على البنوك التجارية	107

فهرس الأشكال

الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الأول	01	مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها	26
الثاني	02	الأطراف المشكلة للبنوك الإلكترونية	48
الثاني	03	دورة استخدام الشيك الالكتروني وإجراءاتها	68
الثالث	04	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–	82

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR تبسة -488-	125
02	نظام سيرات SYRAT	126
03	بعض البطاقات الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	127
04	استمارة الاستبيان المستخدمة في الدراسة	128
05	نتائج المتحصل عليها من برنامج SPSS	133

المقدمة العامة

1- تمهيد

تعتبر العولمة من الظواهر التي إتضحت ملامحها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين بما لها من إنعكاسات إيجابية وسلبية على دول العالم وتتمثل أهم ملامحها في التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية، وفي مقدمتها الإتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية قصد السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتوسع والنماء في مختلف أنشطتها.

وبالنظر إلى جل هذه التحولات والتطورات العالمية، نجد أن الركيزة الأساسية للتطورات الاقتصادية هو الجهاز البنكي، فالبنوك تعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد والركيزة الأولى لتحقيق توجيه ومصيره وتحقيق أهدافه، والنقود هي بضاعة التعامل بها، هذه الاخيرة تعتبر أول أداة دفع لتتطور فيما بعد أدوات الدفع من شكلها المادي وصولا إلى شكلها الإلكتروني خاصة بعد إجتياح الأنترنيت وتطور عالم تكنولوجيا المعلومات والإتصال وكذا توفير مختلف البروتوكولات التي تحرص على توفير الأمان للتعامل بها.

والجزائر غرار باقي الدول تسعى إلى الارتقاء بمستوى إقتصادها والذي يعتبر القطاع المصرفي العنصر الفاعل فيه، فقد دخلت مجال التعامل بالدفع الإلكتروني في بنوكها التجارية لضمان تطورها والإنتقال بها إلى الحداثة والرقمنة.

1- إشكالية البحث

في ظل ما تقدم تتضح ضرورة دراسة "واقع أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية في ظل العولمة المالية"، وعليه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات العولمة المالية؟

2- الاسئلة الفرعية

ولمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن الاستعانة بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسس النظرية التي تقوم عليها كل من العولمة المالية وأدوات الدفع الحديثة ؟
- هل هناك تأثير للعولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- ؟
- هل هناك تأثير لأدوات الدفع الحديثة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- ؟
- هل هناك تأثير للعولمة المالية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- ؟

3- الفرضيات

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية سيتم وضع الفرضيات الآتية:

- إن الأسس النظرية التي تقوم عليها كل من العولمة وأدوات الدفع الحديثة تبرز في الترابط الوثيق بينهما.
- تشير الكثير من المتغيرات والانعكاسات الخاصة بالعولمة المالية ان لها تأثير كبير على وسائل الدفع الحديثة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية.
- يعد استخدام أدوات الدفع الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية غير محدود.
- تتجلى آثار العولمة المالية على البنوك التجارية فيما تحدثه من آثار سلبية وإيجابية.

4- أهمية الموضوع

تتمثل أهمية البحث في كون أدوات الدفع الحديثة أظهرت فعاليتها حيث أصبحت جل الدول تعتمدها، مما يحتم على الجزائر مسايرة باقي دول العالم في هذا المجال، وبالتالي هذا البحث سيكون بمثابة عرض لما يقدمه الجهاز المصرفي الجزائري من خدمات في هذا المجال وبعض الجهود المبذولة منذ بداية العمل بها وكذا التحديات التي تواجهها.

5- أهداف البحث

يهدف البحث أساسا إلى:

- محاولة فهم موضوع العولمة المالية وإلقاء الضوء على مظاهرها ومؤشراتها،
- محاولة إبراز الجوانب المهمة لأدوات الدفع الحديثة من خلال عرض مفاهيمها وأنواعها،
- التعرف على التحديات والمخاطر التي تواجه الصيرفى الالكترونية وطرق إداراتها من اجل تحقيق الامن بالنسبة للعمل المصرفي الإلكتروني،
- الوقوف على مختلف أدوات الدفع الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية،

6- أسباب اختيار البحث

هناك العديد من الأسباب التي تشاركت في الاهتمام بهذا الموضوع واختياره كموضوع بحث منها أسباب ذاتية وهي الميل الشخصي للموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته.

أما الأسباب الموضوعية تمثلت في الاهمية البالغة التي تمثلها أدوات الدفع بشكلها الحديث والمتطور في اقتصاديات الدول من خلال كونها أهم ما يعبر عن مظاهر العولمة المالية وتجاوز مشكل الحدود الجغرافية وإختلاف العملاء.

7- منهج البحث

سيتم الاعتماد في هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تجلى ذلك في الفصلين الأول والثاني من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالعولمة المالية وأنواع أدوات الدفع في البنوك التجارية وكذلك الصيرفة الالكترونية، والتطرق في الفصل الثالث إلى دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488–، ومحاولة معالجة نتائج الاستبيان والخروج بالنتائج.

8- الدراسات السابقة

نظرا لأهمية هذه الدراسة، فإنه قد ورد العديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع العولمة المالية وأيضا أدوات الدفع الحديثة، ومن أهم الدراسات التي تم اعتمادها مايلي:

– **دراسة بركان أمينة، 2014/2013**، "الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي –حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على الخدمة المصرفية وأساليب تطورها في الجزائر، وتقدم طرق حديثة لتحديث الخدمات المصرفية وجعلها ذات جودة عالية، خلصت هذه الدراسة بان التقدم التكنولوجي اسهم في تغيير ملامح الخريطة المصرفية الدولية إذ إزداد عدد كبير من المصارف إلى تغيير نمط عملها وتحويلها والتوسع في إستخدام التجارة الإلكترونية وتقديم خدمات مصرفية متطورة، وتعبر التجربة الجزائرية تجربة فتية لا يمكن الحكم عليها لا بالنجاح ولا بالفشل.

– **دراسة شقيقة ضويفي، 2015/2014**، "دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحديث خدمات الجهاز المصرفي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية"، رسالة ماجستير غير منشورة، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم الإتجاهات المصرفية الحديثة وتخص بالذكر وسائل الدفع الإلكترونيو كألية من آليات التحديث والتعرف على حدود التعامل بها في الجزائر وأهم المعوقات التي تواجهها ومحاولة علاجها، خلصت الدراسة بأن وسيلة الدفع موجودة من وجود الإنسان وأن تحديث الخدمة المصرفية كان نتاج عدة تغيرات بيئية أحدثتها العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وأثرت بصفة كبيرة على البنوك التي وجدت نفسها مجبرة على التأقلم مع الوضع الجديد والحفاظ على مكانتها ومحاولة الإرتقاء بمستوى أدائها.

– **دراسة لوصيف عمار، 2009/2008**، "إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية وإمكانية مواكبتها للتطورات الحديثة في نظام المدفوعات"، رسالة ماجستير غير منشورة، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال نظام الدفع ومقارنتها بالتجربة العالمية، وذلك لمعرفة الحدود التي بلغتها وأهم التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة، وكذلك محاولة معرفة مدى إستجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع، أفضت هذه الدراسة أن تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في إنخفاض محسوس لوسائل الدفع التقليدي حيث سمح ذلك بإختصار الوقت والتقليل من إفراط في

استخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها، حيث لم تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني الحل المثالي والبديل إذ خلقت عدة مشاكل التي تخص الجرائم الإلكترونية وغيرها.

9- خطة البحث

للإجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية وكذا اختبار صحة الفرضيات والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، سيتم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول:

سيتم تخصيص الفصل الأول لدارسة الإطار النظري للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية، تتضمن ثلاث مباحث المبحث الأول حول الخلفية النظرية للعولمة المالية، أما المبحث الثاني عموميات حول البنوك التجارية وأخيرا المبحث الثالث بعنوان الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة.

كما سيتم تخصيص الفصل الثاني التأصيل النظري لأدوات الدفع الحديثة، جاء المبحث الأول بعنوان ماهية أدوات الدفع والعوامل المساعدة على تطورها أما المبحث الثاني الصيرفة الإلكترونية كأساس لنشاة أدوات الدفع الحديثة، وأخيرا المبحث الثالث طبيعة أدوات الدفع الحديثة.

كما سيتم التطرق في الفصل الثالث إلى دارسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- تم فيه التعريف بميدان الدراسة، وتصميم الدراسة الميدانية، وتحليل نتائج الاستمارة.

10- صعوبات البحث

لا يخلوا إنجاز أي دراسة بحثية في اي مجال من الصعوبات، حيث واجه هذا البحث العديد من الصعوبات تمثلت في:

- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبحث محل الدراسة بالإضافة إلى تضاربها وهذا ما أدى بنا إلى صعوبة حصر الإحصائيات،

- حداثة الموضوع من ناحية مدى استخدام أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية الجزائرية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-.

الفصل الأول
مدخل إلى البنوك التجارية في ظل العولمة المالية

تمهيد

يشهد الاقتصاد الدولي تطورات كبيرة وتزايد لظاهرة الاعتماد على الاقتصادي المتبادل، وهو ما أدى إلى ميلاد نظام جديد يتميز بالتحرير المالي وإزالة القيود على حركة رؤوس الأموال والدفع إلى الاندماج الكلي بين أسواق السلع وأسواق الأموال الدولية، مع سرعة وسهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم، كما أصبح القرارات المالية التي تحدث في إحدى دول العالم آثارا على الأفراد والدول في مناطق أخرى من العالم، ويسمي الاقتصاديون هذه الظاهرة بالعولمة المالية، وتتمثل أم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية الدولية، ولقد انعكست هذه التطورات في المجال المالي والمصرفي على معظم دول العالم وأصبحت ضمن التحديات التي يجب التكييف معها ومسايرتها مما يفرض على القائمين على الاجهزة المصرفية إيجاد آليات وسبل أو إنتهاج سياسات في التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية وتقدم أنشطة تمويلية مبتكرة وتبني مفهوم حديث للتسويق، إلا أنه تشير لكثير من المتغيرات والدراسات والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة، قد تكون هذه الآثار إيجابية وقد تكون سلبية، يصبح الدور هنا قائم على إدارة الجهاز المصرفي لتخفيف الآثار السلبية.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للعولمة المالية

عدت العولمة المالية ظاهرة شمولية لها ابعادها السياسية والاقتصادية والثقافية...إلخ، وعقد التسعينات أظهر لنا ما نسميه اليوم بالعولمة المالية ولإبراز هذه الظهارة سنتطرق إلى مفهومها مراحل تطورها وكذلك العوامل المسرعة في ظهورها، أيضا اهم مظاهرها ومؤشرات تناميها.

المطلب الأول: مراحل تطور العولمة المالية ومفهومها

مرت العولمة المالية بثلاثة مراحل سوف يتم استعراضها في هذا المطلب مع توضيح مفهومها.

أولا: مراحل تطور العولمة المالية

رغم ان العولمة المالية لها جذور تمتد على نهاية القرن التاسع عشر فإن الكثير من الاقتصاديين يعتبرونها حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز الأربعين سنة على الأكثر تقدير، ويمكن تلخيص مراحل العولمة المالية فيما يلي:

1- مرحلة تدويل تمويل غير مباشر (1960-1979): تميزت بظهور سوق الأورو وتعتبر أول مراحل العولمة والتي تميزت بـ:[1]

- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية أي التمويل بوساطة بنكية (التمويل غير مباشر)وتعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة،
- انهيار نظام (Bertton Woods) في أوت 1971، وحل أسعار الصرف المرنة،
- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث عرفت دول الخليج فائضا ماليا بـ:360 مليار دولار خلال الفترة (1974-1981)، مما زاد في نسبة الادخار العالمي،
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث،
- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبليات، المبادلات والخيارات، حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1972، في بريطانيا سنة 1982، وفي فرنسا سنة 1986،
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة.

2- مرحلة التحرير المالي: إمتدت هذه المرحلة من 1980 إلى 1985 تميزت بما يلي[2]:

- التوسع الكبير في أسواق السندات والذي كا سببه الرئيسي حاجة الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق إصدار وتسويق تلك الادوات المالية في الأسواق المالية،

[1]- ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق الناشئة**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول:"سياسات التويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص ص 09-10.
[2]- ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، **مرجع نفسه**، ص10.

– المرور إلى مالية السوق أو اقتصاد السوق المالي على غرار اقتصاد السوق السلعية وتقليص الضغوطات والممارسات على الشركات متعددة الجنسيات،

– رفع الرقابة على حرجة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وارتباطها على مستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود،

– حمل الدول الكبرى التي تمول العجز في ميزانيتها على إصدار وتسويق تلك الادوات المالية في الأسواق المالية العالمية لا سيما سندات الخزينة،

– توسع صناديق المعاشات والصناديق المتخصصة في جمع الادخار والتي تمتاز بفوائضها المالية الكبيرة.

3–مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة من 1986 إلى غاية الآن: أهم ما ميز هذه المرحلة هو[1]:

– توسع الأسواق، فقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراءات الإصلاحات البريطانية المعروفة بإسم Binbang وتبعتها بذلك البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها مما يسمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات،

– ضم العديد من الأسواق المالية الناشئة إبتداء من اوئل التسعينات، وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية،

– الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية الناشئة، بداي من ازمة المكسيك 1994، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997، الأزمة الروسية 1998 وأزمة البرازيل 1999،

– الإنهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي ألاف الملايين من الدولارات، من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية،

– زيادة الإرتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أحجمها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكة التعامل العالمية بحيث أصبح بإمكان المستثمر الياباني شراء الأدوات المالتي التي يرغب في الاستثمار فيها من الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال أطراف الحاسوب الموجودة في اليابان بكل سهولة، بل أكثر من هذا، قد تكون تلك الأدوات مدرجة في البورصات اليابانية وهكذا بالنسبة للمستثمر الأمريكي أو البريطاني أو الالماني،

– زيادة حجم التعامل في اسواق الصرف وتحرير سواق المواد الاولية وزيادة التعامل في الأدوات المالية المشتقة،

– توسيع التمويل المباشر باللجوء إلى الأسواق المالية وتغطية الدين العام بواسطة الاوراق المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج منظمة التعاون والتنمية.

[1]- محفوظ جبار، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة**، الجزائر والعولمة الإنسانية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص ص 97-98.

ثانيا: مفهوم العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليت التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الاموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.

ويمكن الإستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما[1]:

- **المؤشر الأول:** والخاص بطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الاسهم والسندات كنت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 إلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.
- **المؤشر الثاني:** والخاص بتطور تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الاجنبية قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 ترليون دولا أمريكي في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

وتجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم قابلية رأس المال للتحويل، ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الاجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

وتفصيلا فأن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية[2]:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار فيسوق الأوراق المالية مثل الأسهم، السندات، والأوراق الاستثمارية والمشتقات،

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة المالية الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 49-50.
[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع نفسه**، ص51.

– المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء العقارات أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين،

– المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج،

– المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والوادئع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج،

– المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التحركات أو تسويات الديون،

– المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر هي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود،

كما تتمثل العولمة من وجهة نظر **هاريس (Harris)**: "في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدويل الإنتاج والتوزيع والتسويق للسلع والخدمات، كما تتمثل في التطوررات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص"[1].

أما الكاتبان (**Aglietta** و**Brander**) فيقولان أن:"العولمة المالية في نهاية القرن العشرين هي الانفتاح الإجباري وهي ليست سوى اختيار أحد المتعاملين الفاعلين مثل ما هو مجسد في الوحدة النقدية فنجد كل واحد مغمور في عالم والذي يختار القواعد بدفع الثمن باهظا لمن لم يلعب اللعبة"[2].

كما عرفها **الونسوجي (Alonso G)** "الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير المالي والتحول إلى ما يعرف بالاندماج أو الانفتاح المالي، الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة الأموال والتي أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية"[3].

كما عرفها **هيلان راي (Helen ray)**: "بأنها الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية، وأنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول ومن دون قيود تذكر"[4].

كما قد عرفت "بأنها الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي والعالمي".

[1] - Haris R G, **globalization, trade a4nd income Canadian journal of Economics**, 1993, Vol 26 p655, 776.

[2]- صالح مفتاح، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002، ص ص 05-06.

[3]- محفوظ جبار، **مرجع سابق ذكره**، ص99.

[4]- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن 2002، ص42.

تعريف **هنري بورغينا (Henri Bourguinat)** للعولمة المالية:"التعامل مع السوق كوحدة شاملة حيث من إزالة القوانين المختلفة المرتبطة بتواجد الدول القومية"[1].

وعرفت أيضا:"العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة لرؤوس الاموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز (الجغرافية، قانونية، تنظيمية)، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف صيخ رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث على مردودية لتلك الأموال"[2].

وبالتالي فالعولمة المالية هي نمو سريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وإنشاء أسواق تتدفق فيها الرساميل قصيرة الاجل بين الدول من دون تذكر عليها.

المطلب الثاني: العوامل المسرعة على ظهور العولمة المالية

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدات في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان وكان أهمها:

أولا: تنامي الرأسمالية المالية

لقد كان النمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية، بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع انشطته وزيادة درجة تركزهن دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة الماليةن فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة إضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وصارت الرأسمالية ذات الطابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.

وعلى الصعيد العالمي، لعب راس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات) بشروطه الخاصة، لا سيما بعد الإنخفاض الملحوظ الذي حدث في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وكذلك في المنح والمعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية متعددة الأطراف فقد نمت المعاملات المالية لمؤسسات الاستثمارات المالية نموا ملحوظا، حيث إرتفعت قيمة العمليات التي نمت في أسواق الصرف الأجنبي والأوراق المالية على المستوى العالمي عن عشرة مرات عام 1982، متجاوزة بذلك حجم النمو المتحقق في التجارة الدولية والدخل القومي وهو الأمر الذي يعني أن حركة رؤوس الأموال غدت مستقلة ولها آلياتها ودورتها الخاصة ولم تعد مرتبطة بحركة التجارة الدولية.

[1] -Henri Bourguinat**, Finance international**, presse universitaire de France, sans édition, paris 1999, p72.
[2] - Dominique Plihon, **les enjeux de la globalisation financière**, casbah, Alger,1997, P68.

وقد إرتبط هذا النمو المطر للرأسمالية المالية أيضا بظهور الاقتصاد الرمزي وهو الاقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية لتي تنتقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون قيد أو عائق بعبارة أخرى أنه اقتصاد تحركه مؤشرات البرورصات العالمية (مؤشر داو جونز، نيكاي، داكس) وتؤثر فيه أية تغييرات تطرأ على أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي، معدلات الفائدة، المستويات العامة للأسعار[1].

ثانيا: عجز الأسواق المالية الوطنية عن الاستيعاب الفوائض المالية

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد ان عجزت الأسواق المحلية عن استيعاب أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية، وذلك بحثا عن فرص استثمارية ومعدلات عائد أعلى، فالمؤسسات المالية غير مصرفية في مجموعة الدول السبع قامت عام 1995م بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 ترليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 110%، من أجمالي الناتج المحلي الأجمالي، نحو 90% من اجمالي حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول[2].

ثالثا: ظهور الابتكارات المالية

إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (أسهم، سندات)، أصبح هناك العديد من الأدوات الإستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات، والمستقبليات، والسقف والقاعدة، والخيارات، وكل هذه الأدوات تتطور من فترة إلى أخرى وعلى نحو مطرد بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند إتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تلعب دورا بالغ الاهمية في تحقيق التقارب بين مختلف االأسواق المالية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما[3]:

1- الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الاجنبية بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة حيث باتت الضرورة الملحة إلى ظهور ابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين ومواجهة التقلبات الحادثة في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة.

2- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لا سيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.

رابعا: التقدم التكنولوجي

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة

[1]- شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص20.

[2]- أحمد سليمان خصاوية، **المصاريف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة المالية استراتيجية مواجهتها**، دار للكتاب العالمي، عمانن الأردن، 2008، ص38.

[3]- شذا جمال الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة وهو الامر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

خامسا: التحرير المالي المحلي والدولي

التحرير المالي هو إلغاء أو تخفيف الضوابط المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية امام الشركات الاجنبية في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية وشركات الاستثمار[1].

ولقد ارتبطت التدفقات الراسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيق بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي، حيث زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

سادسا: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية

حدثت تغييرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين، وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى مايلي[2]:

1- توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي والدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت تخفيف، وفي بعض الحالات إلغاء، القيود التي كانت تحد من نشاطها (Dérégulation) وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع المصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخداماتها وبالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من خمسين بنكا في العالم.
2- دخلت المؤسسات المالية المصرفية، مثل شركات التأمين، صناديق المعاشات، صناديق الاستثمار، كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، ما يدلل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة وتعكس على حالة البنوك هذا التطور بصورة واضحة، فخلال الفترة 1980-1990 انخفاض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفعت نصيب المؤسسات المالية إلى نحو 42%، وإن كان هذا الاتجاه يختلف من بلد لأخر، لاسيما وأن البنوك التجارية في مختلف دول العالم

[1]- عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المالي**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة المالية،، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 اكتوبر 2009، ص02.
[2]- شذا جمال الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

أصبحت تدرك المنافسة القوية التي باتت تهددها في ظل التحول من عقلية مصارف التجارية القائمة على أساس مخاطر الائتمان إلى عقلية مصارف الاستثمار القائمة على أساس مخاطر السوق.

3- وفي ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت البنوك بالاندماج قيما بينها، وعلى قائمتها البنوك التجارية الموجودة في كل من الولايات المتحدة، اليابان والدول الأوربية هذا ومن المتوقع أن تحدث موجة من الاندماجيات بين البنوك عبر مختلف الدول على غرار عمليات الشراء والاندماجيات التي حدثت بين شركات التأمين.

المطلب الثالث: مظاهر ومؤشرات تنامي العولمة المالية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث لأهم مظاهر العولمة المالية ومؤشرات تناميها.

أولا: مظاهر العولمة المالية

تتجلى مظاهر العولمة المالية في مايلي:

1- النمو الكبير لتدفقات الاستثمار المحفظي: لا بد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الاستثمارات، الأول المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني يتعلق بالاستثمار الأجنبي في الحافظة، والاستثمار الأجنبي المباشر له مزايا وعيوب، إلا أنه في النهاية الأمر عادة ما ينطوي على إقامة طاقات إنتاجية جديدة على أرض البلد المضيف، وبناء عليه فهو يوفر وسيلة أكثر أمانا واستقرارا لتمويل التنمية.

أما الاستثمار المحفظي أو استثمارات الحافظة فهو يختلف تماما عن الاستثمارات المباشرة، وذلك لأنهاعبرة عن نقود سائلة تتحرك لآجل قصير بسرعة وبفجائية شديدة، وهو الأمر الذي غالبا ما يؤدي إلى وقوع أزمات مالية، خاصة وأنه غالبا ما تتحرك تلك النقود وفقا للاعتبارات المضاربة.

وجدير بالذكر أن تدفقات رأس المال عبر الحدود قد أصبحت تأخذ بشكل متزايد صورة استثمارات الحافظة بديلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وتلك الزيادة في تدفقات وتحركات استثمارات الحافظة مرتبط بالنمو في المؤسسات المالية العملاقة، بالإضافة إلى تحرير المالي في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي طبقا لوصفة صندوق النقد الدولي.

2- الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية عبر الحدود: وتعني معاملات الأوراق المالية تلك المعاملات المتعلقة بحركة الأوراق المالية عبر الحدود وليست حركة الأموال عبر الحدود، على سبيل المثال أحد المقيمين في قطر يشتري أوراق مالية في أواق مالية أخرى كنيويورك أو طوكيو، والعكس صحيح.

وفي ظل نمو ظاهرة العولمة وتطورها فقد تزايدت تعاملات الاوراق المالية عبر حدود الدول وتشير تلك الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية إلى أنه قد أصبحت هناك قنوات اتصال متنامية بين الأسواق المالية في البلاد المختلفة[1].

3-نمو التعامل في أسواق العملات العالمية بوتيرة أسرع من نمو التجارة العالمية: إن التعامل في الأسواق العملات العالمية قد أصبحت ينمو بمعدل أسرع من غيره من الأصول المالية، إذ تشير إحصائيات بنك التسويات الدولية أن معدل التبادل اليومي في أسواق الصرف العالمية ارتفع من 880 دولار سنة 1992 إلى 1150 مليار دولار سنة 1995 وصولا إلى 2110 مليار دولار سنة 2004، بينما بلغ التعامل في النقد الأجنبية سنة 2007 ما يقدر بـ 3475 مليار دولار أي بنسبة 64%.

كما أن المعاملات المنفذة في سوق الصرف الأجنبي هي غالبا معاملات أجلة حيث بلغت نسبة المعاملات الآجلة لسنة 2007 ما نسبته 71% بينما المعاملات العاجلة 27% فقط في نفس السنة، ونتيجة لذلك فإن نمو التعامل في أسواق العملات أسرع من ذلك المتعلق بنمو التجارة العالمية، حيث أصبح حجم التعامل في النقد الأجنبي على مستوى العالم يصل إلى 70 و90 ضعف التجارة الدولية وأحيانا يصل إلى 100 ضعف.

وهكذا فلقد أصبحت حجم التجارة الدولية حاليا في السلع والخدمات يصل إلى حوالي 7 تريليون دولار سنويا، بينما يتراوح حجم التعامل في النقد الأجنبي لكافة الأغراض على مستوى العالم من 500 إلى 700 تريليون دولار، وترجع أسباب تلك الظاهرة المتعلقة بنمو حجم التعامل في النقد الأجنبي إلى زيادة التعاملات في الاستثمارات المحفظية إلى جانب الزيادة السريعة في تعاملات الأوراق المالية.

4-تنامي التعاملات في المشتقات المالية: المشتقات المالية هي محور أساسي ترتكز على الهندسة المالية لردع المخاطر التي تتعرض لها منشاة الأعمال، ادوات مالية ترتبط بأداة معينة أو مؤشر أو سلعة، والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الأسواق المالية أم قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد، وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدما ليتم استيراده، وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار، وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض، وتشمل إدارة المخاطر ولتحوط ضد المخاطر، والمراجحة، وأخيرا المضاربة[2].

وتشير إحصائيات بنك التسويات الدولية إلى أن حجم التداول بالمشتقات على اختلاف انواعها قد شهد نمو مضطردا خلال السنوات الاخيرة، بحيث أصبحت تشكل نفس حجم التجارة العالمية بالسلع والأدوات المالية على حد سواء.

---

[1]- طارق محمد خليل الأعواج، **العولمة المالية**، الدارسة العليا دكتوراه إدارة المصارف، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الفصل الدراسي الثالث، 2012،ص 11.

[2]- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات**، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، الجزء الاول، الاسكندرية، مصر، ص21.

ثانيا: مؤشرات تنامي العولمة المالية

هناك الكثير من العوامل التي تدعم فرضية سياسات تحرير المؤسسات المالية والأسواق التي حطمت الحدود ما بينها ومنها[1]:

1-تغير حجم وبنية الموجودات المالية في العالم: لقد تعاظم قطاع المال وعلى نحو يستدعي الاهتمام والمراجعة لمناهج التحليل والسياسات والتشريعات والأنظمة الرقابية، فحجم الموجودات المالية في العالم إرتفع كم 55 ترليون دولار علم 1980 إلى 150 ترليون دولار عام 2001، إلى 241 ترليون دولار عام 2007 ومثل ما نسبته 484%، 440%، 109% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على التوالي، وكانت الولايات المتحدة الامريكية، واليابان والإتحاد الأوربي 67% عام 2001 انخفضت إلى 63% عام 2007 من الموجودات المالية وكانت نسبة الانخفاض في حصة امريكا من 36.3% إلى 25.5% لنفس الفترة في حين ارتفعت حصة مجموعة البلدان الناهضة من 9.6% إلى 19.5% وهذه تحولات كبيرة تفرض نفسها على الترتيبات الدولية الجديدة.

2-تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم والسندات: وخصوصا في الدول المتقدمة فبعد ان كانت المعاملات الخارجية في تلك الأدوات تمثل ما نسبته أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول عام 1980 نجدها تصل على ما يزيد عن 151% في امريكا، وعلى ما يزيد 200% في فرنسا وكندا وألمانيا، في حين بلغت يما يزيد عن 400% في إيطاليا من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول وكا ذلك عام 1996.

3-دخول الصناديق السيادية وصناديق التحوط: إن الصناديق السيادية أو الحكومية والتي هي مؤسسات تابعة للدولة تستخدم الأموال العامة في النشاط استثماري ذات الأمد الطويل خارج بلدانها وتلعب دورا على الساحة الاقتصادية الدولية، ارتفع عددها وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها خصوصا في منتصف التسعينات فلم تكن موجودة سابقا سوى ثلاث صناديق عام 1969 ثم ازدادت 21 صندوق عام 1999 وأصبحت 44 صندوق عام 2007 بلغت موجوداتها المالية وفقا لبيانات أوردتها مؤسسة مورغان ستانلي العالمية مع نهاية شهر مارس 2007 نحو 216 تريليون دولار.

أما صناديق التحوط فقد تصاعد الجدل حول نشاطاتها والتي تزايدت أعدادها إلى 9575 صندوق سنة 2007 وبأصول تقارب 1.6 تريليون دولار، بعد أن كانت 610 صندوق عام 1990، إذ توسعت أعمالها وبشكل سريع مما جعل الخبراء يتحدثون عن عصر جديد يسيطر عليه هذه الصناديق، وتكمن الخطورة في أسلوب عملها الذي يعتمد على المضاربة في السوق من خلال أسهم والاستحواذ الكامل على الشركات ومن ثم بيعها بعد فترة قصيرة، فهي تستهدف تحقيق عوائد أعلى مما هو سائد في الأسواق عبر تحمل المخاطر وتنويع الاستثمارات وتحيط أعمالها بشيء من السرية وتغيب الرقابة من قبل السلطات، كما أنها تخضع لقوانين خاصة لدخول المستثمرين بها، فلا تقل الحصة في أغلبها عن المليون دولار، والخروج منها محدد بعدد من الشروط

[1]- حسين كريم حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 46-52.

يختلف من صندوق إلى أخر، كما أنها تمول نفسها من خلال الاقتراض وبمبالغ كبيرة لتمويل استثماراتها القصيرة الاجل حيث لها امتيازات خاصة في ذلك، وهناك ما يؤشر تنامي العولمة المالية فهناك البنوك الخاصة التي تدير أصولا مالية للأثريا وطبقا لإحصائيات مؤسسة **PAM** فإن أكبر 20 بنكا خاصا في العالم تدير حاليا أصولا مالية تصل إلى 10.5 ترليون دولار وهي تمثل 12% من إجمالي سوق الثروات العالمية وياتي بنك **ميريل لنش** تصدر القائمة بثروة بلغت 1.62 ترليون دولار يتبعه بنك **يو اس بي** بثروة تبلغ 1.61 ترليون دولار وجاء ثالثاستي غروب بثروة بلغت 1.44 ترليون دولار وأن تلك المؤشرات ما هي إلى دلائل تشير إلى تنامي ظاهرة العولمة المالية في الاقتصاد العالمي.

4- صعود أقطاب جديدة: يقصد بذلك دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في ميادين الوساطة المالية والتي أصبحت تمارس اعمالا في مجال الخدمات المالية وأضحت منافسا قويا للمؤسسات المصرفية، وهذه المؤسسات هي صناديق التقاعد، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، المصارف المتخصصة...إلخ فخلال الفترة 1985-1995 انخفض نصيب البنوك التجارية من الأصول المالية العائلية من 50% إلى 18% وقابل ذلك ارتفاع نصيب تلك المؤسسات إلى نحو 42%.

وعلى الصعيد الدولي أيضا فإن الأقطاب دولية قد تساهم في تبديل الموازين الاقتصادية مثل الصين والهند المكسيك كوريا الجنوبية ...الخ أصبحت تنافس أمريكا ودول أوروبا قد تخسر نفوذها المهيمن تدريجيا في إطار الاقتصاد العالمي، فالصين أصبحت الآن سادس اقتصاد في العالم، ويتوقع لها المراقبون عل مدى العقود القادمة أن تصبح الأولى عالميا وما لذلك من أثار على الخريطة الاقتصادية العالمية فحجم اقتصادها العالمية فحجم اقتصادها هو 2.6 تريليون دولار وتملك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية والذهب في العالم 1.2 ترليون دولار، وكذلك البرزيل عاشر الاقتصاديات العالمية وبحجم 1.1 ترلبون دولار، وهو الحال نفسه لروسيا والهند وكوريا.

5-المضاربة الآجلة: أصبحت المضاربات الآجلة من العقود السائدة في العديد من البورصات وأسواق المال العالمية وما ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وإمكانية إجراء التحليلات الاقتصادية المعقدة، فضلا عن إمكانية التداول على مدار الساعة، لقد ظهرت حاليا مجموعة من المنتجات المالية المعقدة غير التقليدية ومن أشهرها مشتقات الخيارات الآجلة وكذلك المقايضة، ووفقا للوكالة الدولية للصكوك المقايض فإنه في نهاية عام 2006 بلغت التعاملات الآجلة في المقايضة ومبادلة العملات وأسعار الفائدة بحوالي 286 تريليون دولار في حين كانت في التسعينات لا تتعدى 3.45 ترليون دولار.

المبحث الثاني: عموميات حول البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية بفضل ما تقدمه من الخدمات وما تقوم به من عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وبما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية المنتهجة وفق السياسة العامة للدولة، ولإبراز هذا الدور سيتم التطرق إلى البنوك التجارية من حيث نشأتها ومفهومها أهميتها، ومن ثم التعرض إلى أنواعها وأهدافها ومختلف الوظائف التي تقوم بها التقليدية منها والحديثة وأخيرا أهم مواردها واستخداماتها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة، ولقد مرت عدة تطورات سيتم إجازها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولا: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

مرت البنوك التجارية بعدة مراحل ستم استعراضها بالتفصيل فيمايلي مع توضيح مفهومها.

1-نشأة البنوك التجارية: ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام التجار والمرابين، والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لا حظ الصيارفة ان تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة، وتبقى باقي الوادئع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع قوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة وحسب، بل التطلع إلى الحصول على الفائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لثاء فائدة أيضا[1].

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517، تم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع أخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه 1814[2].

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، تلك القوانين والتعديلات أدت إلى إنشاء البنوك كشركات المساهمة، والفضل يعود إلى انتشار أثار الثورة في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطاتها، فبرزت الحاجة إلى البنوك

[1]- رشاد العصار، رياض الحلبين، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص63.
[2]- عبد الحق بو عتريس، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص20.

كبيرة الحجم تستطيع القيم بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت اعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان.

2-مفهوم البنوك التجارية: تعرف البنوك التجارية بأنها عبارة عن مؤسسة مالية تتيح للمدخرين فرصاستثمار اموالهم وتسهيل فرص التمويل لزبائنهم وللوصول إلى مفهوم شامل وواضح سوف نتعرض لعدة تعاريف من الناحية اللغوية والقانونية والاقتصادية.

أ- التعريف اللغوي: بالعربية يقال:"صرف وصارف وأصرف الدنانير أي بدلها بدارهم ودنانير سواها، والصراف والصيرفي والصرف وجمعها صيارفة وهو يباع النقود غيرها والصيارفة في حرفة الصراف والمصرف (كلمة محدثة) وجمعها مصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض"[1].

ب-التعريف القانوني: عرفت المادة 114 من قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110-111-113 من قانون وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية: تلقي الأموال من الجمهور في شكل ودائع، منح القروض، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[2].

ج- التعريف الاقتصادي: البنوك التجارية هي"العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة، تعتمد على قبول ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة ثم إعادة استثمارها لفترات طويلة وقصيرة الأجل عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الخارجية"[3].

تعريف أخر:"مؤسسات مالية تتعامل بالنقود والأوراق المالية أخذا وعطاءا بيعا وشراء، ادخارا واستثمارا وهي مؤسسات قد تكون مملوكة للدولة أو القطاع الخاص أو الاثنين معا"[4].

تعرف البنوك التجارية بأنها "مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر عدد ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع، وتؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة"[5].

من خلال ما تم التطرق إليه من تعاريف حول البنوك التجارية يمكن القول بأن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات إيجابية غير متخصصة أساسا في تلقي ودائع الافراد للسحب لدى الطلب أي في الأجل القصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.

[1]- شاكر القزوني، **محاضرت في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص24.
[2]- **المرجع نفسه**، ص26.
[3]- محمد السيد سرايا، **البنوك التجارية**، دار المطبوعات الجامعية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008، ص18.
[4]- معين رجب، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، 1999، ص61.
[5]- مصطفى رشدي شيحة، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال**، دار المعرفة الجامعية، بدون بلد نشر، 1996، ص ص 161-162.

ثانيا: أهمية وأهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد، وتهدف لتحقيق عدة أهداف وهذا ما سيتم الطرق إليه.

1- أهمية البنوك التجارية: تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث كوسيط مالي بأداته أرصدة ضخمة الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم وذلك فيما يلي[1]:

- بدون هذه البساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، إضافة إلى أن تكون الشروط والمدة تناسب الطرفين،
- بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد،
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية،
- يمكن للبنوك نظرا لكبير حجم الارصدة ان تدخل في مشاريع طويلة الأجل،
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود،
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها،
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

2-أهداف البنوك التجارية: تهدف البنوك التجارية عند ممارسة نشاطها إلى تحقيق عدة اهداف منها تحقيق أقصى ربح وتوفير السيولة والأمان وهي فيما يلي:

أ- السيولة: تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعون ،كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات ديون قصيرة الأجل، ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر، وتتكون السيولة من مجموعتين[2]:

- **السيولة الحاضرة:** تتكون من نقود حاضرة في البنك المركزي، وأرصدة نقدية مودعة لديه إضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى.

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **ادارة المصارف**، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص28-29.
[2] - ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص295.

– **السيولة شبه نقدية:** تتمثل في الاحتياطات الثانوية لدى البنك المركزي، أي الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

ب– الربحية: تسعى المصارف التجارية دائما إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح كأساس لضمان بقائها ونموها، كون الأرباح معيار أساسي لمدى فاعلية الجهاز البنكي ونجاعته والتي تقوم أساسا على مقدرتها في المفاضلة بين الإيرادات والتكاليف، حيث تشتمل الإيرادات على:

– الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية والتي تعتبر النشاط الأساسي البنكي.

– العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.

– فارق العمولات الأجنبية أي الأرباح المحققة من شراء العمولات الأجنبية وبيعها.

– أتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك والغير متعلقة بطبيعة العمل البنكي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

– إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المحققة عن خصم الكمبيالات أي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع البنوك لأصل من أصولها بسعر أعلى من قيمته الدفترية.[1]

ج– الأمان والضمان: لا يمكن للمصارف أن تستوعب خسائر تزيد عن رأسمال الممتلك كون أن الخسائر التي تفوق رأسمال تعني التهام جزء من أموال المودعين أو بالتالي إفلاس المصرف التجاري لذلك تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة ،أو الاستثمار في المناطق الجغرافية المحدودة والتي يخدمها المصرف كون ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن(المودعين والمقترضين) وأنشطتهم وتباين في مدى حساسية تلك الأنشطة للظروف الاقتصادية العامة، مما يؤثر سلبا على المصرف مع كافة المتعاملين معه. [2]

المطلب الثاني: أنواع ووظائف البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بتعدد انواعها بالإضافة إلى تعدد الوظائف التي أنشأت من أجلها.

أولا: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى أربعة أنواع أساسية وذلك وفقا لملكيتها وحجم نشاطها وتنظيمها الإدراي، تتمثل فيما يلي[3]:

[1]- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد أبو جودة، **إدارة البنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص ص91-92.

[2]- منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك البنوك التجارية: مدخل لاتخاذ القرارات**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندريةن مصر، 1996، ص12.

[3]- أحمد أحمد محمد غنيم، **إدارة البنوك التقليدية الماضي والحاضر وإلكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص ص18-19.

1- البنوك ذات الفروع: تعرف البنوك التجارية العامة وهي منظمات تاخذ شكل الشركات المساهمة، وتقدم خدماتها المصرفية من خلال الفروع المنتشرة في كافة أنحاء البلاد بالأسلوب اللامركزي، حيث يتدبر كل فرع شئونه الخاصة به ولا يرجع لمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة والجوهرية والتي ينص عليها في لائحة البنك.

2- البنوك المحلية: يقتصر دور لبنوك على ممارسة نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مدينة أو محافظة أو ولاية معينة، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة، وتتميز بصغر الحجم، كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية لتي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.

3- البنوك الفردية: وهي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أو أشخاص، كما انها تتسم بصغر حجمها، وتقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة كالاوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، حيث لا تقدر على تحمل مخاطر توظيف اموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل.

4- بنوك المجموعات: وهي تشبه الشركات القابضة، تنشئ عدة بنوك وتملك معظم رأسمالها وتشرف عليها وتراقب أعمالها، ويتسم هذا النوع من البنوك بالطابع الاحتكاري.

5- بنوك السلاسل: وهي تلك التي تمارس نشاطها عن طريق فتح سلسلة متكاملة من الفروع تكون منفصلة عن بعضها إداريا، ويشرف عليها المركز الرئيسي الذي يتولى رسم السياسات العاملة بها.

ثانيا: الوظائف التقليدية والحديثة للبنوك التجارية

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، حيث تعمل هذه المصارف على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعيا نحو خلق مركز استراتيجي متميز وتحقيق رضا وولاء للزبائن، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية كلاسيكية وأخرى حديثة، وسيتم ابرازها في ما يلي:

1- الوظائف التقليدية: تتمثل فيما يلي:

أ- خلق نقود الودائع: تتولى البنوك التجارية خلق النقود الكتابية التي تعتبر أوسع أنواع النقود انتشارا في المجتمعات وقد تسير للبنوك التجارية أن ترتقي بهذا الشيء إلى مرتبة النقود، والفكرة الأساسية في خلق البنوك للنقود تاتي من اعتبار الافراد في المجتمعات على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية، ولما كان تأمين قدرة البنوك على الوفاء بهذا الالتزام لا يقتضي سوى الاحتفاظ بنسبة محدودة من الودائع في صورة احتياطي من النقود القانونية، فقد أصبح في استطاعة النظام المصرفي أن ينشأ من النقود الكتابية عدة أضاف ما يتوافر لدى البنوك من احتياطات ونتيجة لذلك وجدت البنوك أنه لا يمكنها أن تمارس نشاطها المعتاد من احتفاظها بجزء من النقود التي أودعت إليها[1].

[1]- محمد توفيق سعودي، **الوظائف التقليدية للبنك التجاري**، دار الامين للنشر والتوزيع، الطبع الاولى، مصر، 2002، ص11.

النقود التي اودعت إليها تعتبر احتياطي نقدي لمواجهة ما يقدم إليها من طلبات سحب نقدي يومي وعمدت البنوك استنادا إلى هذا إقراض عملائها بمبالغ تقيد في شكل ودائع تحت الطلب لديها للسحب عليها بشيكات مثلها في ذلك الودائع الاصلية التي تمت في شكل إيداع حقيقي بنقود ورقية لديها وهكذا كانت الودائع الاصلية ليست في خلق نوع من الودائع وهي المشتقة تزيد من كمية النقود الموضوعة تحت تصرف المجتمع أي ان البنوك ضاعفت من حجم الودائع الحقيقية عن طريق النقود الكتابية، ولو كانت البنوك تلتزم بالاحتفاظ لديها جزئي فقط لما استطاعت أن تخلق ودائع مشتقة مهما صغر حجمها، وتحولت هذه البنوك إلى مجرد خزائن تحتفظ بثقة المودعين لا أكثر، ولما كان للبنوك من دور في عرض النقود في المجتمع.

ب- قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذا أنه تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود، وتوجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية تتمثل في الودائع الجارية (تحت الطلب)، ودائع لآجل، ودائع بإخطار، ودائع التوفير[1].

ج- منح الائتمان: تعتبر من اهم وأخطر الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية على اعتبار مصاحبة هذه العملية بما يصطلح عليه بالمخاطر الائتمانية، ولعل هذا ما يلزم البنك التجاري أن يستند ويعتمد على عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وتحدد قيمته وشروطه، وهي تتمثل فيما يلي[2]:

ج-1- شخصية العميل: ويجب قبل منح القروض التحري عن شخصية العميل للتأكد من مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته كما يمكن التعرف على خصائص هذه الشخصية من خلال:

- مدى انتظامه للسداد ديونه،
- البنوك التي يتعامل معها الموردين الذين يتعاملون معه،
- ما تصدره شهريا الغرفة التجارية من معلومات خاصة كل من التاجر والمقترض،
- مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.

ج-2- القدرة على الدفع: من أجل تحصيل الديون في مواعيدها وجب على الباحث الائتماني دارسة قدرة العميل على الدفع وقياس كفاءته الإدارية وكذا مقدرته في المحافظة على رأس المال بما يحقق له مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة وهي الدراسة التي تضمن للبنك سلامة استخدام الاموال المقدمة له.

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2001، ص13.
[2]- سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص ص22-23.

ج-3- رأس المال أو المركز المالي: تعتبر إلزامية تمتع العميل بمركز مالي سليم وذلك لمستحقاته من الشروط والمعايير الأساسية لمنح القروض لأن عدم سلامة المركز المالي تولد لدى البنك المخاطر الائتمانية ولذلك نجد البنك يستخدم عدة مؤشرات للحكم على مدى سلامة المركز المالي نذكر منها:

- نسبة حقوق الملكية إلى أجمالي الأصول،
- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الثابتة،
- نسبة تداول، نسبة السيولة، عائد الاستثمار،
- معدل دورات الأصول الثابتة.

ج-4- الضمانات: بالرغم من المؤشرات التي تظهر قدرة العميل على دفع وفائه بالتزامه فهذا لا يمنع من البحث على حماية أكبر ضد بعض المخاطر الممكنة ومن اجل تحسين أوضاع القروض المقدمة من هذا الاخير فرضت إلزامية الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا من مراعاة عدم منح القروض إذا كان مركز السداد الذي يستند إليه البنك هوالبي لضمان ذاته.

2- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

من أبرز الوظائف الحديثة ما يلي[1]:

أ- تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين: أصبحت معظم المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات، وبذلك على ضوء هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع الذي ستتعامل هي مصلحة مشتركة، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله لأنه سوف يضمن تسديد الالتزامات المترتبة عليه وفق التوقيتات المتفق عليها، إذن فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تحقق نجاح المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع وبالتالي تؤثر سلبيا على تطوره وعلى قدرته على الوفاء بالتزام، كما أنه سوف لا يترتب عليها الزيادة في حجم هذه السيولة عن الحجم الامثل بحيث تشكل أعباء إضافية على المشروع.

ب-إدخار المناسبات: يعتمد البنك التجاري على ادخار المناسبات إذ أنه يشجع متعامليه للادخار بمناسبة موسمية أو سنوية مثلا: نفقات موسم الاصطياف، أو الزواج أو تحمل نفقات تدريس الطلبة في الجامعات...إلخ حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات كما يمنحهم البنك تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، كما تمنحهم الحق في الحصول على مبالغ توازي ضعف المدخر مثلا عند حلول المناسبة من أجلها.

[1]- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص36.

ونلاحظ أن هذا النوع من الادخار يساعد البنك على زيادة موارده نتيجة ادخار المتعامل على فترات دورية حيث يقوم بسحب مدخراته عند حلول موعد المناسبة التي أدخر من اجلها ولكن هذا السحب لا يؤثر على البنك لسببين هما[1]:

– أن هناك مناسبات عديدة لها أنواع مختلفة من المتعاملين، فمثلا في الوقت الذي يسحب فيه المدخرون أموالهم لمواجهة نفقات الأعياد أو بدء العام الدارسي لتحمل تكاليف تجهيز أبنائهم لمستلزمات الدارسة فإن هذا لا يؤثر بدرجة كبيرة لأن في نفس الوقت نجد أن الكثير من المتعاملين يدخرون استعداد لمواجهة نفقات مناسبات أخرى كالزواج والاصطياف وغيرها أي أن البنك يبقى دائما يملك سيولة لإجراء المعاملات.

– إن ارتفاععدد المدخرين وتنوع المدخرات يقلل كثرا من أثار عملية السحب بالقياس إلى حجم المدخرات المودعة لدى المصر.

ج–البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد) Card Credit: تعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة في الستينات من هذا القرن وتتخلص هذه الخدمة في منح الافراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على المعلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل ان يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوما من تاريخ استلامه قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل المصرف هذه القائمة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل على أية فوائد على هذا الائتمان إذ قام بالسداد خلال الأجل المحدد، إلا أنه سوف يدفع فوائد مقدارها 1.5% في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوت الأجل المحدد للسداد، وتشترط معظم المصارف حدا أدنى كأن يكون 05% من الرصيد القائم أو عشر دولارات كما أن المصرف يتقاضى عمولة بيع من المحلات التجارية ومحلات الخدمات وتتراوح هذه العمولة بين 03% و05% من قيمة المبيعات التي تتم بواسطة هذه البطاقة[2].

بالإضافة لهذه الأعمال الحديثة توجد أيضا بعض الوظائف الحديثة للمصارف التجارية تتمثل في[3]:

– إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم استشارات اقتصادية ومالية لهم من خلال دائرة متخصصة (The Rustdepartment)،

– تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، وما يجدر ذكره ان لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب أن لا يتجاوزه،

– المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الآجل نسبيا.

[1]- حنفي أبو قحف، **الإدارة الحديثة للبنوك**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1993، ص ص 60-61.
[2]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 37-38.
[3]- محمد مصطفى السنهوري، **ادارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص10.

وأيضا[1]:

- تأجير الخزائن الحديثة،
- سداد المدفوعات نيابة عن العملاء،
- استخراج جوازات السفر للعملاء والتأمين على المسافرين وعقاراتهم أثناء السفر،
- تقديمات خدمات الكمبيوتر.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

يمثل جانب المطلوبات في ميزانية البنك التجاري مصادر اوال البنك، بينما يمثل جانب الأصول استخدامات أموال البنك، ويتم عرض هذه الموارد والاستخدامات كما يلي:

أولا- موارد البنوك التجارية

يتجسد جانب موارد البنك التجاري في خصومه ويمكن تقسيمها إلى مواد ذاتية وموارد غير ذاتية.

1-الموارد الذاتية: وهي تلك الموارد المالية التي يمتلكها البنك منذ تأسيسه أو التي أكتسبها من خلال نشاطه وتتضمن:

أ- **رأس المال:** وهو التزام على البنك بصفته شخصية قانونية، ويمثل رأس المال الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يستخدمها في نشاطه[2]، وذلك للأسباب التالية:

- لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وإنما بأموال المودعين.
- صغر حجم رأس المال يمكن البنك من توزيع عائد مجز على المساهمين.[3]

ومع ذلك لا يمكن إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة لدى المتعاملين، وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة وفي المقابل أيضا يجب عدم المبالغة في رفع قيمة رأس المال المدفوع.

ب-الاحتياطات: هي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله، وهي نوعين:[4]

ب-1- احتياطات قانونية: يلزم البنك قانونيا بتكوينها، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي، وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله.

---

[1]- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 2000، ص219.
[2]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص24.
[3] - **المرجع نفسه**، ص25.
[4]- ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 276.

ب-2- احتياطات خاصة: يحتفظ به البنك اختياريا وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطات اسم الاحتياطي الخفي، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك إلى الحاجة إليه في المستقبل، ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل مثل اندثار المباني والآلات...الخ.

ج-**الأرباح غير الموزعة:** الأرباح غير الموزعة هي تلك المبالغ التي يتعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف[1].

ح-**المخصصات:** المخصصات هي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها إلى إجمالي الأرباح المحققة في نهاية الفترة المالية وذلك بغرض مواجهة ظروف غير مرغوبة، ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها ومخصصات خسائر محفظة الأوراق المالية ومخصصات الضرائب[2].

2- الموارد غير الذاتية: وهي تلك الموارد المالية التي مصدرها من خارج البنك، وتمثل النسبة الأكبر من إجمالي مواردها وتضم مايلي:[3]

أ- **الودائع :** تمثل الودائع المركز الرئيسي لموارد البنك التجاري، وتأخذ عدة صور أهمها:

أ-1- الودائع الجارية: الودائع الجارية تعرف في بعض الأحيان باسم الودائع تحت الطلب، إشارة إلى أن العميل يستطيع أن يسحبها في أي لحظة من الزمن وبدون إخطار البنك مقدما، وكذلك فإن نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لها عادة مرتفعة بالمقارنة بالأنواع الأخرى من الإيداعات ومن هنا فالبنوك لا تدفع عنها عادة فوائد أو تدفع فوائد بمعدلات أقل من تلك المدفوعة على الأنواع الأخرى.

أ-2- الودائع لأجل: الودائع لأجل وهي التي لا يحق للعميل السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بين العميل والبنك عند الإيداع.

أ-3- ودائع التوفير: يحتفظ أصحاب هذه الودائع على دفاتر توفير تسجل فيها المبالغ المسحوبة والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر توفير.

ب- الحسابات المدينة للمصارف الأخرى وللمراسلين: وهي تشمل جميع التزامات البنك قبل المصارف الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية، وهذه الالتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار وهي عموما تمثل مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها في القيام باستخداماته التشغيلية المختلفة.

ج- القروض من البنك المركزي: البنك المركزي باعتباره "بنك البنوك" كثيرا ما تلجأ إليه المصارف التجارية لكونه الملجأ الأخير للإقراض خصوصا في الفترات التي يتزايد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض منها وبالطبع

[1]- محمود يونس وعبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص247.
[2]- **المرجع نفسه**.
[3]- **المرجع نفسه**، ص248-250.

فان البنك المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على إقراض البنوك التجارية أو رفض الإقراض، وذلك بتفاوت السياسة الائتمانية والنقدية التي يمارسها والذي يريد تحقيقها.

ثانيا- استخدامات البنوك التجارية

يجسد جانب الاستخدامات في كيفية الاستفادة من جانب المورد الخاصة بالبنك التجاري، ويحتوي هذا الجانب على المكونات التالية:[1]

1-أرصدة نقدية حاضرة: وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة، وتتخذ عدة أشكال:

أ- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري: يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية من نقود معدنية ونقود ورقية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

ب- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي: يفرض البنك المركزي على البنك التجاري أن يحتفظ بنسبة من ودائعه في شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية، ويطلق على هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني.

وهناك الأرصدة السائلة الأخرى من شيكات وحوالات وأوراق مالية يتوقع تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة.

2-حوالات مخصومة: تتمثل فيما يلي:

أ- أذونات الخزانة: أذونات الخزانة وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم إلى البنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض من البنك التجاري، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة على هذه القروض الممنوحة إلى الحكومة، وهنا يكون سعر الفائدة أقل من أسعار الفائدة المفروضة على القروض المتوسطة والطويلة الأجل.

ب- أوراق تجارية: يلجأ الأفراد إلى البنوك التجارية للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية، وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة (سعر خصم) على القروض الممنوحة إلى الأفراد، وعادة تكون أسعار فائدة منخفضة.

3-**مستحقات على البنوك:** بخلاف الفقرة الموجودة في جانب الخصوم، إذ تلجأ البنوك التجارية إلى أحد البنوك التجارية الأخرى للاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية في هذه الحالة يفرض البنك التجاري سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى.

4-أوراق مالية واستثمارات: عادة تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية من أسهم وسندات القطاع الخاص سعيا وراء الأرباح، وخاصة وأن مثل هذه الاستثمارات تمكن البنك التجاري من الحصول على عوائد مرتفعة، وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصومة،

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص277 -279.

إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود في أسواق المال، ويتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق.

5-**قروض وسلفيات:** يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحا وأقلها سيولة، إذ ليس من حق البنك التجاري أن يطالب العميل بتسديد قيمة القروض والسلفيات قبل أن يحين تاريخ استحقاقها، وتتخذ هذه القروض شكلين:

أ- **قروض مقابل ضمان:** يكون هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية، وقد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية، ذهب، عقارات، محاصيل زراعية، آلات...الخ. أوقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

ب- **قروض بدون ضمان:** يكون هذا النوع من القروض غير مكفول بضمان، ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الإئتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل القوائم المالية.

6- **الأصول الثابتة:** تظهر في الميزانية ضمن الأصول أو استخدامات البنك التجاري وتشتمل الأصول ذات الطابع المادي مثل الأراضي، المباني، منشآت تقنية، أصول مادية أخرى....إلخ

الشكل رقم (01): مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها.

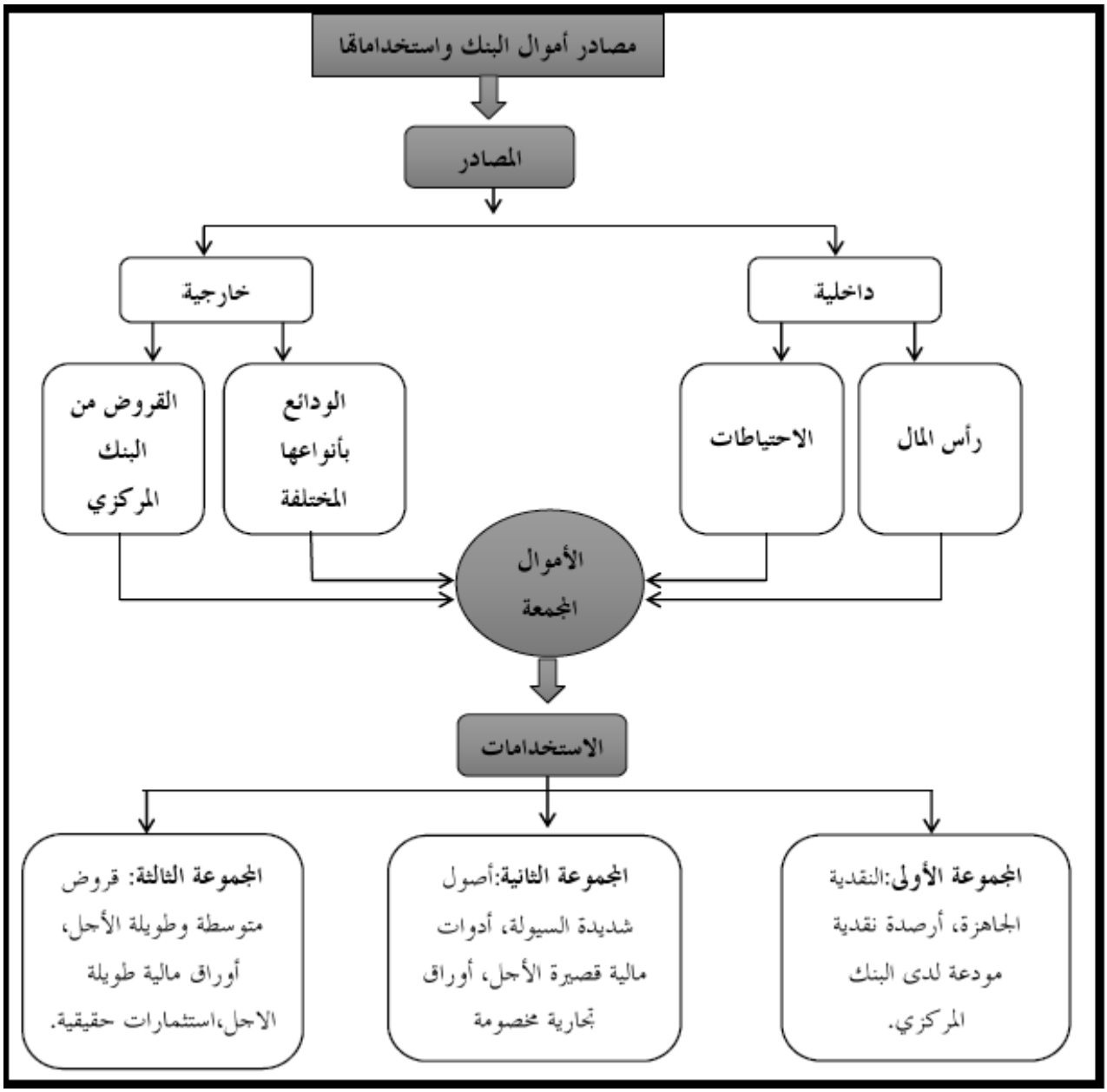

المصدر: محمد السيد سرايا، **المحاسبة في المنشآت المالية: البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص22.

المبحث الثالث: الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية

نظرا للتطورات الاقتصادية الحديثة التي مست العالم بأكمله، خصوصا ظاهرة العولمة المالية التي أجبرت معظم دول العالم على الرضوخ لمتطلباتها، مما أدى ذلك إلى المساس بالجهاز المصرفي وتأثره بهذه الظاهرة.

المطلب الأول: الدور الجديد المسند للجهاز المصرفي لمواجهة العولمة المالية

أظهرت التجارب أن الدول التي تتمتع بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور هي في الغالب الدول التي استفادت من الاستثمارات وحققت أداء اقتصادي أفضل، فالقطاع المالي الكفء، والسليم يعتبر مكونا أساسيا في قابلية حساب رأس المال للتحويل، إذ يساعد البنوك على استثمار رؤوس الأموال بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات، وتعتمد سلامة القطاع المالي بين جملة أمور على الإشراف المصرفي الفعال وعلى مراعاة نسب الحيطة المالية، وعلى هذا الأساس أصبح لزاما على البنوك مواجهة التحديات التي يفرضها واقع العولمة المالية باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على الانخراط في الاقتصاد العالمي والوقوف على قدم المساواة مع البنوك العالمة على اعتبار ان القطاع المصرفي أهم عنصر منفرد لنظام مالي سليم، وذلك من خلال انتهاج سياسات أكثر تطورا ورفع كفاءة الأداء المصرفي مما يعزز من قدراتها التنافسية على الساحتين المحلية والدولية ولعل أبرز هذه السياسات مايلي[1]:

أولا: التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية

توسعت أنشطة الصيرفة الاستثمارية لتشمل آليات تتمثل في:

1- التوريق: عرف التوريق بأنه:"تحويل القروض وأدوات الديون غير سائلة إلى أوراق مالية سائلة قابلة للتداول في أسواق المال، وهي اوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات متوقعة، ول تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على سداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين"[2].

وعليه فالتوريق هو عملية خلق أصول جديدة من خلال تسنيد الحقوق المالية غير قابلة للتداول وتحويلها إلى أدوات مالية قابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية، معززة بالضمانات التي هي أصلا مخصصة للديون الأصلية محل التوريق.

2- توسيع نشاط صناديق الاستثمار.

3- تنشيط وق الاوراق المالية وجعلها موضع منافسة مع البنوك.

[1]- هارون طاهر، العقون نادية، **الجهاز المصرفي ومتطلبات العولمة المالية**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الاول حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، 06-07 جوان 2005، ص08.

[2]- مدحت صالح، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001، ص237.

4- القيام بدور المتعاملين الرئيسيين: الذي يعتمد على قيام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية في السوق الاولية وتلتزم بضمان تغطية الإصدارات الحكومية، كما تقوم بدور صانع السوق في السوق الثانوية لنفس الاوراق المالية من خلال الشراء أو البيع واتفاقيات إعادة الشراء للاوراق المالية الحكومية.

5- التعامل في المستقات المالية.

6- أنشطة أمناء الاستثمار.

ثانيا: تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة

لا شك أن البنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، قد أصبحت مطالبة بتنويع مجالات توظيف مواردها وتقديم أنشطة تمويلية مختلفة على أسس مبتكر وإبداعية تتلاءم مع احتياجات العملاء المتنوعة، وتتمثل هذه الأنشطة فيما يلي[1]:

1- صيرفة التجزئة: هناك العديد من الخدمات التمويلية التي يمكن ان تشهد توسعا ملموسا من قبل البنوك في إطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة نظرا لمزاياها العديد مما يؤهلها لكي تحتل صدر أولويات النشاط التمويلي للبنوك، وم أهم هذه الخدمات ما يلي:

- البطاقات البلاستيكية (بطاقات الائتمان بدلا من التعامل النقدي)،
- تقديم القروض الشخصية (القروض لتمويل أغراض استهلاكية مثلا)،
- التمويل بالرهن العقاري الذي من أخم خدمات التجزئة المصرفية التي يمكن أن تتوسع البنوك بكافة أنواعها في تقديمها للأفراد.

2- القيام بنشاط التأجير التمويلي: إن القيام بهذا النشاط من شانه توفير نوع من التمويل العيني لأصحاب المشروعات التي تفتقد إلى رأس المال لشراء الأصول.

3- تقديم القروض المشتركة: التي تتيح العديد من المزايا للعميل المقترض، منها إمكانية الحصول على احتياجات تمويلية ضخمة قد تفوق الحدود الائتمانية التي يمكن أن يوفرها بنك بمفرده لعميل واحد.

4- تأسيس شركات رأس المال المخاطر: تعتبر شركات رأس المال المخاطر إحدى قنوات التمويل الهامة في العصر الحديث، نظرا لما تلعبه من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني اللازمين للمشروعات المهمة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر املا في جني أرباح رأسمالية مرتفعة.

5- القيام بعمليات Factoring-Forfaiting يتشابه نظام شراء كمبيالات التصدير Forfaiting مع نظام الـ Factoring في ان كلاهما يعد أداة من أدوات تمويل التجارة الدولية، إلا أن الـ Factoring يستخدم لتمويل السلع الاستهلاكية ولفترات ائتمانية قصيرة في حين يستخدم الـ Forfaiting لتمويل تصدير السلع الرأسمالية ولفترات إئتمانية تصل إلى خمس سنوات أو أكثر.

[1]- هارون طاهر، العقون نادية، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

ثالثا: تنمية الموارد البشرية

من خلال توفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة وهو ما يتطلب تبني جملة من السياسات المتكاملة للوصول إلى نموذج "المصرفي الفعال"، منها[1]:

- ضرورة قيام البنوك بتخصيص نسبة محددة من أرباحها لاستثمار في الموارد البشرية باعتباره استثمار للمستقبل،
- الاستعانة بالخبرات العالمية لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام ادوات العصر الحديث مثل الانترنت والسويفت وغيرها،
- التوسع في البعثات التدريبية الخارجية لموظفي البنوك لتعميق استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا لمستخدمة في البنوك العالمية،
- ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيات الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل،
- تطبيق مبدأ **"قيادات المستقبل"** بصورة أكثر فعالية وذلك بإعطاء الفرصة للعناصر الشابة لتولي الوظائف القيادية، على أن يتم اختيار من تتوافر فيهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك، وتزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة خارجيا وداخليا في المجالات المستحدثة،
- إلزام كافة العاملين بالبنوك بتلقي برامج تدريبية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحاسب الآلي باعتباره عنصرا رئيسيا لتحقيق التطوير المطلوب في مهارات موظفي البنوك،
- تشجيع العاملين المتميزين والمجدين على بذل مزيد من الجهد وذلك باستخدام اسلوب الحوافز والمكافآت إما بصورة مادية أو عن طريق الترقية لوظائف أعلى،
- ضرورة مشاركة العاملين في وضع أساليب تطوير الأداء وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق،
- تطوير اختصاصات القيادات والإشرافية بحيث تشمل التعرف على قدرات العاملين معهم وتوجيهها التوجيه الامثل والعمل بروح الفريق الواحد لتحقيق الانسجام المطلوب في أداء كافة العاملين بالوحدة المصرفية ومن ثم تقدم الخدمة المصرفية بالشكل اللائق،
- وضع نوذج موضوعي لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة المصرفية التي يعمل بها الموظف ودوره في تحقيق هذه النتائج، مع ضرورة تحقيق التفاعل المستمر والمباشر بين الرئيس والمرؤوس بما يسمح بدقة التقييم.

[1]- هارون طاهر، العقون نادية، **مرجع نفسه**، ص09.

رابعا: تبني مفهوم حديث للتسويق المصرفي

يعد تبني مفهوم التسويق المصرفي الحديث أمر ملحا في التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المصرفية، ويمثل التسويق المصرفي أحد ركائز الفلسفة في العصر الحديث، فهو الذي أكسب البنوك في البلدان المتقدمة نجاحا هاما وأعطاها وضعية تنافسية زائدة وثقة وولاء المستثمرين والأفراد.

ويعرف التسويق المصرفي بأنه "التوجه المنظم للخدمات المصرفية إلى الزبائن بالطريقة التي تحقق رضا الزبائن وأهداف البنك".

كما يعرف بأنه "عملية تطبيق تقنيات وإجراءات التسويق في المجال المصرفي"[1].

وعليه يمكن صياغة تعريف للتسويق بأنه كل من السوق المصرفية والزبون عن طريق تحديد رغباته واحتياجاته على إشباع هذه الرغبة بدرجة أكبر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسون.

وتتمثل وظائف التسوزيق المصرفي[2]:

- خلق أو صناعة العملاء بالسعي نحو العميل المحتمل،
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية الذي يحقق حاجات ورغبات العملاء ورضاهم،
- العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشاريع الجديدة،
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلائم مع القدرة المالية للعميل باستخدام الأساليب الحديثة،
- متابعة ومراقبة لسوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم،
- متابعة ومراقبة السوق المصرفي والوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم،
- تقديم وسائل الاتصال الشخصي بالعملاء وتبادل الحوار معهم.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

تشير الكثير من المتغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم وتنويه منذ البداية إلى أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عائق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الآثار السلبية عند ادنى مستوى.

[1]- صورية لعذور، **أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائ، 2008، ص30.

[2]- معطى الله خير الدين، بوقموم محمد، **المعلوماتية والجهاز البنكي (حتمية تطوير الخدمات المصرفية)**، مداخلة في إطار ملتقى حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص ص202-203.

وبالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي من خلال التحليل التالي:

أولا: إعادة هيكلة الخدمات المصرفية

حيث حدث تغيير كبير في اعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي العالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي الخصوم بالبنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الانشطة الأخرى غير الاقراضية، مما أدى إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالي البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول الاخرى وخاصة إصدار السندات.

امتد أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، بشكل غير مباشر، وتتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية (Désintermédiation)، حيث ازداد اتجاه هاته الأخيرة أي البنوك التجارية إلى[1]:

1- الإندماج المصرفي: لا يكف مجتمع البنوك في ظل العولمة المالية عن الحركة الفعالة ولا يكف أي بنك عن النمو، ومن أجل اكتساب البنك الوجود والاستمرار فإنه يندمج مع كيان مصرفي أخر ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية وأعلى قدرة، وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي، فإن الاندماج المصرفي تفرضه الضرورة، وهو عمل إداري قصدي وعمدي مبني على حسابات بالغة الدقة، فقرار الاندماج يصبح مصيري بنياني وهيكلي ذو طبيعة استراتيجية خاصة وهو أداة اكتساب مزيد من القدرة والفعالية والمرونة والحركة.

فالاندماج المصرفي أصبح يقدم حلولا حاضرة لمشاكل سواء لمتطلبات وضروريات النمو والتعاون والمشاركة أو احتياجات الاستمرار وهو ما يظهر لنا بوضوح أهمية الاندماج كأداة وكوسيلة للتعايش في عالم العملاقة.

والاندماج المصرفي في الفكر الحديث أصبح مبنيا على التحالف وعلى التعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل لتكييف مع متطلبات التواجد والوجود في عصر العولمة وللاندماج المصرفي مزايا أهمها[2]:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 2001، ص ص36-37.

[2]- أسيا مرابط، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة في إطار ملتقى حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة سعد دحلب، بليدة، الجزائر، ص03.

- اكتساب قوة الموروث الحضاري للمصرف التجاري، وقوة التفاعل والتواصل بين عناصر المزيج الذي تم بعد عملية الإندماج،
- اكتساب قوة التفاؤل الدافعة لإنفتاح،
- الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم والسعة المترتبة على أكبر الأعمال وأنشطة المصرف،
- زيادة قدرة المصرف بعد عملية الإندماج على الاتفاق على البحوث والدراسات،
- زيادة قدرة المصرف على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية، وتعزيز القدرة التنافسية.

2- التحول إلى البنوك الشاملة: فيظل العولمة وإعادة هيكلة الخدمات زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى بنوك شاملة (Universal Banks)، وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث تجدها تجمع ما بين البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي التي تقوم بكل أعمال البنوك، ويلاحظ أن استراتيجية البنوك الشاملة تقوم على تبني استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية[1].

3- خصخصة البنوك: تعتبر خصخصة البنوك أحد نتائج العولمة، ولقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تحويل الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق.

وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية العالمية، كما تتحدد أهدافها في[2]:

- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية،
- زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي،
- تحديث الإدارة المصرفية،
- زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية،
- ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع نفسه**، ص38.
[2]- طارق عبد العال الحماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية للنشر، إسكندرية، مصر، 1999، ص ص55-56.

ثانيا: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق وفقا لمقررات لجنة بازل

في ظل تصاعد المخاطر المصرفية وتزايد المنافسة المحلية والعالمية في إطار العولمة المالية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر، وهنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر في دول العالم المختلفة، وفي ظل هذه تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في 1974 من طرف مجموعة من الدول الصناعية العشرة وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية)، تحت إشراف بنك التسويات الدولي بمدينة "بازل" بسويسرا، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدارسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية والتي أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المكز المالي للبنك وتقوية ثقة الودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك[1].

واستكمالا لما بدأته لجنة بازل منذ عام 1988 لتدعيم الملاءة المالية للبنوك بوضع معيار موحد لكفاية رأس المال يبلغ 087% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كحد أدنى لكفاية رأس المال وتدرس اللجنة والبنك التسويات الدولي إمكانية رفع هذه النسبة 12% أو 15% إضافة إلى تعديل مكونات رأس المال لما يرفع من قيمته، وتعني نسبة كوك **"cooke"** أن تكون نسبة الاموال الخاصة إلى إجمالي الأصول التي لا تقل عن 08% بما يعني وجود حد أدنى لتغطية المخاطر المالية للحفاظ على القوة المالية للبنك أو المؤسسة المالية.

وتهدف إتفاقية بازل إلى[2]:

- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على إستقرار النظام المصرفي العالمي،
- وضع النوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، حيث تمثل الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك،
- إيجاد للتكييف مع متغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية،
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على اعمال البنوك، تسهيل عملية الحصول على المعلومات حول تلك الأساليب.

[1]- صالح مفتاح، فاطمة رحال، **تأثير مقررات لجنة بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، 09-10 سبتمبر 2013، بدون صفحة.

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 81-83.

ثالثا: إشتداد المنافسة في السوق المصرفية

إن تزايد العولمة المالية إقرار الاتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات سنة 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية سنة 1995، جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفية، حيث اتخذت ثلاثة اتجاهات[1]:

- **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها،
- **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى،
- **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

فإن كل الاتجاهات ادت إلى اشتداد المنافسة في المصرفية وخاصة في ظل إزالة الحواجز الجغرافية وتلبية احتياجات العملاء ولقد أدت هذه المنافسة إلى دخول المؤسسات المالية بخلاف البنوك السوق المصرفية بقوة خاصة في أسواق الخدمات المالية، ومن المتواقع أن هذه المنافسة وذلك مع دخول شركات التأمين وشركات الاوراق المالية في تقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي، ولايخفى أن للمنافسة تأثير على الجهاز المصرفي حيث يمكن أن تسجيل ما يلي:

- تزايد من كفاء الجهاز المصرفي،
- تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة،
- تخفيض العملات،
- زيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية،
- تحسين جودة الخدمة المصرفية.

رابعا: تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 02% من الناتج المحلي العالمي ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي الانشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي وأهم هذه الأنشطة الاتجار بالمخدرات والأسلحة المحظورة، والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوي والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجارة الرقيق والسرقات.

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل، مع الاخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى[2].

[1]- أسيا مرابط، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

[2]- عبد المنعم محمد الطيب حمد نيل، **العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، الخرطوم، السودان، ص12.

خاتمة الفصل الأول

إن العولمة المالية هي مرحلة تاريخية في تطور العالم، وظاهرة كانت ملازمة لمسيرة نشأة وتطور النظام الرأسمالي، ونتيجة التقدم التكنولوجي الذي مكن من تحريك الأموال من داخل الدول وإلى خارجها بسرعة أكبر، وقد ساهمت عدة عوامل في انتشار عولمة أسواق المال منبينها عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية، تنامي الرأسمالية، ظهور الابتكارات المالية، بالإضافة إلى التحرير المالي وذلك من خلال إزالة الحواجز والقيود على رأس المال، بالتالي فقد أثرة العولمة المالية على القطاع المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص من خلال إعادة هيكلة الخدمات المصرفية، ولعل أهم ما خلفته العولمة المالية هو إجبار المصارف التجار ية على مسايرة متطلباتها من خلال مواكبة ما تفرضه من تحديات وتطورات كالتحول إلى البنوك الشاملة، الخصخصة والاندماج المصرفي، اشتدادا المنافسة في السوق المصرفية وغيرها من المخلفات مما جعل الجهاز المصرفي يجتهد للاستفادة من مزايا العولمة المالية وتقليص دائرة المخاطر.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لأدوات الدفع الحديثة

تمهيد

تعتبر أدوات الدفع الحديثة التي يستطيع من خلالها الفرد دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصل عليها، وقد تطورت هذه الأدوات على مر الزمن تبعا للتحولات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات والإتصالات التي أدت إلى فرض أشكال جديدة من المعاملات الاقتصادية، فقد ظهرت النقود السلعية ثم النقود الورقية إلى غاية ظهور النقد الإلكتروني أو ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية التي تعمل على تقديم خدمات مصرفية عن بعد بواسطة قنوات إلكترونية بحيث تتيح للعميل الإطلاع على كافة المزايا والخدمات المصرفية دون أية شروط مكانية أو زمانية، حيث يقتضي العمل بالصيرفة الإلكترونية جملة من المتطلبات كما تواجهها عدة تحديات في ضوء افتقار البنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في هذا الصدد تم إدراج ادوات دفع حديثة تتماشى مع التطورات السريعة في محيط المعاملات القائمة والتحديات بشكل يدمج التكنولوجيات الرقمية ويعزز الإستفادة من خصوصا في ظل تعاظم التجارة الإلكترونية وإفرازتها.

المبحث الأول: ماهية أدوات الدفع والعوامل المساعدة على تطورها

عرف النشاط الاقتصادي عدة وسائل للدفع، تكمن من إجراء الصفقات بسهولة حظيت بلقبول الاجتماعي لها، فبالإضافة إلى النقود كوسيلة الدفع التامة السيولة، عرف الإنسان عدة وسائل أخرى كالشيك بأنواعه، السند لأمر، سند الرهن.....الخ، كل هذه الوسائل يمكن تدوالها واستخدامها في تسوية مختلف الصفقات، وبالتالي سين الاستعرض في هذا المبحث مفهوم أدوات الدفع وتطورها التاريخي ومختلف أنماطها.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع وتطورها التاريخي

عرفت وسائل الدفع عدة تطورات منذ نشأتها لغاية الغاية الوقت الراهن، وقبل التطرق لمراحل التطور، سيتم التعرض إلى مفهوم وسائل الدفع.

أولا: مفهوم وسائل الدفع

تعددت التعاريف الخاصة بوسائل الدفع وذلك حسب الجانب الاقتصادي والقانوني، من هذه التعاريف ما يلي:

1- التعريف الاقتصادي: تعرف على أنها "تلك الأدوات التي تمثل أدوات للدفع العاجل، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدراجة أقل، وهي ذات الوقت تمكن من نقل الاتفاق في الزمن، حيث أن إهتلاكها يسمح للأفراد، إما بإتفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل""[1].

ولقد عرفها الكاتب (Bonneau Thirrry) "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي مهما كانت، الدعائم والأساليب التقنية المستعملة، تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال"[2].

وعرفتها أيضا (D'hoir Laupretre Catherin):"أنها تسمح بتحويل أموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات خاصة، بطاقات الدفع، سند لأمر، تحويلات بنكية)"[3].

2- التعريف القانوني: أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113 من قانون النقد والقرض كما يلي:"تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل"[4].

[1]- محمد غزلان غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الاولى، 2002، ص109.

[2] - Bonneau Thierry, **Droit bancaire**, édition Montchrestien, paris, 1994, p41.

[3] - D hoir lauprétre Catherine, **Droit du crédit**, édition Ellipses, Lyon, 1999, pl1.

[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 113 قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، العدد16"، السنة السابعة والعشرون، بتاريخ 18 أفريل 1990، ص533.

ثانيا: تطور وسائل الدفع تاريخيا

لقد عرفت وسائل الدفع منذ نشأتها بوسائل الدفع التقليدية والمتمثلة أساسا في الشيك، السفتجة، السند لأمر..الخ، أما في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل دفع آلية جديدة وهي وسائل الدفع الالكترونية، والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية، وهذا ساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى الكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشيكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية ومن اهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية، والتي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العامل، لتظهر فيما بعد باقي وسائل الدفع الالكتروني[1].

المطلب الثاني: مكونات وسائل الدفع التقليدية

إن تعدد العمليات الاقتصادية أدى لتونع وسائل الدفع المستعملة، إذ بعد استخدام السفتجة أو الكمبيالة من بين الوسائل المستخدمة في اداء تلك العمليات إلى جانب الشيك والسند لأمر والتحويلات المصرفية.

أولا: السفتجة أو الكمبيالة

ويمكن تعريف السفتجة بأنها "محرر كتابي وفق شرائط مذكورة في القانون، يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بان يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين وتسمى بالاضافة إلى كلمة سفتجة بالكمبيالة أو بسند السحب أو بوليصة"[2].

تعرف أيضا:"السفتجة صك مسحوب وفق أوضاع شكلية بجددها القانونن يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص أخر يسمى المسحوب عليه، بأن يدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين لآمر شخص ثالث هو المستفيد"[3].

وبالتالي يمكن القول أن السفتجة أو الكمبيالة هي:"محرر بمقتضاه يأمر الساحب، المسحوب عليه بدفع مبلغ معين بتاريخ معين إلى المستفيد".

[1]- وهيبة عبد الرحيم، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، رسالةماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص20-21.

[2]- أكرم ياملكي، **الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص284.

[3]- حلو أبو حلو، **القانون التجاري الجزائري**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة، ص149.

ثانيا: الشيك

يعتبر الشيك من الأوراق التجارية التقليدية وله عدة أنواع، هي كما يلي:

1- تعريف الشيك: يمكن تعريف الشيك من الجانب اللغوي والاصطلاحي كما يلي:

يعرف الشيك بأنه:"ورقة تجارية ثلاثية الأطراف تضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى جانب شخص أخر معروف مكتوب اسمه في الشيك، وقد يكون معروف إذا كان الشيك محررا لحامله، ولهذا فإن الشيك عبارة عن سند لأمر دون أجل أو يشبه باعتباره وثيقة ثلاثية الأطراف"[1].

2- أنواع الشيك: توجد عدة انواع للشيك تتمثل أبرزها في:

أ- الشيك المسطر: يقصد بالتسطير وضع خطين متوازين بينهما فراغ على وجه الشيك من الأعلى إلى الأسفل حتى يعلم المسحوب عليه، بمجرد النظر إليه وجوب عدم صرف الشيك إلى أي بنك، حيث نجد نوعين من التسطير[2]:

- **التسطير العام:** وهو وضع خطين متوازيان على صدر اشيك دون ذكر أي شيء في الفراغ الموجود بينهما،
- **التسطير الخاص:** هو تسطير بين الفراغ اسم بنك معين.

ب- الشيك المعتمد: وهو الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده، ويحصل عادة بأن يضع لمسحوب عليه إمضاءه على صدر الشيك، فيصبح اعتماد الشيك قرينة على ان يصبح المسحوب عليه ملتزما في مواجهة الحامل بالوفاء لهذه القيمة بصرف النظر عن وجود الرصيد أو عدم وجوده لديه[3].

ج- الشيك البريدي: هو أمر بالدفع لدى الاطلاع بمقتضاه يتمكن الساحب من قبض كل أو بعض النقود القائمة والمعتبرة لحسابه لدى مصلحة البريد أو دفع هذه النقود إلى شخص أخر يعينه الساحب.

د- الشيك السياحي: عبارة عن أوامر تسحبها مؤسسة على فروعها في جهات مختلفة من العالم ويقصد بها تمكين السائحين من الحصول على النقود اللازمة لهم في البلاد التي تقومون بزيادتها، حيث يتسطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك في الخارج ويسلم فورا وهي تصدر عادة من بنوك كبيرة لها ثقة عالمية.[4]

ه- الشيك المقيد في الحساب: يحق للساحب وحامل الشيك أن يشترط قيد قيمته في الحساب بدلا من الوفاء بها نقدا، وهذه الوسيلة لردء مخاطر ضياع الشيك أو سرقته حيث يجوز لساحب الشيك ولحامله أن يمنع وفاءه نقدا بوضع عبارة لقيده في الحساب على ظهر الشيك أو أي عبارة أخرى مماثلة، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلا بطريق في السجلات اعتمادا في الحساب أو النقل أو المقاصة، والقيد

---

[1]- الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص34.
[2]- محمد فريد العرين، هاني دويدار، **قانون الأعمال**، الإدارة الجامعة الجديدةن الاسكندرية، 2002، ص162.
[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة، عملياتها، إداراتها**، دار الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص208.
[4]- محمد فريد العرين، هاني دويدار، **مرجع سابق ذكره**، ص162.

في السجلات يقوم مقام الوفاء وهكذا فإن هذا النوع من الشيكات لا يمكن تسديد قيمته إلا في السجلات غير أن ذلك لا يمنع من تظهيره في المواضع المخصص لتداول الشيك[1].

ثالثا:السند لأمر

السند لأمر هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص ما بدفع مبلغ معين إلى شخص لاخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق، وبالتالي "السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقية حين أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين كي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق"[2].

يعرف أيضا: بأنه صك مكتوب وفق أوضاع شكلية حددها القانون يتضمن التزام شخص معين يسمى المحرر، يدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معيين أو قابل للتعيين، ولامر شخص أخر يسمى المستفيد، ويقع تداول السند لأمر بطريق التظهير ويلتزم الموقعون بالوفاء على وجه التضامن كما هو الشأن في السفتجة[3].

رابعا: التحويلات المصرفية

التحويلات المصفية نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحديث، وهي عملية مصرفية يقيد البنك بمقتضاها مبلغا معينا في الجانب لحساب عميل، ويقيد ذات المبلغ في الجانب الدائن لحساب عميل آخر، أو بعبارة أخرى نقل مبلغ من حساب إلى حساب آخر بمجرد قيود في الحسابين.

وتتم عملية التحويل عن طريق إرسال إشعار من البنك المحول إلى البنك الآخر المحول إليه، وذلك عن طريق البريد أو الهاتف أو التلكس، وإن كان التحويل بين حسابين في دولتين مختلفتين، فإن إجراءات هذا النوع من التحويل يتم عن طريق شبكات مغلقة مثل شبكة **(SWIFT)**، أي الهيئة العالمية للاتصالات المالية فيما بين البنوك[4].

وهناك العديد من أنواع التحويلات المالية التي يمكن أن توفرها البنوك لزبائنها، منها[5]:

- **التحويل الداخلي:** هو التحويل المالي الذي يتم داخل البنك نفسه، أو بين وكلائه،
- **التحويل الخارجي:** هو التحويل المالي الذي يتم بين بنكين مختلفين، وهو تحويل يمر عبر عملية المقاصة،
- **التحويل المحلي:** هو تحويل المالي داخلي أو خارجي يتم محليا اي في نفس حدود الدولة،

[1]- محمود الكيلاني، **الموسوعة التجارية والمصرفية: التشريعات التجارية والإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، عمان، 2008، ص284.

[2]- راشد راشد، **الأوراق التجارية الإفلاس والتسويات القضائية في القانون التجاري الجزائري**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص86.

[3]- حلو أبو حلو، **مرجع سبق ذكره**، ص150.

[4]- وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[5]- فارس فوضيل، **التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات**، مطبعة الموساك رشيد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص48.

- **التحويل الدولي:** هو تحويل مالي يتم عبر شبكة سويفت، أو بوساطة المراسلة، على أن يتم التحويل المالي بالعملات الاجنبية المعروفة والمستخدمة دوليا كالأورو، الدولار، الجنيه الإسترليني وغيرها.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطور وسائل الدفع

توجد العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحويلها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى وأهم هذه العوامل ما يلي:

أولا: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية

رغم ما تتميز به وسائل الدفع التقليدية من إحساس بالأمان إلا أنها تشتكي من المشاكل الناجمة من حمل النقود كالسرقة والضياع، ومن المشاكل التي تعاني نظم الدفع التقليدية ما يلي[1]:

1- انعدام الملاءمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيات أو غير التلفزيون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة غي الإيرادات نتيجة لانخفاض المبيعات أو فقدها.

2- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي: حيث ان المدفوعات التقليدية لا تتم في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع فيما تستغرق بطاقات الائتمان أسبوعين.

3- إنعدام الأمان: فالتوقيعات يمكن أن تزول وارقام بطاقات الائتمان يمكن أن تسرق يمكن أن يتركبوا الغش والاحتيال.

4- تكلفة المدفوعات أعلى: إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابت من المال، وبالنسبة للمدفوعات الأصغر تغطي تكاليف المصروفات بالكاد، بالإضافة إلى ذلك فإن استعمال الشيك له سلبيات التي قد تعوق الحركة السريعة للمبادلات مثل احتمالات سرقة أو ضياع الشيكات أو عدم قبول صرف الشيك نقدا لعدم وجود رصيد للساحب أو لعدم اكتمال بيانات الشيك أو لعدم وضوح التوقيع السائل المطلوب، وقد يحضر المستفيد إلى الانتظار عدة أيام بحيث صرف عئد أمواله عن هذه الفترة الضائعة وهذه جريمة حقه.

ثانيا: استخدام شبكة الأنترنات في المجال المصرفي

أدت التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ابتكار الانترنت والتي تعتبر شبكة عالمية مفتوحة، وكذا الويب العالمي www والتي استعملت في كافة المجالات بما فيها المجال المصرفين حيث أضفت نوعا من السهولة في الاستعمال والسرعة وقلة التكلفة واختصار المسافات، وأدى ذلك بالضرورة إلى

[1]- طارق عبد العال حماد، **التجارة الإلكترونية الابعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008، ص ص145-146.

تطوير وسائل الدفع لتواكب هذه الشبكة وتحقق المنفعة منها كلا الطرفين سواء البنوك أو العملاء، ومن هنا برز البنك المنزلي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الانترنيت، وأصبح بإمكان العميل القيم بالتحويلات المالية والاطلاع على حساباته وتسديد فواتير الخاصة به دون التنقل الشخصي للبنك، اوصبحت هناك ضرورة ملحة لتطبيق تقنيات الحديثة في البنوك من أجل[1]:

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء،
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فقد ازداد حجم استخدام الشيكات كأداة للدفع زيادة ضخمة وتقلص استخدام النقود، وبالتالي صعوبة التعامل مع هذا الكم الهائل من الشيكات وما يصاحبها من كم هائل أيضا من المعاملات الورقية،
- ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان، وما يصاحبها من محاباة وبيروقراطية في تسيير المعاملات المختلفة.

ثالثا: التوجه نحو التجارة الإلكترونية

يعد مصطلح التجارة الإلكترونية واحدا من المصطلحات الجديدة التي دخلت حياتنا المعاصرة بقوة، أصبحت شائعة الاستخدام، وهناك العديد من العوامل التي تدفع إلى التجارة الإلكترونية.

1- تعريف التجارة الإلكترونية: تعرف التجارة الإلكترونية بانها "مفهوم جديد يشرح عملية البيع والشراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ضمنها الأنترنيت"[2].

أو "هي عبارة عن مجموعة من من العمليات التجارية المتكاملة والتي تتعمال معها كافة الفعالية والمؤسسات والأفراد، وتعتمد على المعالجة الالكترونية"".

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بأنها "بصفة عامة المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات التي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية والصوت والصورة من خلال شبكات الانترنيت"[3].

ولكن على الرغم من تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التجارة الإلكترونية وتعدد أراء الباحثين إلا أن الباحثون يتفقون مع تعريف منظمة التجارة العالمية، التي عرفت التجارة الالكترونية بانها "النشاط التجاري الذي يشمل عملية إنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات من سلع وخدمات من خلال شبكة اتصالات إلكترونية"[4].

[1]- شفيقة ضويفي، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحديث خدمات الجهاز المصرفي دارسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، 2014-2015، ص ص22-23.

[2]- مصطفى أحمد عبد الرحمان المصري، **إدارة التسويق دراسات الجدوى التسويقية، الأزامات التسويقية، التسويق المصرفي الإلكتروني، التجارة الإلكترونية**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولن الاسكندرية، 2015، ص335.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص116.

[4]- مصطفى أحمد عبد الحمن المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص356.

2- دوافع التجارة الإلكترونية: هناك العديد من العوامل المشتركة لدى المؤسسات والقطاعات التي تدفع إلى التجارة الإلكترونية، وهذا راجع إلى أن التجارة الإلكترونية ظهرت بالتدريج وتطورها يكون حسب احتياجات قطاعات النشاطات المختلفة والتي تخلق دوافع للدخول في التجارة الإلكترونية، وفيما يلي أهم تلك الدوافع[1]:

أ- تسيير المعاملات التجارية: إن التجارة الإلكترونية تسمح بتأدية جزء كبير من العمليات المختلفة والتي تدخل ضمن المعملات التجارية العادية بين البائع والمشتري، حيث تسمح الشبكات باختزال الزمن والمسافة مما يقلص الآثار السلبية للزمن والمسافة على الاقتصاد، وتشمل التجارة الالكترونية على المعاملات المادية وغير المادية، في نفس الوقت مما يسمح بتقليص التكاليف المتعلقة بكل أنواع المعاملات، كما نشأت علاقات سوقية جديدة.

ب- الفعالية التجارية: من أهم دوافع التجارة الالكترونية القيام بالوصول إلى أعلى مستويات الإنتاج والتوزيع حيث اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في إطار الدعم والتطوير يسمح للمؤسسات بمواجهة التحديات المنتظرة في محيط تجاري عالمي، كما أنه يمكن المؤسسة من إنتاج معلومات حول معاملاتها والاحتفاظ بها بطرق آلية فتتم بذلك المعالجة والتوزيع بصفة سريعة كما يمكن أن تستعمل هذه المعلومات في تقييم السوق وتقييم مسارها وهذا ما يمكن ان تستعمله فيما بعد في التخطيط والتحسين.

ج- تطوير أسواق جديدة: إن دوافع تطوير أسواق جديدة، جعل مؤسسات كثيرة تتوجه إلى استخدام العلاقات التجارية الإلكترونية وأدخلتها في استراتيجيتها باكتساح السوق وإنشاء أسوق جديدة وتطوريها.

[1]- يوسف حسن يوسف، **الاقتصاد الإلكتروني**، المركز القومي لإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص ص61-62.

المبحث الثاني: الصيرفة الإلكترونية كأساس أدوات الدفع

شهدت الصناعة المصرفية في الآونة الاخيرة تقدما ملموسا في مجال السماح لعملاء البنوك جراء عمليات مصرفية من خلال شبكات الاتصال الإلكتروني، ومن المتوقع ان تنتشر هذه العمليات بشكل واسع في الفترة المقبلة، خاصة أمام التوسع الكبير الذي شهدته شبكة الانترنيت والتجارية الالكترونية والذي دفع بالبنوك إلى السير في إتجاه التوسع في تقديم خدمات المصرفية إلكترونية متنوعة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الصيرفة الإلكترونية والأطراف المشكلة لها

في عصر الانترنيت والاقتصاد الرقمي ظهر ما يعرف بالبنوك الالكترونية التي تعتمد بشكل كامل على الانترنت في إجراء كافة المعاملات المالية التقليدية، وهو ما سيتم التعرف عليه من خلال هذا الطلب.

أولا: نشأة الصيرفة الإلكترونية وتطورها التاريخي

ظهرت الصيرفة الالكترونية بظهور النقد الالكتروني مع بداية الثمانينات، حيث برز مفهوم Monétique، الذي يعني تزاوج النقد بالإلكترونيك، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى بدايات القرن الماضي في فرنسا (بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (بطاقت معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد)، ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات حتى يشهد العالم تحولا في هذه البطاقات، حيث اصدر American espress (1958) بطاقات بلاستكية، والتي أنتشرت على نطاق دولي في الستينات.

وفي سنة 1968 أصدرت محموعة من ثمانية بنوك بطاقة Bank American، والتي دولت لتتحول فيما بعد إلى شبكة Visa العالمية، كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء Carte bleue من قبل ستة بنوك فرنسية.

وفي نهاية السبعينات، وبفضل ثورة الإلكترونيك ثم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية Piste Magnétique في عدد من البلدان الصناعية، حيث أصبحت البطاقة تحوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع، ومنذ 1986 شرعت اتصالات فرنسا في تزويد غرف الهاتف العمومي بأجهزة قارئة لبطاقات الذاكرة Carte a mémoire، ومع بداية التسعينات 1992 أصبحت كل البطاقات المصرفية (بطاقات دفع أو سحب) في فرنسا برغوثية des cartes a puce، وبالتالي فهي تسمح بالتعرف على سلامة البطاقة وعلى صاحبها، وهو ما يعد دعم كبير لأمن العمليات التي تجرى بها[1].

[1]- عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، **تطبيق انظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة، قصدي مرباح ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص ص02-03.

ثانيا: تعريف الصيرفة الإلكترونية

الصيرفة الإلكترونية "هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطر للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع المصرفة وهي منزله أو في مكتبه وهو يعني تجاوز بعدي المكان والزمان"[1].

يعرف بنك التسويات الدولية الصيرفة الالكترونية بانها:"تقدم خدمات عن بعد أو عبر الخط أو من خلال قنوات إلكترونية سواء للمقيمين داخل أو خارج البلد"[2].

تعريف آخر يقول أن الصيرفة الالكترونية هي:"توظيف قدرات الانترنيت في تقديم خدمت مصرفية متنوعة داخل المنازل أو المكاتب فالعميل بستطيع[3]:

- الاستفسار عن حالة الحساب على مدار 24/24 ساعة ومن أي مكان به هاتف أو حاسوب،
- تنفيذ عمليات مصرفية مثل: تحويل الأموال، طلب قروض،
- دفع فواتير عن طريق تحويل الأموال من حساب العميل في المصرف إلى حساب المستفيد المطلوب سداد الفواتير، سواء في المصرف أو في مصرف أخر،
- الحصول على استشارات مصرفية على الخط فيما يخص طرق التمويل،
- الحصول على الاستشارات المالية فيما يخص توظيف الأوراق المالية ومراقبة حركة حسابه المصرفي".

تعرف الصيرفة الالكترونية أيضا أنها:"استخدام الحواسب الشخصية والاشتراك في الانترنت للتعامل والتبادل الفوري للمعلومات التي تربط في شكل شبكة تضم المؤسسات المالية والأسواق المالية والشركات والمستثمرين، يؤخذ ذلك شكل برنامج ابتكاري للتواصل بين المشتركين عن طريق البريد الإلكتروني"[4].

وتعرف أيضا بأنها:" اتجاه المصارف نحو التوسع في إنشاء مقار لها عبر الانترنيت بدلا من إنشاء مقار ومباني"[5].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية بأنها عملية تقديم الخدمات المصرفية عن بع بواسطة قنوات إلكترونية بحيث تتيح للعميل الاطلاع على كافة المزايا والخدمات المصرفية دون أية شروط مكانية أو زمانية.

---

[1]- أحمد سفر، **العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص157.

[2]عبد الكريم غندور، بومدين نور الدين، **الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: معرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية في البلدان العربية، 04-05 ديسمبر 2007، جامعى حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص06.

[3]- طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص210.

[4]- فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي وإعادة هيكلة الاستثمار والبنوك الالكترونية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص478.

[5] - Guy Hervier**, le commerce électronique**, France,2001, p50

ثالثا: الأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية

يعتبر البنك الإلكتروني كمؤسسة مبنية بشكل كلي أو جزئي على قناة توزيع واحدة وهي الأنترنت من خلال هذا التعريف يمكن توضيح أربعة أنواع من الأطراف المشكلة للصيرفة الإلكترونية [1]:

1- البنوك التقليدية : والتي لم تتخطى بعد عتبة البنوك الإلكترونية ولكنها على الأقل تملك موقعا معلوماتي حيث يعطي الموقع المعلومات مثل : طبيعة الخدمات المقدمة، سعر الفائدة، أسعار الخدمات المقدمة إضافة إلى معلومات عن مجموع الوكلات المنتمية للبنك.

2- البنوك ثنائية النشاط : وهي البنوك التي تقوم بعرض الخدمات بشكلها الإلكتروني حيث تهدف هذه البنوك إلى غزو أسواق جديدة نتيجة لعرضها كلا من الخدمتين مع بعض.

3- البنوك الإفتراضية: وهي التي تعتبر بنوك إفتراضية بصفة كلية كونها لا تملك أي وكالة بنكية ونجد في هذه الفئة نوعين من البنوك، النوع الأول : (Les Start Up) والتي تقترح عبر الأنترنت خدمات مطابقة للخدمات التقليدية، أما بالنسبة للنوع الثاني، نجد ما يسمى بالمتعاملين الخارجيين Opérateurs) (étrangers، أي تأسيس وكالات إلكترونية على الأنترنت خارج البلاد من أجل تقليص تكاليف تأسيس وكالة فعلية.

4- الداخلين الجُدد في العالم المالي : ويتمثلون بشكل خاص في شركات التوزيع (مثلا في فرنسا نجد Carrefour, Auchan, Casino) التي تبحث عن تنويع مكثف لنشاطاتها من أجل زيادة مردودية غير أن هذه الفئة تكافي حاليا بخدمات محدودة مثل : حاسبات الأدخار، قروض الإستهلاك .

[1]- سمير بن عياد محمد، أحمد سماحي، **التكنولوجيا الإلكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، من الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع 25-04-2017.

https:--elbassair.net-Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement-maktaba-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1-s%C3%A9minaire-bachar-7.PDF

الشكل رقم (02): الأطراف المشكلة للبنوك الإلكترونية

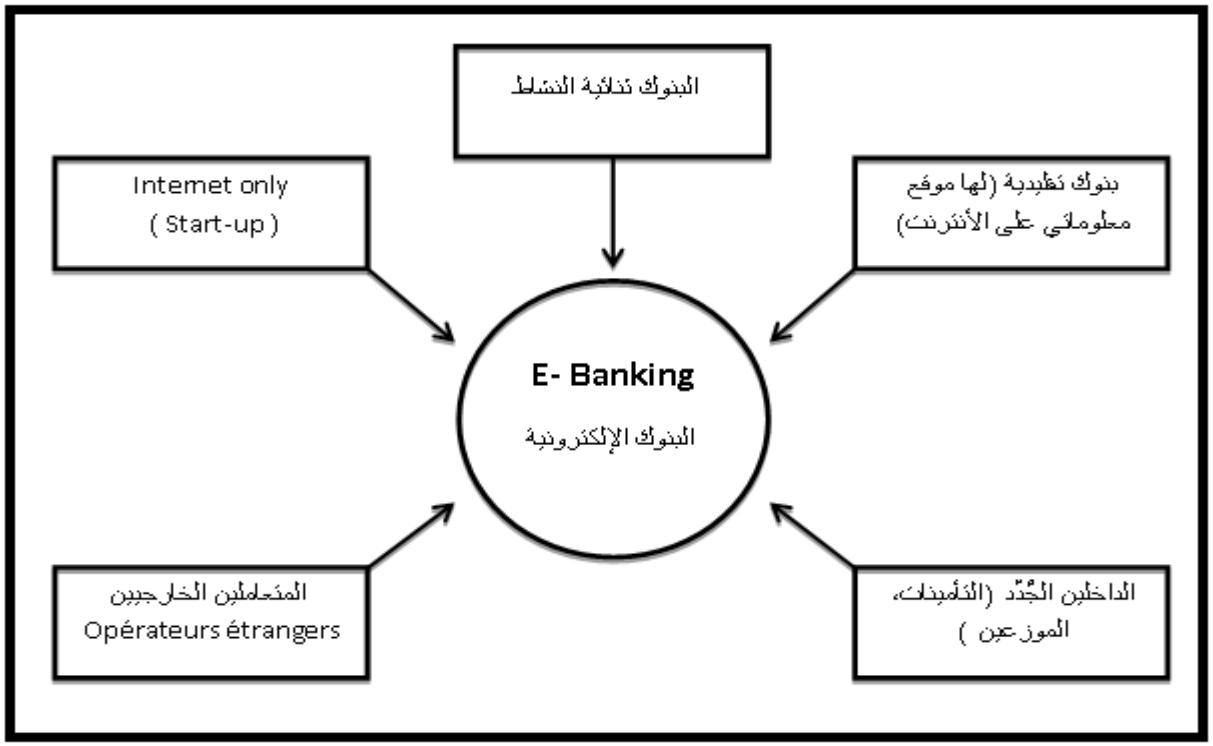

المصدر: سمير بن عياد محمد، أحمد سماحي، ''**التكنولوجيا الإلكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**''، من الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع 2017/04/25.
https://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/bachar/7.PDF.

المطلب الثاني : أهداف وقنوات الصيرفة الإلكترونية

تسعى الصيرفة الإلكترونية لتحقيق أهداف متعددة، إلا أن هذه الأهداف يلزمها عدة متطلبات.

أولا : أهداف الصيرفة الإلكترونية

يمكن توضيح الدور الذي تؤديه البنوك المعاصرة باستخدام النظم الإلكترونية عن طريق شبكة الأنترنت فيما يلي[1]:

- تقوم البنوك بتأسيس مواقع لها عل شبكة الأنترنت ويستطيع البائعون عن طريقها عرض منتجاتهم من كافة الأنواع والتشكيلات المختلفة، ويقوم المشترون بزيارة هذه المواقع وطلب المنتجات التي يرغبون بها،
- تقديم يد العون والمساعدة لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بإنشاء مواقع لهذه المشروعات على شبكة الأنترنت حتى يمكنها ممارسة كل أعمالها بطريقة إلكترونية،
- تقوم البنوك بإصدار النقود الإلكترونية، وتدعيم وتنشيط استخدام وسائل الدفع الإلكترونية،

[1]- أحمد محمد غنيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص32-33.

– توفير خدمات عرض الفواتير الإلكترونية وتحصيلها، حيث تقوم البنوك بتوزيع هذه الفواتير على مواقع العملاء على شبكة الأنترنت، الأمر الذي يساعد نعلى شهولة مراقبتها وسدادها،

– تقوم البنوك أيضا بتحصيل الأموال بطريقة إلكترونية وتسليم الحسابات لأصحاب الفواتير، وبصورة أخرى فإن البنك يستطيع في هذه الحالة إرسال الحسابات بالبريد الإلكتروني، وكذلك يستطيع التحصيل الإلكتروني وذلك من دون الإعتماد على أية دورة مستديمة تتم على الورق،

– تقد البنوك خدمات لحماية العملاء خلال إنجازهم لأعمالهم ومعاملاتهم بكريقى إلكترونية، بحيث تحميهم من كل مخاطر الإحتيال، وفي هذه الصدد فإنها تمكنهم من التحقق من هوية أصحاب الحسابات في اليبنوك الأخرى،

– تزويد العملاء عن طريقاستخدام شبكة الأنترنت بكل المعولمات عن كل الخدمات البنكية، وكذلك تزودهم بكل المعلومات المتبادلة عن طريق البضائع والخدمات بين النمظمات، مما يؤدي إلى تسهيل وتيسير عمليات التبادل الإلكترونية بين هذه المنظمات وبعضها البعض،

– تستخدم البنوك شبكة الأنترنت كقناة بنكية إضافية لتقديم الخدامت التقليدية مثل الخدمات تحويل الودائع، وخدمات طلبات الحصول على بطاقات الإئتمان ... إلخ،

– وتقوم البنوك أيضا بإدماج شبكة الأنترنت مع ماكينات الصرف الآلي التابعة لها وذلك بما يمكن العملاء من المشاركة في جميع أعمال ومعاملات التجارة الإلكترونية على نطاق واسع.

ثانيا : قنوات خدمات الصيرفة الإلكترونية

تتعدد خدمات الصيرفة الإلكترونية، وذلك حسب الوسيلة المستخدمة فنجد من أهم تلك الخدمات أو الوسائل ما يلي:

1– الخدمات البنكية الإلكترونية من خلال الصرافات الآلية ATM : يمكن تعريف الصراف الآلي على أنه نظام يتيح للعملاء حملة البطاقات، التعامل مع حساباتهم البنكية في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها من عطل وإجازات وعلى مدار 24 سا، وتنقسم آلات الصراف اللي غلى ثلاثة انواع معروفة هي [1]:

أ– **آلات تالصرف الداخلية Internal ATM** : تتواجد داخل صالات التعامل بمباني البنوك، والغرض منها امتصاص الطلب الزائد عن نطاق منافذ الصرف والإيداع في أوقات الذروة، بغرض تخفيض صفوف الإنتظار أمام الصراف البشري، توفر هذه النوعية من الآلات الملاءمة الأدائية للخدمة المقدمة للعميل[2].

[1]- عادل رحال، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة ماجستير، في العلوم الإقتصادية، تخصص اللإقتصاد والتنمية، 2014، ص 34.

[2]- كمال مولوج ومحمد طلحة، **الصيرفة الغلكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الغلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 24، 27 أفريل 2011، ص4.

ب- آلات الصرف بعيدة المدى RemoteATM : وتتواجد في مناطق جغرافية متباعدة عن مبنى البنك، حيث تعكس تلك الأماكن فرص تسويقية محتملة للتوزيع المصرفي نظرا لوجود تجمعات من العملاء الحاليين والمحتملسين فيها، ومن أمثلة ذلك النوادي الرياضية، المطارات، محطات السكك الحديدية، الفنادق الكبرى ... إلخ، وبالتالي فإن الغرض الأساسي من استخدام البنوك لهذه النوع من الآلات يستهدف أكبر قدر من الملاءمة المكانية للخدمة المصرفية.

ج- آلات الصرف خارج المبنى Off-Permises: وتتواجد حول المبنى الخارجي للبنك، بغرض توفير خدمات مصرفية بعد ساعات العمل الرسمية، أي توفير الملاءمة الزمنية للخدمة ومن الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي: الإيداع بالحسابات نقدا، التحويلات من حساب إلى آخر، الإستفسار عن الرصيد، طلب دفتر شيكات زكذلك طلب كشف الحسابات وتسديد فواتير الخدمات (كهرباء، غاز، ماء)[1].

2- الصيرفة عبر الأنترنت : إن نظام الأنترنت القائم على البنك المنزلي، نظام له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنوك أو على مستوى العملاء الذين يملكون خطوط الأنترنت، كما تتعدد أشكاله فيما يلي:

- إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدتهم،
- شكل بسيط من أشكال النشرات الإلكترونية الإعلانية هو الخدمات الإلكترونية،
- كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم وخدمات) للعملاء .

ولا شك أن هذا النوع من الخدمات ينطوي على مخاطر عالية، حيث يسمح بنوع من الإتصال المحدود بأنظمة المعلومات الداخلية للمصرف، بما يمكّن من تقديم الخدمة المطلوبة. كما أدى تقديم هذه الخدمة إبل الحد من الإستعمال الورقي للمعاملات، والحد من فتح فروع البنوك [2].

3- الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الهاتف phone : تعتمد هذه الخدمة كذلك على وجود شبكة تربط فروع البنك الواحد ككل وتمكن الموظف من الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي فروع البنك، ويقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، يتكفل الموظف بعد ذلك بالرد على العميل من الوصول إلى بيانات حول العميل ويبدا بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هويته، كالسؤال عن آخر معاملة قام بها، وحجم المبلغ الذي قام بإيداعه ... إلخ، فلقد وصلت آخر التطورات الن إلى استخدام مراكز للغتصال في الغجابة على رسائل البريد الغلكتروني والذي أصبح أداة فعالة في التخاطب بين المصرف والعميل، وأصبح الإتجاه اليوم نحو الدمج وتكوين المؤسسات الكبيرة عن طريق لجوء بعض المصارف إلى المشاركة في مراكز الخدمات الهاتفية مما أدى إلى تقليل التكلفة الكلية وتوحيد الجهد[3].

---

[1]- فهمي السعيد محمد قاسم، **نظام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في تحسين الخدمة المصرفية**، مذكرة دكتوراه في العلوم المالية والتجارية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011، ص48.

[2]- منير نوري، **التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص236.

[3]- عز الدين كامل، أمين مصطفى، **الصيرفة الإلكترونية**، من الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع 30-04-2017.
http://www.bankof Sudan.org/arabic/period-masrafi-Vol_26/masrafi_26.html

4- **الصيرفة عبر التلفزيون:** يعتبر التلفزيون من الوسائل الناجحة في الإعلام الجماهيري ولذلك تم تطوير التلفزيون ليتيح المراسلة بين المشترك ومقدمي خدمة الإرسال وهو ما يصطلح عليه بالتلفزيون التخاطبي الذي بدأ في الإنتشار في الدول المتقدمة، وبدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم خدماتها بالمشاركة مع المؤسسات المالية، نظرا للسعة التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومة عبر الصور والتي تقوم تلك المنقولة عبر تراسل البيانات بستة أضعاف وكمثال على ذلك قام البنك البريطاني HSBC باستخدام التقنيات في الصيرفة باستثماره لمبلغ 100 مليون دولار في شبكة أوين التلفزيونية.

5- **الصيرفة المحمولة** : وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال التليفون المحمول، من خلال استخدام العميل رقما سريا يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن ارصدته، وكذلك للخصم منه تنفيذا لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة[1].

6- **نقاط البيع الإلكترونية** : وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف طبيعتها وأنشطتها، ويمكن للزبون استخدام البطاقات البنكية بأنواعها للقيام بأداء مدفوعاته من خلال الخصم من حسابه إلكترونيا بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيا بحساب المصرف [2].

المطلب الثالث: متطلبات وتحديات الصيرفة الإلكترونية ومبادئ إدارتها

إن الصيرفة الإلكترونية كأية ظاهرة معاصرة يقتضي العمل بها جملة من المتطلبات، وهذا ما يضع المصارف أمام تحديات لابد من مواجهتها حتى يستنى للإدارة المصرفية الإلمام بجميع مبادئ إدارة الصيرفة الإلكترونية والاستفادة منها بشكل إيجابي.

أولا: متطلبات الصيرفة الإلكترونية

تتمثل متطلبات الصيرفة الإلكترونية فيمايلي :

1- **البنية التحتية التقنية** : يقف في مقدمة متطلبات البنوك الإلكترونية وبالعموم أية مشروعات تقنية البنية التحتية التقنية، والبنى التحتية التقنية للصيرفة الإلكترنية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات (ICT infrastructure)، وذلك أن البنوك الألكترونية تحي في بيئة الأعمال الإلكترونية والمتطلب الرئيس لضمان أعمال إلكترونية ناجحة بل وضمان دخول أمن وسلس لعصر المعلومات '' عصر اقتصاد المعرفة '' يتمثل بالاتصالات، وبقدر كفاءة البنى التحتية وسلامة سياسات سوق الاتصالات وتحديدا السياسات التسعيرية المقابلة لخدمات الربط بالانترنت، كما أن فعالية وسلامة بنى اللاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستشماري، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي وكفاءة وفعالية التنظيم

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص131.

[2]- سليمة عبد الله، **دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي**، شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 2009، ص102.

القانوني لقطاع الاتصلات، وبقدر ما تسود معايير التعامل السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير أهد دعامة للتجارة الإلكترونية، بل ولبناء القي للتعامل مع عصر المعلومات.

كما أن العنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية وهذه دعامة الوجود الاستثمارية والمنافسة، إذ لم يعد المال وحده التطلب الرئيسي بل استراتيجيات التواؤم مع المتطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاساخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.

أما عن عناصر استراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصلات وتقنية المعلومات، فهي تتمثل بتحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة، ومواءمة هذه الدخول للأسواق العالمية مع احتياجيات التطور التقنية للشركات الخاصة، والسياسات التسويقية الوخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع وتنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة، وفي مقدمتها معايير أمن وسلامة تبادل المعلومات وسريتها وخصوصية المشتركين، وتوفير الإطار القانوني الواضح الذي يحدد الالتزامات على أطراف العلاقة، وأخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة[1].

2- **الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية:** هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء المالي إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاتشارية والغدارية المتصلة بالنشاط البنكي والإلكتروني.

3- **التطوير والاستمرارية والتفاعلية من المستجدات:** ويتقدم العصر (التطوير والاستمرارية والتنوعية) على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الإلكترونية وتميزها، فالجمود ونتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص التميز.

4- **الرقابة التقييمية الحيادية :** إن التقييم الموضوعي يعد من أهم عناصر نجاح البنوك الألكترونية وعلى هذا الأساس أقامة معظم مواقع البنوك الإلكترونية جهات مشوة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها، كما يجب التنبيه على أ، ارتفاع عدد زائري الموقع لا يعد مؤشرا على النجاح، إذ يسود فهم عام على أن كثرة زيارة الموقع دليل نجاح الموقع، لكنه ليس كذلك دائما وأن كان مؤشرا حقيقيا على سلامة وضع الموقع على محركات البحث وسلامة الخطط الدعائية ولاترويجية.

ثانيا: تحديات الصيرفة الإلكترونية ومبادئ إدارتها

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الإلكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنوك والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالبنوك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، هذا بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الأنترنت نتيجة

[1]- نبيل بوفليح، فرج شعبان، **البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العالمية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 27. 28 نوفمبر 2007، ص07-08.

لغياب الممارسات التقليدية والتي كان يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته، لهذا فقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أهمية قيام البنوك بوضع سياسات والإجراءات التي تتيح إدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني من خلال تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها، كما أصدرت خلال مارس 1998 وماي 2001 مبادئ لإدارة هذه المخاطر.

1- **مخاطر الصيرفة الإلكترونية:** ومن أهم المخاطر التي قد تنشأ عن الصيرفة الإلكترونية نذكر ما يلي[1]:

أ- **المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risk):** وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق المزيج المناسب بين كل من الخدمات المصرفية التقليدية، والخدمات الإلكترونية، وبما لا يعرض البنك لمزيد من المخاطر، ولا يؤثر على مركزه التنافسي وتأتي أهمية هذه النوعية من المخاطر من حيث تأثيرها الكبير على مستقبل البنك، ومن حيث العناصر العديدة المكونة لها والتي يحتاج كل منها لضوابط رقابية تتوافق مع ظروف كل بنك، وكل سوق مصرفي.

ب-**مخاطر تشغيلية (Operational Risk):** يمكن أت تتعرض البنوك أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الإلكترونية غير متكافئة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي:

- **عدم التأمين الكافي للنظم (System Security):** بحيث يتم اختراق نظم حاسبات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الاختراق.

- **عدم ملائمة تصميم النظم ((**System Design أو انجاز العمل (Implémentation) أو أعمال الصيانة (Maintenance)، والتي تنشأ عن عدم كفاءة النظم (مثل بطئ الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على جهات خارج البنك لتقدم الدعم الفني في مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا.

- إساءة الإستخدام من قبل العملاء (Custer Misuse of Services) ويحدث ذلك نتيجة لعدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام بياناتهم الشخصية أو عدم اتباعهم إجراءات التأمين الواجبة.

ج- مخاطر السمعة (Reputational Risk) : وتنشأ مخاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية عبر الأنترنت وقف معايير الأمان والسرية والدقة مع الإستمرارية والأستجابة الفورية لإحتياجات ومتطلبات العملاء، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكثيف اهتمام البنك بتطوير ورقابة ومتابعة معايير الأداء بالنسبة لنشاطات الصيرفة الإلكترونية.

[1]- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008 ص 111.
منتدى شبكة المحاسبين العرب من الموقع الإلكتروني: تاريخ الاطلاع 30-04-2017.
/http://www.acc4arab.com/acc

د- المخاطر القانونية (Legal Risk) : وهي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانوينة الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، لاسيما وأن العديد من وسائل أداء تلك العمليات لازالت في طور التطوير مثل السجلات والتوقيعات والعقود الإلكترونية وقواعد إرسال وتلقي السجلات الالكترونية، والاعترافات بسلطات وقواعد التصديق الإلكتروني وأحكام السرية والإفصاح، وكذلك انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.

هـ- المخاطر التي تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية: إن لقنوات توزيع الصيرفة الإلكترونية انعكاسات بالنسبة للمخاطر المصرفية التقليدية، إذ أنه في ظل التحول الإلكتروني للعمل المصرفي قد تزداد حدة المخاطر التقليدية ومنها مخاطر الإئتمان والسيولة وسعر العائد وخاطر السوق، فعلى سبيل المثال نجد أ، استخدام الأنترنت في منح الإئتمان في الداخل والخارج قد يزيد من احتملات غخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم ومن ثم زيادة المخاطر الإئتمانية، كذلك فإن أي معلومات سلبية أو غير صحيحة عن البنك يمكن أن تنتقل بسرعة عبر الأنرتنت وتحمل عملائه على سحب ودائعهم بسرعة وهو ما يعرض البنك لزيادة مخاطر لاسيولة، كما أن صيرفة الأنترنت تعمل على زيادة وحرية حركة الودائع ومن ثمَّ تظهر أهمية مراقبة البنك لحجم سيولته لرصد التغيرات لاتي تطرأ على ودائعه وقروضه بشكل مستمر ودقيق.

2- **مبادئ إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية:** تشمل إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية على التقييم، والرقابة والمتابعة وذلك كمايلي[1]:

أ- تقييم المخاطر : ويشمل التقييم ما يلي:

- تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، ومدى تأثيرها عليه،
- وضع حدود قصوى لما يمكن للبنك أن يتحمله من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

ب-الرقابة على التعرض للمخاطر : تشتمل هذه الرقابة على ستة مجالات على النحو التالي :

- تنفيذ سياسات وإجراءات التأمين،
- تدعيم الإتصالات بين المستويات بالبنك من مجلس إدارة عليا وبين المتعاملين بشأن سلامة أداء النُظُم وتوفير التدريب المستمر للعاملين،
- إستمرار تقديم وتطوير الخدمات،
- وضع ضوابط للحد من المخاطر في حالة الاعتماد على مصادر خارج البنك لتقديم الدعم الفني،
- إحاطة العملاء عن العمليات المصرفية الإلكترونية وكيفية استخدامها،
- إعداد خُطط طوارئ بديلة في حالة إخفاق النُظُم عن أداء الخدانت،

ج- متابعة المخاطر : تتمثل متابعة المخاطر في اختبار النُظُم وإجراء المراجعة الداخلية والخارجية وذلك على النحو التالي:

- إجراء اختبارات دورية للنُظُم،

[1]- صلاح الدين السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 137، 138.

– إجراء إختبار إمكانية الإختراق الذي يهدف إلى تحديد وعزل تدفق البانات من خلال النُظُم وإتباع إجراءات لحماية النُظُم من المحاولات غير العادية للإختراق،

– إجراء مراجعة دورية من خلال النظم للتأكد من فعالية التأمين والوقوف على مدى اتساقها مع سياسات وإجراءات التأمين المقررة،

– إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية إذ تُسهم المراجعة الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة وتخفيض حجم المخاطر بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة والتزام البنك بها.

المبحث الثالث: طبيعة أدوات الدفع الحديثة

ظهرت أدوات الدفع الحديثة (الإلكترونية) تدعيما للأدوات العادية، وحتى تساهم في تطوير أداء النشاط البنكي عن طريق تحسين أداء منظومة الدفع، وتطورت خاصة منذ إنتشار التجارة الإلكترونية ونموها على الصعيد العالمي.

المطلب الأول: ماهية أدوات الدفع الحديثة

لقد اكتفت التجارة التقليدية التي كانت تسود الاقتصاديات الأولى بالنقود الورقية وبوسائل الدفع التقليدية كأدوات لتسوية المعاملات التي تتولد عن التجارة، بحيث كشف التطور في المعاملات التجارية عدم ملاءمة النقد الورقي والشيكات العادية وغيرها من وسائل الدفع الأخرى مع هذه العمليات، ولهذا خلق الواقع وسائل إلكترونية جديدة تتماشى مع التطورات السريعة في محيط المعاملات القائمة والتحديثات الجديدة، بشكل يدمج التكنولوجيات الرقمية ويعزز الاستفادة منها خصوصا في ظل تعاظم دور التجارة الإلكترونية وإفرازاتها.

أولا: تعريف أدوات الدفع الحديثة (الإلكترونية)

يُعرّف الدفع الإلكتروني بأنه : "عملية تحويل الأموال في الأساس ثمناً لسلعةٍ أو خدمة بطريقة رقمية، أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات".

عُرِّفت وسيلة الدفع الإلكترونية على أنها:"الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للإتصالات"[1].

تُعرَّف أيضا بأنها: "الوسيلة التي بواسطتها نقل المعلومات التي تتعلق بحسابات الأطراف المعنية بصفقات تجارية إلكترونية"[2].

وبالتالي فوسائل الدفع المتطورة في الأنترنت هي عبارة عن صورة أو الوسيلة الإلكترونية التقليدية للدفع التي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هو أن الدفع الإلكتروني تتم كل عملياتها وتُسيَّر إلكترونيا، ولا يوجد للحوالات ولا للقطع النقدية أي وجود.

[1] حجازي بيومي عبد الفتاح، **مقدمة في التجارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الجزء الأول، الإسكندرية، 2003، ص25.

[2] - شفيقة ضويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

ثانيا: خصائص أدوات الدفع الحديثة

ومازاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيمايلي[1]:

– يتّسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم،

– يتم الدفع استخدام النقود الإلكترونية، وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل،

– يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعملات الإلكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكنا، ويتم الدفع، عبر شبكة الأنترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الإلكترونية بضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد،

– يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين :

الأول : من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون فيها مدفوع مقدما.

الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد كبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية

– يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك، أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم،

– يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات :

الأولى: شبكة خاصة يقتصر الاتثال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

الثانية: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

وهذه الخصائص بالتأكيد تسمح بتقليل تتخفيض تكاليف العمليات التجارية، إضافة إلى أنها تنظم الوقت، علاوة على تحسين إدارة النقد والشراكة التجارية بين الممولين والعملاء.

[1]- وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص31– 32.

المطلب الثاني : أنواع أدوات الدفع الحديثة

تعدد أشكال أدوات الدفع الإلكترونية وتنوع وهذا راجع أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية والتي تتطلب أشكلا محددة من أدوات الدفع الإلكترونية نوجزها فيمايلي :

أولا: النقود الرقمية والمحافظ اللإلكترونية

يمكن تعريف النقود الرقمية والمحافظ الإلكترونية كما يلي :

1- النقود الرقمية (النقود الإلكترونية) : تعتبر النقود الإلكترونية إحدى الوسائل المستحدثة للتعامل التجاري من خلال شبكة الأنترنت وهي وإن كانت تتشابه مع النقود العادية في بعض خصائصها وسماتها إلا أنها تختلف على أنها عملية إلكترونية وليست مصنوعة من الورق أو المعدن.

أ- **تعريفها:** "النقود الرقمية هي عبارة عن منتجات دفع متنوعة مخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات إلكترونيا بدلا من استخدام الطرق التقليدية، تعرف كذلك هي البطاقة المدفوعة مسبقا التي تستخدم لاغراض متعددة، ويطلق عليها اسم بطاقة المختزنة أو محفظة النقود الإلكترونية (Electric Purses)"[1].

أو هي:"آليات الدفع المخزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحاسوب الألية (الانترنيت)، المتعارف عليها باسم نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية"[2].

تعرف النقود الرقمية من الناحية القانونية على أنها:"عبارة عن أرقام تتداول إلكترونيا ويمثل كل رقم قيمة مالية في حد ذاتها وتستحق هذه القيم للوفاء بائتمان السلع والخدمات التي يبتاعها المستهلك بدلا من النقود الحقيقية"[3].

ولقد عرفها البنك المركزي الاوربي بأنها "مخزن إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعةى للقيام بمدفوعات للمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"[4].

كما عرفت على أنها:"نقود تخزن بواسطة الخوارزميت في المعالجات، وأجهزة حاسوبية أخرى تستطيع أن تنفد عمليات الوفاء عبر شبكة الانترنيت كبديل للعمولات المعدنية أو الورقية التي تستطيع بالطبع ان ترسلها عبر الأنترنيت"[5].

---

[1]- جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008، ص58.
[2]- **المرجع نفسه**، ص58.
[3]- شريف محمد غنام، **محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص33-34.
[4]- رشيد عبد اللطيف وادي، **أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراست)، المجلد 16، العدد 2، فلسطين، 2008، ص858.
[5]- غسان فاروق غندور، **مرجع سبق ذكره**، ص582.

من خلال ما سبق يمكن تعريف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة البروتوكولات والتوقيع والخوارزميات التي تمثل القيمة النقدية أو للسلع أو الخدمات محل التبادل، والتي يمكن انتقالها من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر لتسوية عمليات الدفع، التي تعجز النقود التقليدية عن القيام بها في الشكل الإلكتروني.

ب-خصائص النقود الإلكترونية: تتميز النقود الإلكترونية بعدة خصائص نوجزها فيما يلي[1]:

- **أنها ذات قيمة إلكترونية:** أي أنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية مثل مائة دينار أو ألف دولار، ويترتب على هذا أنها لا تعتبر بطاقات الاتصال التلفونية من قبيل لنقود الإلكترونية حيث أن القيمة المخزنة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليقونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات، وكذلك الامر بالنسبة للبطاقات الغذائية (الكوبونات)، والتي من المتصور تخزينها إلكترونيا على بطاقات، فهي لا تعد نقودا إلكترونية لأن القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية تعطي حاملها الحق في شراء وجبة غذائية أو أكثر وفقا للقيمة المخزونة على البطاقة.
- **مخزنة على وسيلة إلكترونية:** تعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الإلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة إلكترونية على البطاقة البلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي للمستهلك، وهذه الخصية تميز النقود الإلكترونية عن النقود القانونية والبطاقات الإئتمانية التي تعد وحدات مصكوكة أو مطبوعةن وفي الواقع فإنه يتم دفع ثمن هذه البطاقات مسبقا وشراءها من المؤسسات التي اصدرتهان ولهذا فإنه يطلق عليها البطاقات سابقة الدفع.
- **عدم ارتباطها بحساب بنكي:** تتجلى أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الإلكترونية عن وسائل الدفع الإلكترونية الاخرى، أي لا يتم الاحتفاظ بالأرصدة في حسابات مالية لدى البنوك، فهذه الاخيرة عبارة عن بطاقات إلكترونية مرتبطة بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيم بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنوك مقدم هذه الخدمة، ومن أمثلة وسائل الدفع الإلكتروني بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان.
- **قبول التعامل بها بشكل واسع:** نحظى النقود الإلكترونية بقبولها في التعامل واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك قامت بإصدارها، فيتعين إذن ألا يقتصر استعمالها على مجموعة معينة من الأفراد، أو لمدة محددة من الزمن، أو في نطاق إقليمي محدد، فالنقود ولكي تعد نقودا يتعين أن تحوز وتنال قولهم باعتبارهم أداة صالحة للدفع ووسيط للتبادل.
- **وسيلة دفع لتحقيق أغراض مختلفة:** يجب أن تكون هنا النقود صالحة للوقذفاء بالتزامات كشراء السلع والخدمات، أو كدفع الضرائب...إلخ، أما إذا إقتصرت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد كشراء نوع معين من السلع دون غيره أة للإتصال التليفوني، ففي هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الإلكترونية بل يطلق عليها البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد.

[1]- نهى خالد عيسى الموسوي، إراء خيضر مظلوم الشمري، **النظام القانوني للنقود الإلكترونية**، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد2، جامعة بابل، 2014، ص03.

ج- تقسيمات النقود الإلكترونية: تقسم النقود الإلكترونية كما يلي:

ج-1- من حيث متابعتها والرقابة عليها: تنقسم إلى نقود إلكترونية قابلة للتعرف عليها ونقود الكترونية غير إسمية (مغلق الهوية)[1]:

- **نقود إلكترونية قابلة للتعرف عليها:** وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل ثم الاستمرار كما هو الشأن لبطاقات الانتماء في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني وحتى يتم تميزها في نهاية المطاف.

- **نقود إلكترونية غير إسمية (مغلقة الهوية):** وهي تستخدم تمام كالاوراق النقدية من حيث كونها وثيقة الصلة بين المتعاملين بها، فلا تترك وراءها أثر يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه.

ج-2- من حيث أسلوب التعامل بها: تنقسم إلى نقود إلكترونية عن طريق الشبكة، وأخرى خارج الشبكة[2]:

- **نقود إلكترونية عن طريق الشبكة:** يتم سحب هذا النوع من النقود الرقمية من البنك، أو المؤسسة المالية وتوضع على أداة معدنية داخلية في جهاز معدنية داخلية في جهاز لحاسب الشخصي، وفي حال إرسال هذه النقود عبر الانترنيت ليس على المستخدم إلا الضغط على الفأرة لهذا الجهاز الشخصي المستفيد من هذه النقود، وتتم هذه العملية في ظل إجراءات تضمن للمتعاملين بهذه الطريقة حدا كبيرا من الأمان والسرية وهي نقود حقيقية إلا أنها رقيمة، وتتطلب معظم الانظمة المستخدمة لمثل هذه النقود للتقليل من احتمالية وجود الغض ولتزوير.

- **نقود إلكترونية خارج الشبكة:** هذا النوع من النقود الرقمية يتم التعامل به دون أن يطلب من المتعاملين الاتصال مع لمصدر مباشرة، فهي عبارة عن بطاقة تحتوي على القيمة المختزنة بداخلها وتخصم كل قيمة تخرج من حوزتها بعد الانتهاء من عملية السحب النقدي، واستخدام هذا النوع من البطاقات يولد قدرا كبيرا من المشكال متعلقة بالأمان، كما قد تنتج عنه مخاطر الصرف المزدوج.

إن استخدم الطرق الإلكترونية في عملية تحول ونقل الاموال ليس بالمر الجديد على الدولة الصناعية فهي طريقة مستخدمة منذ سنوات طويلة في عملية تحويل أموالها إلى البنوك الإلكترونية، أو بين شبكات البنوك كما أن معظم الدول في الوقت الحاضر تتجه النية فيها إلى التوسع في استخدام الطرق الإلكترونية في مجال النفقات والإيرادات العامة، إلا أنه من الأمور الجديدة بالنسبة للأشخاص والمؤسسات الصغيرة.

[1]- رابح عرابة، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي اللجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص16.

[2]- جلال عايد الشورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص59-60.

2- المحافظ الإلكترونية: سوف يتم توضيح تعاريف عديدة للمحافظ الإلكترونية وخصائصها ووظائفها المختلفة.

أ- تعريفها: هناك العديد من تعريفات المحافظ الإلكترونية وفيما يلي أهمها:

"لمحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة، تثبت على جهاز الكمبيوتر الشخصي للزبون ليتم نقل القيمة منها وإليها عبر شبكة الانترنيت باستخدام برامج معينة، وقد جعلت المحافظ الإلكترونية التسوق أكثر كفاءة وراحة لما تتحيه من تتبع لمشتريات أصحابها، إضافة إلى توفيرها لمكان أمن تخزن فيه بيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني"[1].

"وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث تتكون من الناحية الفنية من بطاقات بلاستيكية قابلة للشحن، مثبت عليها من الخلف كبيوتر صغير مزود بذاكرة إلكترونية تسمح بتخزين معلومات إلكترونية تصلح للوفاء بالديون سواء عن التجارةن أو على شبكة الانترنيت"[2].

"برنامج يقوم المستخدم بتنصيبه على جهاز الحاسب الشخصي ويتم تخزين المعلومات الشخصية وأرقام البطاقة الائتمانية في هذا البرنامج، عندما يقوم المستخدم بعمليات الشراء يضغط على كبسة واحدة على هذا البرنامج ليتم تعبئة المعلومات المطلوبة أليا، وظهرت هذه الطريقة بدلا من قيام العميل بتعبئة نموذج الشراء عن كل عملية"[3].

مما سبق يمكن القول أن المحفظة الإلكترونية هي وسيلة تستخدم لدفع أو تسوية العاملات خرج وعبر شبكة الأنترنيت، تتكون هذه الوسيلة من البطاقة بلاستيكية مثبت عليها من الخلف جهاز الكمبيوتر صغير، مزود بذاكرة إلكترونية تسمح بتخزين معلومات وقوى شرائة في صورة وحدات إلكترونية تصلح لوفاء بالديون القليلة القيمة.

ب- خصائص المحفظة الإلكترونية: للمحفظة الإلكترونية خصائص عديدة، تتمثل فيما يلي[4]:

- المحفظة الإلكترونية تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات وسائل الدفع الورقية، في كل عملية أو صفقة تجارية ذلت المبالغ (الكبيرة)،
- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة،
- تستعمل للدفع لمبالغ صغيرة (جرائد، مجلات)،
- تستخدم للدفع عبر الانترنيت في الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الإلكتروني.

[1]- حميد فشيت وحكيم بناولة، **واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضن الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظم الدفع في البنوك الجزائرية واعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر: عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر 26-27 أفريل 2001، ص12.
[2]- شريف محمد غنام، **مرجع سبق ذكره**، ص ص13-12.
[3]- ناظم محمد فوزي الشمري، عبد الفتاح زهر العبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية: الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائول للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2008، ص48.
[4]- شفيقة ضويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

ج- وظائف المحفظة الإلكترونية: للمحفظة الإلكترونية العديد من الوظائف تتمثل فيما يلي[1]:

- توفير مكان تخزين أمن بالنسبة إلى بيانات بطاقات الائتمان والنقد الإلكتروني،
- إن مهمة المحفظة الإلكترونية الأساسية هي جعل التسوق أكثر كفاءة،
- إن المحفظة الإلكترونية يمكن ان تخدم أصحابها تتبع المشتريات التي أرادها والحصول على إيصالات عبر هذه المشتريات، ومسك الدفاتر لعادات الشراء للمستهلك واقتراح ما قد يجده المستهلك منخفض السعر بالنسبة إلى صنف يشتريه بانتظام.
- حل مشكلة الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد وملء النماذج في كل مرة يوقم المستهلك فيها بالشراء،المحافظ الإلكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقيمة، وتخزن على القرص الثابت في نوقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنيت، ومعظم الحقائب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الغلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان.

ثانيا: البطاقات البنكية وأنواعها

يطلق على البطاقات البنكية في الكتابات العلمية والممارسات البنكية عدة تسميات منها: بطاقة الدفع الإلكتروني، النقود البلاستكية، بطاقة الاعتماد، بطاقة الائتمان، بطاقة الإقراض، بطاقة الوفاء[2].

1-تعريف البطاقات البنكية: عرفت بأنها "بطاقة بلاستيكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم استخدامها من قبل عملاء البنك لأغراض الشراء ثم التسديد لا حقا مع السماح له بتأجيل سداد الرصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة"[3].

تعرف أيضا:"بطاقات معدنية ممغنطة، يدون عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات"[4].

كما وضع مركز البطاقات بالنك الأهلي المصري تعريفا لما أسماه ببطاقات البلاستيكية مفادها أنها:"أداة بنكية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار كبدل للنقود الدفع قيمة لسلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شراءه للسلعة أو الحصول

[1]- غسان فاروق غندور، **مرجع سبق ذكره**، ص579.
[2]- محمد عبد الحليم عمر، **بطاقات الائتمان: ماهية والعلاقات الناشئ عن استخدامها بين الريعة والقانون**، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر حول: الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الثاني، دبي، 26-27 أفريل 2011، ص661.
[3]-علي عبد الل شاهين، **نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، مجلة الازهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 12، العدد1، غزة 2010، ص315.
[4]- رحيم حسين هواري معراج، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف 24-25 ديسمبر 2005، ص315.

على خدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع"[1].

كما قد عرف القانون التجاري بطاقة الدفع بأنها:"تعتبر بطاقة الدفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل الأموال"[2].

من خلال ما سبق يمكن الاتفاق على ان البطاقة البنكية هي البطاقة المصدرة من قبل هيئة مالية لصالح عميلها، تتضمن البيانات التالية (اسم الهيئة الدولية وشعارها مثل Visa، اسم البنك والمؤسسة المصدرة لها (إن وجد) إذ يمكن أن تصدر البطاقة عن الشركة مباشرة، رقم البطاقة، اسم حاملها، تاريخ الإصدار، تاريخ الصلاحية أو الانتهاء، شريط نموذج توقيع حامل البطاقة)، تستعمل في سحب الأموال وكذا تسديد قيمة السلع أو الخدمات المشتراة.

2- انواع البطاقات البنكية: للبطاقات الإلكترونية عدة انواع كمايلي:

أ- حسب منح الائتمان: تقسم إلى قسمين البطاقات غير الائتمانية، بطاقات الائتمانية.

أ-1- البطاقات غير الائتمانية: هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان، وتنقسم إلى:

- **البطاقة المدنية:** وهي البطاقة التي تعمد على وجود أرصدة فعلية للعميل حامل البطاقة لدى البنك في صورة حسابات جارية المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، حيث تسمح له بتسديد مشترياته، ويتم السحب من البنك مباشرة[3].

- **بطاقة السحب:** تستخدم هذه البطاقة لسحب الأموال من الحساب الأموال الجارية إن وجدت، وفي حالة عدم وجود رصيد في الحساب فلا يمكن إجراء السحب، وتستعمل في أجهزة الصراف الآلي التي قد تطورت، ففي السبعينيات ظهرت كبديل لموظفي الصرافة في الفروع البنكية للتقليل من عدد المعاملات داخل البنك أما في الثمانينات بدا الاهتمام بتخفيض التكاليف، ومن ثم البحث على تحقيق ميزة تنافسية، وفي التسعينات أدت التطورات التكنولوجية إلة إنشاء محطات صراف ألي صغير ذات تكلفة قليلة.

[1]- مصطفى كامل طه، ائل انور بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص352.
[2]- واقد يوسف، **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**، رسلة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص10.
[3]- نوال عمارة، **وسائل الدفع الإلكترونية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول: التجارة الإلكترونية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 15-17 مارس 2004، ص02.

- **بطاقة الدفع مقدما:** وهذه البطاقة تقوم أساس تثبيت مبلغ محدد بحيث يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ ليتم التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها ومن امثلة البطاقات المتداولة، بطاقة النداءات الهاتفية، بطاقات النقل الداخلي العام[1].

أ-2- البطاقة الائتمانية: وهي البطاقة التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان وتنقم إلى:

- **البطاقة الائتمانية:** ظهرت هذه البطاقة إلى حيز الوجود في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الامريكية من خلال بطاقتين شهيرتين هما "فيزا" و"ماستركارد"، وهذا النوع تصدر البنوك في حدود مبالغ معينة، ويكون حامل البطاقة مخيرا بين تسديد كلي بقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الاستفادة أو تسديد خبرة جزء منها فقط، ويسدد البطاقة خلال فترة أو فترات لا حقة وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة، وتتميز بأنها توفر كلال من الوقت والجهد لحاملها، وتزيد من إيرادات البنك المصدر لها، بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو فوائد تأخير السداد، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل[2]، وتلجأ البنوك بمطالبة العميل بإيداع مبلغ مالي تبقيه رهنا مقابل عمليات البطاقة، ويسمى هذا النوع البطاقة الائتمانية المضمونة فإذا قام حامل البطاقة باستخدامها يقوم البنك بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المبلغ الذي في ذمته (الرصيد الدائن)، بنسبة معلومة شهريا 1.5%، كالبطاقة الائتمانية المعتادة دون أن يخصم من حسابه مباشرة، ولكن لو لم يسدد في الأجل المحدد، يقوم البنك بإيقاف البطاقة وسداد الدين المطلوب على حاملها من المبالغ المودع لدى البنك، إلى أن هذه الألية تطورت وأصبحت البنوك تقوم بإصدار بطاقات تسمح لحاملها من الاطلاع على حسابه والسحب منه باستعمال اجهزة الصراف الآلي، وجراء التطور المستمر أصدرت البنوك بطاقات صراف دولية تمكن حاملها من الوصول إلى حسابه من أي مكان في العالم تقريبا، ويتسم هذا النوع باتساع النطاق الجغرافي التي تقبل فيه مما جعل البنك المصدر يتحمل تكاليف عالية، ادى ذلك إلى فرض رسم نقدي على كل عملية يقوم بها العميل.
- **البطاقة الائتمانية غير متجددة:** تختلف هذه البطاقات الائتمانية عن البطاقات الائتمانية في اي سدادا يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب (أي فترة الائتمان في هذه الحالة تتجاوز شهرا)[3]، وتتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة الشراء الآني والتسديد لا حقا فهي لا تتضمن خط ائتمان دوار، إذ يترتب على حاملها تسديد فاتورة البطاقة بالكامل خلال فترة السداد وفي حالة عدم تسديد لا يمنح لحاملها قرضا جديدا، وتسحب منه البطاقة، وتعتبر الداينرز كلوب وامريكان إككسبريس، من أهم المؤسسات المصرفية الكبيرة المصدرة لهذا النوع من البطاقات، وتميز البطاقات الائتمانية بعدة خصائص منها توفير إمكانية الشراء الفوري ولدفع الأجل، تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية، تحمل صورة العميل تجنبا للتزوير أو السرقة وكذلك إمكانية

[1]- علي عبد الله إلياس العيداني، **التسويق الإلكتروني في الجزائر وسبل تفعيله في ظل التطورات التكنولوجية وتحديات المنافسة العالمية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدعف في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 26-27 أفريل 2011، ص09.

[2]- رأفت رضوان، **عالم التجارة الإلكترونية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص50.

[3]- رأفت رضوان، **مرجع نفسه**، ص51.

قيام حاملها بسداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء كان المبلغ المتصرف محليا أو خارج الدولة.

ب- حسب الخصائص المشتركة: تنقسم إلى:

ب-1- بطاقة السحب الآلي: هي بطاقة تمنح لحاملها إمكانية سحب النقود من الموزع الآلي للبنك أو للمؤسسة المصدرة لها، بحد أقصى متفق عليه والهدف من هذا لنوع من البطاقات هو رغبة البنوك في التسهيل على العملاء وتوفير احتياجاتهم من النقود، لذلك نجد البنوك تنشئ منافذ توزيع لها عن طريق هذه البطاقات في اماكن كثيرة مثل: المطارات، محاطات السك الحديدية ومراكز التسوق ولا يستطيع العميل استخدامها إلا إذا كان رصيد الحساب دائن.[1]

ب-2- بطاقة الشيكات: وتسمى كذلك بطاقات ضمان الشيك، وبمقتضاه يتعهد البنك مصدر هذه البطاقة لعميله حاملها أن يضمن سداد الشيكات التي يحررها من هذا البنك، ليستخدمها في تسوية عمليات الشراء ويدفع مستحقات عليه وذلك وفق لشروط إصدار البطاقة التي تحتوي إسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرر العميل، بغض النظر عن إمكانية توفر هذا المبلغ في حساب العميل من عدمه[2].

ب-3- بطاقة الدفع: وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة للعميل طالب البطاقة، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الجهد والوقت للعملاء وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها، وقد تصدر من مؤسسات محلية أو دولية، وتتميز بوجود طريقتين للسداد بها اولها هي الطريقة المباشرة فيها يقوم العميل بتسليم بطاقته للتاجر ليتأكد من وجود أرصدة لهذا العميل في البنك الخاص به بعد تمريرها في جهاز خاص بهذه البطاقات، وإن قام العميل بإدخال الرقم السري في الجهاز فقد فوض البنك بتحويل قيمة السلع والخدمات من حسابه إلى حساب التاجر وبهذا تكون قد تمت عملياة الدفع، وثاني طريقة هي تقديم العميل بطاقته للتاجر ليدون هذا الأخير البيانات الموجودة بهذه البطاقة على فاتورة يوقع عليها العميل، تتكون من عدة نسخ منها ما يرسل إلى البنك الخاص بالعميل وبهذا يتم تسديد قيمة الفاتورة من حساب العميل إلى حساب التاجر[3].

3-بطاقة الائتمان: هي بطاقة يصدرها البنك في حدود مبالغ معينة لزبائنها بعد التاكد من وضعيتهم المالية وقدرتهم على التسديد ويمكن لهذه البطاقة تجاوز القيمة المخزنة فيها، حيث يحتسب الفرق كقرض بفائدة إلى

---

[1]- شفيقة ضويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[2]- عبد الرزاق بوعزيز، بعيليش حرمة، **أهمية تطوير أساليب الدفع الإلكتروني في ترقية ودفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 13-14 مارس 2014، ص03.

[3]- إياد زكي أبو رحمة، **أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص39.

حين تغطية الحساب ومن امثلة هذه البطاقة: VISA، MASTER CARD، AMERICAN، ومن مميزات هذه البطاقة أنها تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية علاوة على انها تحمل صورة الزبون[1].

4- بطاقة الصراف البنكي : هي بطاقة تسمح لحاملها الشراء على الحساب في الحال، على ان يتم التسديد في فترة لاحقة لا تتجاوز الشهر، إذ يجب على العميل تسديد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال الفاتورة له ولا يتحمل جراء ذلك فوائد اما في حال تأخره عن السداد خلال الفترة المحددة فإن البنك يحمله فوائد تتراوح بين 1.5% و1.75% شهريا[2].

5- بطاقة الأنترنيت: أصدرت شركة ماستر كارد وفيزا كارد بطاقة خاصة بالتسوق عبر الأنترنيت تساهم في عمليات بيع شراء سيارة من شركة لها موقع على الشبكة[3].

وتتميز هذه البطاقات بما يلي[4]:

- مخصصة فقط للتسوق عبر الانترنيت، ولا تستخدم في عملية الشراء المباشرة،
- هذه البطاقات محددة بمبلغ صغير نسبيا وبالتالي المخاطر المحتملة في حالة ضياعها والتعرف على رقم البطاقة واستخدامها دون إذن صاحبها قليلة،
- هناك بعض المواقع على شبكة الأنترنيت تقدم خدمة متشابهة للخدمة التي تقوم بها هذه البطاقة، طورت خصيصا للعملاء الذين لا يرغبون في التعامل ببطاقات الائتمان الخاصة بهم، ويدعى هذا النظام الحسابات الشخصية مسبوقة الدفع، وفي هذه الحالة يقوم العميل بفتح حساب خاص له على أحد المواقع بمبلغ صغر جدا، وبعد أن يتم قبول العميل ويتم تسجيله ضمن عملاء الموقع، يحدد العميل لنفسه اسم المستخدم وكلمة السر ويمنح رقم حساب خاص به من ماستر كارت وتاريخ انتهاء العمل به، وبهذا يستطيع شراء أي سلعة أو خدمة يريدها من أي موقع على شبكة الأنترنيت يقبل التعامل ببطاقات الماستر كارت.

ثالثا: الشيكات والتحويلات الإلكترونية

سيتم من خلال ما يلي توضيح تعريف وآليات إستخدام كل من الشيكات والتحويلات الإلكترونية.

1- الشيكات الإلكترونية: تتضمن إجراءات استخدام الشيك عدة خطوات كما يلي:

أ- **تعريف الشيكات الإلكترونية:** يعرف الشيك الإلكتروني على أنه:"الشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الأنترنيت"[5].

---

[1]- أميرة فرج يوسف، **التجارة الإلكترونية**، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص48.
[2]- وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص44-45.
[3]- سعد غالب ياسين، بشير عباس العلاق، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص26.
[4]- وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص45.
[5]- محمد حسين منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50-51.

يعرف أيضا بأنه:"أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين إلى المستفيد غير أنه يرسل إلكترونيا عبر شبكة الانترنيت، وتعتمد البنوك في التعامل بهذا النوع من الشيكات على فكرة خدمات الشركات الوسيطية التي تتضمن توفير الأمان في مثل هذه المعاملات وتقلل من درجة مخاطرها، ومن اهم هذه البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الإلكترونية نجد كل من بنك Boston وبنك City Banque"[1].

كما تعرف على أنها: "يتضمن الشيك الإلكتروني ملف أمن يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى، كتاريخ الشيك، قيمته، المستفيد منه، رقم الحساب والمحمول إليه"[2].

أو "هو عبارة عن رسالة موثقة، ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله)، ليعتمده ويقدمه للبنك العامل عبر الانترنيت، ويقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، ويقوم بعد ذلك بإلغاء الشيك، وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله)، حتى يكون دليلا على أنه تم صرف الشيك فعلا، وبإمكان مستلم الشيك التأكد إلكترونيا من تحويل المبلغ لحسابه"[3].

وبهذا يمكننا القول بأن الشيك الالكتروني: هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة تحمل توقيعا إلكترونيا وتتضمن امرا من الساحب إلى المسحوب عليه (البنك)، بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد وتعالج هذه الرسالة إلكترونيا.

ب- **آلية استخدام الشيك الإلكتروني:** تتضمن دورة إراءات استخدام الشيك الإلكتروني الخطوات التالية[4]:

- اشتراك المشتري لدى جهة التخليص (مصرف غالا) حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد وتم تحديد توقيع إلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص،
- اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري ويتم تحديد التةقيع الإلكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص،
- يقوم المشتري باختيار السلعة والخدمة التي يرغب في شراءها من البائع المشترك لدى شركة التخليص نفسها وتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع،
- يقوم المشترك بتحرير شيك إلكتروني ويقوم بتوقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفرثم يقوم بإرسال هذا الشيك من البريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع،
- يقوم البائع باستلام الشيك الإلكتروني الموقع من المشتري ويقوم عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر ويقوم بإرساله إلى جهة التخليص،

---

[1]- الزين نمصوري، **وسائل وأنظمة والسداد الإلكتروني**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر: عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 26-27 أفريل 2011، ص ص03-04.

[2] - Mostapha hechemherif. **La monnaie électronique**, édition rooles. Paris. 2000, P85.

[3]- يحي يوسف فلاح حسن، **التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2007، ص ص 109-110.

[4]- أمنية بركان، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداة الجهاز المصرفي: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، قسم علقم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013، صص374-375.

– تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتواقيع، وبناء على ذلك يقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية (خصم الرصيد من المشتري وإضافته إلى البائع).

الشكل رقم (03): دورة استخدام الشيك الالكتروني وإجراءاتها

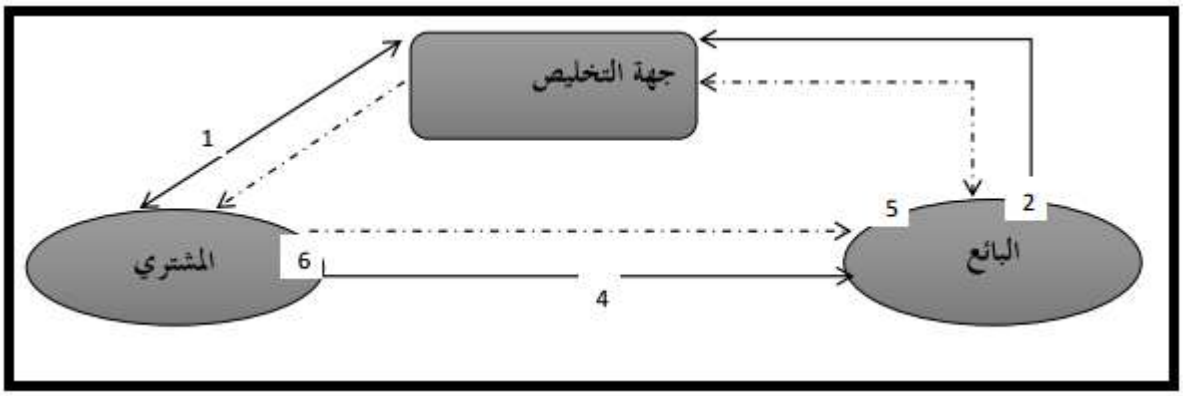

المصدر: بركان أمينة، " **الصيرفة كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي–حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2013، **ص** 374، 375.

1، 2: اشتراك لدى جهة التلخيص.

3: إختيار السلعة تحديد السعر الكلي وأسلوب الدفع.

4: شيك إلكتروني موقع من طرف المشتري.

5 ،6: إرسال الشيك الإلكتروني بعد توقيعه من طرف البائع.

2– التحويلات المالية الالكترونية: سنتطرق فيما يلي إلى تعريف التحويلات الإلكترونية وأقسامها بالإضافة لى طريقة التنفيذ سواء في حالة وجود وسيط أو عدم وجوده.

أ– تعريف التحويلات المالية الالكترونية: تعرف على أنها: "عملية منع الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلا ت المالية والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر، أي أن عملية التحويل تمر عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم، عوضا عن استخدام الأوراق وتنفذ عمليات التحويل عن طريق دار المقاصة الألية التي تمثل شبكة تعود ملكيتها وتقنية تشغيلها إلى البنوك المشتركة في نظام التحويلات المالية الإلكترونية " [1].

كما تعرف على أنها: " تحويل الأموال التي تتم بين البنوك باستخدام جميع أنواع المدفوعات إما بالشبكات الإلكتر ونية أو بالطرق الإلكترونية الأخرى "[2].

[1]- محمد يدو، **" تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تحديث الخدمة المصرفية: دراسة حالة الجزائر "**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2007، ص 99

[2]- عامر محمد محمود، **التجارة الإلكترونية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 193.

ب – أقسام التحويلات الإلكترونية: تنقسم التحويلات الإلكترونية إلى ما يلي[1]:

ب –1– التحويل الإلكتروني للأموال: يعبر عن حركة الأموال بشكل فوري بين الدول عن طريق الوسائل الإلكترونية، وظهرت هذه الخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 وتحصل المصارف مقابل ذلك على أتعاب المعنية ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهور هذه الخدمة ما يعرف باسم نظاو سويفت، ويعتبر إصدار الشيكات الإلكترونية نوعا من التحويل الإلكتروني للأموال يمكن إعطائه لأي شبكة على الأنترنيت للإيداع في مؤسسة مالية على الأنترنيت، وتستخدم هذه الخدمة لإتمام عمليات السداد الإلكترونية بين الطرفين واقعين في دولتين مختلفتين من خلال وجود وسيط حيث يقوم بالخصم من حساب الزبون بالإضافة إلى حساب التاجر.

ب–2– التبادل الإلكتروني للبيانات: يعرف التبادل الإلكتروني للبيانات بأنه نقل البيانات المنظمة بواسطة معايير للرسائل متفق عليها من إحدى النظم الحاسوبية إلى أخر بواسطة وسائل إلكترونية وقد سهل التبادل الإلكتروني نقل البيانات وإعداد فواتير وتبادل المعلومات وإعداد الطلبات.

ج – عملية التحويل الإلكتروني: يمكن لعملية التحويل المالي الإلكتروني أن تنفذ من خلال حالتين نو حزهما وفق ما يلي[2]:

ج–1– في حالة وجود وسيط: في حالة عدم حيازة الزبون لبرنامج يسمح له بإجراء التحويل مباشرة فإنه يتصل بوسيط متخصص الذي يتولى بدوره تحويل الأمر إلى غرفة المقاصة الأاية، وتتم العملية وفق ما يلي :

– توقيع الزبون على نموذج يتيح هذا النموذج اقتطاع قيمة معينة من حساب الزبون وفق مدة زمنية محددة (يوميا، إسبوعيا، شهريا) معتمد لفائدة الجهة المستفيدة.
– قيام الزبون بإرسال التحويلات عن طريق المودم إلى الوسيط.
– قيام الوسيط بتجميع تحويلات المالية وإرسالها إلى دار المقاصة الألية.
– إرسال نموذج التحويل إلى بنك الزبون من طرف دار المقاصة الألية.
– مقارنة بنك الزبون للنموذج المرسل والتحقق من كفاية الرصيد.
– قيام بنك الزبون باقتطاع مالي، وتحويله من حساب الزبون إلى حساب المستفيد في ظل كفاية الرصيد.
– في حالة عدم كفاية الرصيد وعدم تغطيته لقيمة التحويل المالي يتم إشعار الوسيط بذلك ليقوم هذا الأخير بإعادة الإشعار إلى الزبون.

ج – 2 – حالة عدم وجود وسيط: في حالة رغبة الزبون تنفيذ تحويلاته المالية دون المرور بوسيط فإن الأمر يتطلب حيازته لبرنامج يسمح له بإجراء عملية التحويل المباشر، وتتم العملية وفق ما يلي:

[1]- رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمة الالكترونية**، دار التواصل العربي، مؤسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص209-312.
[2]- محمد عبد الفتاح، حافظ الصيرفي، **الادارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعية الطبعة الاولى، الأسكندرية، مصر،بدون سنة النشر، ص ص452-453.

– حصول الزبون على برمجيات معينة، مؤمنة بكلمة مرور خاصة به والتي تسمح له بإجراء هذه العملية.
– قيام الزبون باعتماد نموذج الدفع، مرفقا بشيك مصادق عليه لصالح المستفيد.
– قيام الزبون بارسال الاعتماد إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حسابه في الوقت المحدد.
– قيام البنك بتحويل قيمة المبلغ إلى حساب المستفيد، وفي هذه الحالة لا حاجة للتحقق من كفاية الرصيد لأن الشيك المصادق يضمن ذلك.

رابعا: البطاقات الذكية

يوجد نوعان من البطاقات الذكية سنوضحهما فيما يلي بعد التطرق لتعاريفها المتعددة أولا.

1 – تعريف البطاقة الذكية: " ظهرت هذه البطاقة تماشيا مع التطورات التكنولوجية وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل: الاسم، العنوان، المصرف المصدر، وتاريخه، وتاريخ حياة الزبون المصرفية، وتتميز هذه البطاقات بالعديد من المزايا منها: إمكانية إستخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري تبعا لرغبة الزبون، سهولة إدارتها مصرفيا بحيث يتعذرللزبون استخدامها بقيمة أكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة، أمان الاستخدام لوجود ضوابط أمنية محكمة فيها، إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى أو السحب من رصيد حسابه الجاري بالبنك وإضافة القيمة إلى رصيد البطاقة من خلال أجهزة الصراف الألي أو أجهزة التليفون العادي أو المحمول "[1].

تعرف أيضا بأنها: " عبارة عن بطاقة في حجم بطاقة الائتمان المعروفة مثبت بداخلها ذاكرة إلكترونية أو دائرة إلكترونية متكاملة ويسجل في ذاكرة البطاقة قيمة مالية معينة كما يجري تسجيل العمليات وخصم المسحوبات من هذه القيمة وحساب الرصيد المتبقي "[2].

كما عرفت على أنها: " البطاقة الذكية هي بطاقة تشبه بطاقة الائتمان، لكنها تحتوي على برغوث إلكتروني صغير جدا، يحتفظ بمعلومات كثيرة خاصة بالحالة النالية لصاحبها، وهي تحل محل النقود الكتابية، وهي سريعة التعامل وتنفيذ العمليات الأكثر تعقيدا ويمكن شحنها في أي وقت سواء عن طريق الهاتف في المحلات التي تقبل التعامل بها "[3].

[1]- محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص187.
[2]- إبراهيم العسيوي، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الاكاديمية للنشر، مصر، 2003، ص88.
[3]- محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص23.

2 – أنواع البطاقات الذكية: يوجد نوعان من البطاقات الذكية[1]:

أ- **بطاقة الاتصال المباشر(Direct Contact Card):** ويحتوي هذا النوع على صفيحة معدنية ذهبية تقع في المقدمة وعندما تمرر البطاقة على القارئ يحدث اتصال إلكتروني ويتم تمرير البيانات من خلال القرص المعدني.

ب- بطاقة الائتمان غير المباشر(Indirect Contact Card): وفي هذا النوع يوجد هوائي محفور حيث يمر المعلومات من وإلى البطاقة عن طريق الهوائي أخر مربوط بقارئ البطاقة أو أي أداة أخرى، ويستخدم هذا النوع في التطبيقات التي بحاجة إلى معالجة سريعة مثل الدفع في الباصات أو القطارات وغيرها.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على نجاح أدوات الدفع الحديثة والعوائق الناتجة عن استخدامها

نظرا لانتشار وسائل الدفع الحديثة واعتماد استخدامها في كافة دول العالم، فقد كان ذلك نتيجة عدة عوامل ساعدت على نجاحها، ومن جهة أخرى واجهت هذه الوسائل عوائق عند عملية الاستخدام.

أولا: العوامل المساعدة على نجاح أدوات الدفع الحديثة

تتمثل عوامل نجاح وسائل الدفع الحديثة فيما يلي:

1 – ظهور البنوك الإلكترونية: يقصد بالبنوك الإلكترونية نظم أو منافذ تسليم الخدمات المصرفية القائمة على الحسابات الألية التي تتيح للعملاء خدمات دون توفق ودون عمالة بشرية[2].

تقوم فكرة البنك الإلكتروني على تطبيق مبدأ الحسابات الإلكترونية حيث يحتفظ الكمبيوتر في الذاكرة بالعمليات المعدلة لكل حساب، وطريقة التحديث وفق المعاملات المحاسبية حيث يقوم المعاملون في البنوك بطباعة أو إدخال رقم الحساب وطريقة التعامل مع الجانب الدائن والمدين في ثوان، وتطبع الطابعة الإجابات المطلوبة بالأرصدة على قائمة الحساب[3].

2 – الاستفادة من وسائل الأمان عبر الأنترنيت: تتميز وسائل الدفع الحديثة عن الوسائل التقليدية على آنها تتمتع بالاستفادة من وسائل الأمان المبكرة حديثا لاستعمالها عبر المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون الدفع الإلكتروني طرفا فيها، ومن هذه الابتكارات ما يلي:

---

[1]- ايمن أحمد محمد شاهين، **مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأدا لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص19.

[2]- طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر الاسكندرية،2007، ص262.

[3]- فريد النجار، **الاقتصاد الرقمي**، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، مصر، الاسكندرية، 2007، 469.

أ – **التوقيع الإلكتروني:** هو ملف رقمي صغير (شهادة رقمية) تصدر عن أحد الهيئات المتخصصة والمستقلة ومعترف بها من الحكومة تماما مثل كتابة العدل وفي هذا الملف يتم تخزين اسمك وبعض المعلومات المهمة مثل رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها، وهي تحتوي عند تسليمها لك على مفتاحين[1]:

- **المفتاح الخاص:** هو توقيعك الإلكتروني الذي يميزك عن بقية الناس.
- **المفتاح العام:** فيتم نشره في الدليل وهو مفتح للعامة الناس.

ويعرف التوقيع الإلكتروني: بأنه ذلك التوقيع الناتج عن اتباع إجراءات محددة تؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة معروفة مقدما ويكون مجموع هذه الإجراءات هو الدليل الحديث للتوقيع ومفهوم التقلدي أو ما يسميه البعض التوقيع الإجرائي"[2].

كما عرف التوقيع الإلكتروني بأنه:"مجموعة من الرموز أو الأرقام أو الحروف الإلكترونية التي تدل على شخصية الموقع دون غيره"[3].

ب– **التشفير الإلكتروني:** يعرف التشفير بأنه:" تغيير في شكل البيانات عن طريق تحويله إلى رموز أو إشارات لحماية هذه البيانات من إطلاع الغير عليها أو تعديلها أو تغييرها"[4].

كما عرف بأنه: "استعمال رموز أو إشارات غير متداولة تصبح بمقتضاه المعلومات المرغوب تحريرها أو ارسالها غير قابلة للفهم من قبل الغير أو استعمال رموز أو إشارات لا يمكن الوصل للمعلومة بدونها"[5].

ثانيا: عوائق استخدام وسائل الدفع الحديثة

بالرغم من المزايا التي تقدمها وسائل الدفع إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى إنعدام الثقة في هذه الوسائل، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1–الجرائم الإلكترونية: تعرف على أنها:"هي نشاط إجرامي تستخدم فيه التقنية الإلكترونية (الحاسوب الآلي الرقمي، وشبكة الانترنيت) بطريقة غير مباشرة كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي المستهدف"[6].

وتعرف أيضا:"جرائم الانترنيت تعني جرائم الشبكة العالمية التي تستخدم الحاسب وشبكاته العالمية كوسيلة مساعدة لارتكاب جريمة مثل استخدامه في النصب والاحتيال وغسيل الأموال وتشويه السمعة"[7].

---

[1]- فريد النجار وآخرون، **التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة**، دار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص136.
[2]- خالد ممدوح إبراهيم، **إبرام العقد الإلكتروني**، دار الجامعية، مصر، 2007، ص244.
[3]- منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **البنوك الإلكترونية**، الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص74.
[4]- حجازي بيومي عبد الفتاح، **التجارة الإلكترونية وحمايتها القانونية**، دار الفكر الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص204.
[5]- حجازي بيومي عبد الفتاح، **مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية، مرجع سبق ذكره**، ص51.
[6]- يوسف صغير، **الجريمة المرتكبة عبر الانترنيت**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي للأعمال، جامعة مولد معمري، تيزي وزوز، 2013، ص09.
[7]- **المرجع نفسه.**

وقد كا لظهور وسائل الدفع الحديثة عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم والتي يمكن أن يلخص في:

أ- انتحال شخصية الفرد: تتم عندما يستغل بيانات (كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي...) شخص ما على الشبكة الالكترونية أسوا استغلال، ومن أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة[1].

ب- جرائم السطو على أرقام البطاقات: أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها.

ج- غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية: غسيل الأموال هي عملية تحويل المصدر غير المشروع للأموال كالمخدرات إلى أموال مصدرها مشروع كالتجارة بالسيارات، وأبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من الصراف الآلي في بلد أجنبي من ثم يوقم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ما كينته بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة، فتتم التحويل بخضم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويل واستطاع أن يغسل أموالهة كذلك تعتبر الانترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخداما وأيسر في التعامل مع البنوك، وضغطه مفتاح تفتح له أفاق الدخول في حسابات وانشطة مالية ومصرفية، من أي جهة في العالم، فيقوم المجرمون بالاعتماد على عملية التحويل الالكتروني للأموال من خلال البنوك بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالبنوك، ثم تحول إلى عدة فروع في بلدان مختلفة.

2- جرائم البطاقات البنكية: رغم ازدياد استعمال البطاقات البنكية إلا أنه تعددت وسائل الاحتيال في استعمال وتنوعت صورها ويمكن تقسيم الجرائم المرتكبة باستخدام هذه البطاقات إلى جرائم يرتكبها حامل البطاقة وجرائم يرتكبها الغير.

أ- الجرائم التي يرتكبها صاحب البطاقة: فالعميل نفسه يسبب الإساءة لاستعمال البطاقة البنكية في ارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه وبين البنك وتتمثل هذه المخالفات في[2]:

أ-1- جرائم الاعتداء على أجهزة الصرف الآلي للنقود: تثور هذه المشكلة في حالة استخدام الجهاز لصرف م يتجاوز الرصيد الفعلي إذا تم ذلك بواسطة العميل صاحب البطاقة فالمسألة هنا لا تعدو أن تكون مسألة مديونية بين المؤسة المالية ولا يمكن تكييفها بأنها سرقة.

[1]- محمد الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **جرائم الانترنت والحاسب اللي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004، ص42.
[2]- سامح محمد عبر الحكيم، **الحماية الجنائية لبطاقة الائتمان، جرائم بطاقات الدفع الإلكتروني**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص72.

أ-2- استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها: لكل بطاقة مدة صلاحية معينة وبعد مرور هذه المدة لا بد على العميل بردها للبنك أو الجهة المصدرة لها وذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها، وفي حال لم يفعل ذلك يرى البعض أنه جرم.

أ- 3- إساءة استعمال بطاقة الوفاء: قد يقوم العميل بشراء سلع وخدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع والخدمات لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك وإنما يتجاوز الرصيد الموجود في حسابه.

ب-الجرائم التي يرتكبها الغير: تتمثل فيما يلي:

ب-1- استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير: إن سارق البطاقة أو من عثر عليها قد يستخدمها في سحب نقود من الموزع الآلي، وقد يستخدمها في الحصول على السلع والخدمات من التجار وهناك دول كفرنسا تطبق في مثل هذه الحالات عقوبة جريمة النصب[1].

ب-2- السحب ببطاقات إلكترونية مزورة: قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع أو السحب غن طريق بطاقات ائتمان مسروقة، واستبدل بياناتها كما قد يتم ذلك بالتواطؤ مع صاحب البطاقة الذي يتركها للغير لاستعمالها في السحب وتزوير توقيعه، ثم يقوم بالاعتراض على السحب ويطعن على توقيعه حتى لا يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص[2].

[1]- محمد توفيق سعودي، **بطاقات الائتمان**، الطبعة الاولى، دار الأمين للطباعة، مصر، بدون سنة النشر، ص130.
[2]- محمد حسين منصور، **مرجع سبق ذكره**، ص123.

خاتمة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم استخلاص أن أدوات الدفع في البنوك التجارية كانت تأخذ شكلها التقليدي المتمثل في السفتجة، الشيك، السند لأمر، التحويلات المالية، إلا أن الضرورة اقتضت تطوير هذه الوسائل للتماشى مع متطلبات العولمة المالية والتطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا المعلومات، بحيث أجبرت هذه الأخيرة على دخول العمل المصرفي إلى عالم التكنولوجيا لتتولد ظاهرة الصيرفة الإلكترونية، وصاحبتها عدة وسائل دفع حديثة تختصر الزمان والمكان، وقد ساعدت على نجاح هذه الوسائل ظهور وانتشار البنوك الإلكترونية، والاستفادة من وسائل الأمان، ومع جميع الإيجابيات والفوائد التي أتاحتها هذه الليات إلا أنها لا تخلو من المخاطر أهمها المخاطر التشغيلية، الاستراتيجية، القانونية، حيث تم وضع مبادئ إدارية جل هذه المخاطر من تقييم ومراقبة ومتابعة.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تبسة - 488-

تمهيد

بعدما تم التطرق واقع وآفاق أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية في ظل العولمة المالية نظريا جاء هذا الفصل كتكملة للدراسة ووقع الاختيار على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- من أجل مقارنة ما تم دراسته نظريا مع ما هو موجود فعليا على أرض الواقع، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث، المبحث الأول عبارة عن تقديم عام للبنك أما المبحث الثاني سيتم فيه التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة، أم المبحث الثالث فيخصص للقيام بالتحليل الكمي لنتائج الاستبيان بهدف التعرف على مدى تأثر أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية في ظل العولمة المالية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك الأكثر انتشارا على المستوى الوطني، ويعتبر وسيلة من وسائل الحكومة التي تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، كما، وسيتم التعرف على البنك من خلال:

- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR- الأم،
- واقع الخدمات والمنتجات المصرفية في وكالة تبسة-488-؛
- المزيج التسويقي ببنكBADR.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR الأم

شهد النظام البنكي الجزائري عدة تطورات عبر العديد من المراحل، نتج عنها قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أحد أكبر البنوك التجارية المعتمدة في الجزائر.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره BADR

1- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، أنشأ بتاريخ 17 جمادى الأولى 1402م الموافق ل 13مارس1983وفقا للمرسوم رقم ،82/106 مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تكون في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح اليوم يتضمن 291وكالة و31مديرية جهوية، وفي ماي 1986 تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم برأس مال يقدر بـ 2.200.000.000 دينار جزائري؛ مقسم إلى 22000 سهم بقيمة 100.000 دينار جزائري للسهم، وقسم رأس مالها إلى أربعة أجزاء:

- 35% صناعة وزراعة غذائية؛
- 35% سلع تجهيزية؛
- 20% صناعة متنوعة؛
- 10% خدمات متنوعة.

ومن جهة أخرى وبموجب قانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل ،1990 والذي أعطى أكبر استقلالية للبنك؛ وبعد إلغاء نظام التخصص سنة، 1986 فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك؛ عمد إلى توسيع نشاطه في المجال المالي، ويقدر حاليا رأس ماله بـ 3.300.000.000 دينار جزائري، ويبلغ مجموع تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5,8مليار دولار، ويغطي 30% من التجارة الخارجية، ويشمل حوالي 7000موظف؛ ونظرا

لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك البدر من طرف مجلس قاموس البنوك في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وفي المركز 668 ترتيب البنوك العالمية من بين 9100 بنك مصنف[1].

2-مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأربعة مراحل أساسية، أبرزها [2]:

أ- **المرحلة الأولى 1982-1990** :كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، فقام بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية، وبذلك اكتسب البنك سمعة جيدة ومكانة عالمية في القطاع الزراعي، قطاع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية الفلاحية.

ب- **المرحلة الثانية1990-1999** :تميزت هذه المرحلة بصدور قانون 10/90 القاضي بإلغاء تخصص البنوك الشيء الذي مكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من توسيع مجالات نشاطه خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبقاءه على نشاطه في المجال الفلاحي، وتميزت هذه الفترة بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي إلى البنك.

- **سنة 1991**:تم تطبيق نظامSWIFT لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

- **سنة 1992**:وضع برنامج SYBU لتطبيق عمليات التجارة الدولية للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض وتسيير عمليات الصندوق، وتسيير مودعات الفحص عن بعد لحساب الزبائن واستخدام الإعلام الآلي في العمليات التجارية الدولية.

- **سنة 1993**: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

- **سنة 1994**: استخدام بطاقة السحب والتسديد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **سنة 1996**: إدخال عملية الفحص السلكي ELETRAITMONT في فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد في الوقت الحقيقي.

- **سنة 1998**: تشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك CIB.

ج- **المرحلة الثالثة 2000-2002**: شهدت هذه الفترة عدة انجازات من طرف البنك من أجل بعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها ومستوى مردود قواعد السوق، حيث رفع بنك بدر في إطار تدخله في تمويل الاقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، كما رفع من مستوى معاوناته للقطاع الفلاحي، وقام في إطار مسايرته للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي، يرتكز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات، ونتجت عن هذه الإنجازات في الفترات التالية:

[1]- معلومات مقدمة من طرف الوكالة.
[2]- معلومات مقدمة من طرف إدارة البنك.

- **سنة 2000**:القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف وقوة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية.

- **سنة 2001**:تم إحداث تطهير في الميدان المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى إعادة النظر وتقليل الوقت، وتخفيف الإجراءات الإدارية والنقدية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح من 20 إلى 90 يوما سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو بالنسبة لمكان التسليم لغرض الدراسة، كما قام بإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى الحسابات المركزية، بالإضافة إلى تعميم شبكة MEGA-PAE على الوكالات والمنشآت المركزية.

- **سنة 2002**: دراسة مشروع "البنك الجالس"، وتدعيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBU كزبون مقدم للخدمة CLIENT SERVEUR.

د- المرحلة الرابعة2003-2004 تحسين مشروع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني

هـ- المرحلة الخامسة2005-2015 :يمكن حصر أهم التطورات التي مست بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الأتي:

- القيام بتقديم خدماته مصرفية الكترونية كمعرفة العميل لرصيده وحركة حسابه البنكي، بالإضافة إلى تحميل كشوف الحسابات عن طريق فتحه لحساب في موقع تابع للموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

- المشاركة كعضو في النقابة التي أنشأتها بورصة الجزائر للقيام بدور وسيط يتمثل في جمع طلبات شراء أسهم الرويبة لإنتاج المشروبات والعصائر وإرسالها إلى مكتب البورصة في الجزائر العاصمة.

ثانيا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-

تعتبر الوكالة الخلية التنفيذية لأنشطة البنك، حيث يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء.

1- تعريف وكالة BADR تبسة -488-

أنشئت وكالة بدر تبسة -488- بواسطة المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 13 مارس، 1982 المؤرخ في مارس 1982، وهي الممثلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تبسة، كونها وكالة رئيسية للفرع الجهوي 012 أو ما يسمى بالمجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تقع في حي "نهج العقيد محمد الشريف" وهو مكان استراتيجي، إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة ووكالة بدر تبسة-488- يتفرع منها 6 وكالات أخرى وهي:

- الوكالة الواقعة وسط المدينة رقم 488؛
- وكالة تبسة "ب" 494،

- وكالة العوينات رقم 491؛
- وكالة الماء الأبيض رقم 492؛
- وكالة بئر العاتر رقم 490؛
- وكالة الونزة رقم 489؛
- وكالة الشريعة 485.

2- مهام وكالة BADR تبسة -488-

تتمثل مهام الوكالة في:

- لقيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- السهر على استمرار وإعلام وتكوين الموظفين؛
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛

3- امتيازات وكالة BADR تبسة -488-

من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعها في مجال واحد، وهو العلاقات المالية والمصرفية وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها :

- التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها؛
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل؛
- الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية، وكذا سرعة تنفيذها؛
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير.

ثالثا: الهيكل التنظيمي وكالة BADR تبسة -488-

اتخذت وكالة بدر هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية وتطور تكنولوجي لتحسين جودة الخدمة البنكية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة[1]:

[1]- أنظر الملحق رقم (01).

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

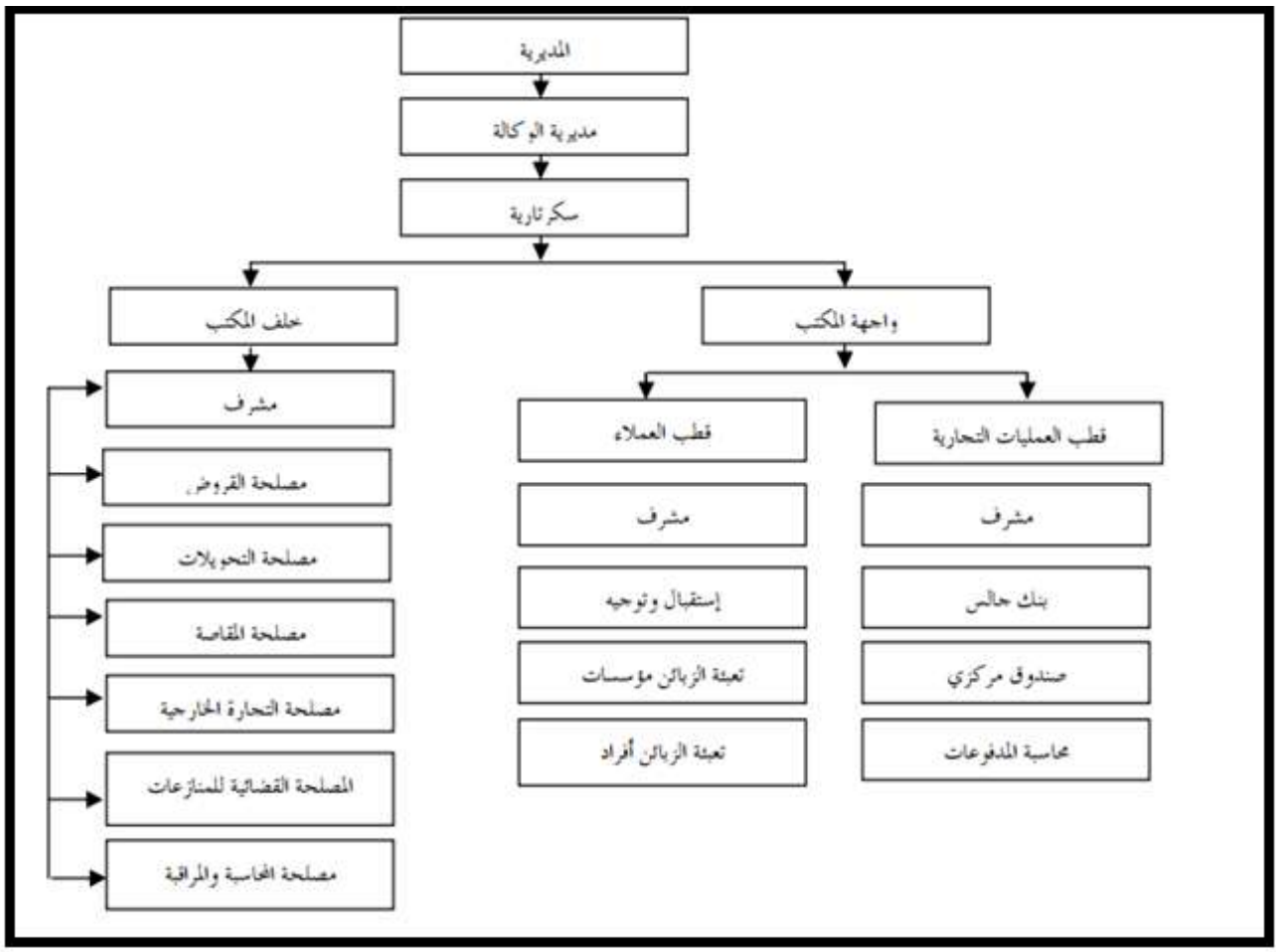

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة

من خلال الشكل نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للوكالة، تم اعتماده سنة 2002 ويقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

القسم الأول: يتمثل في الشؤون الإدارية، والتي تتكون أساسا من المدير، مصلحة الأمانة، مصلحة الأرشيف.

القسم الثاني: ما وراء المكتب، ويضم المصالح التالية: التحويل، المحفظة، المقاصة، المنازعات المحاسبة، وأخيرا التجارة الخارجية.

القسم الثالث: يتمثل في أمام المكتب، والذي يضم ما يلي: البنك الواقف، البنك الجالس، الصندوق المركزي.

المطلب الثاني: واقع الخدمات والمنتجات المصرفية في الوكالة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة، التي تتوافق واحتياجات ومتطلبات عملائها، حرصا منه للوصول إلى الرضا الكامل لعملائه من خلال ضمان تحقيق كافة رغباتهم الحالية والمستقبلية، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي.

أولا: المنتجات المصرفية التقليدية

هناك مجموعة من الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة أساسية منذ بدايات نشاطه، والتي من خلالها بدأ البنك في التوسع في نطاقه ومساحته وكذلك في المعاملات مع عملائه بصفة خاصة.

1- خدمات الادخار

تتمثل الخدمات التي يقدمها البنك لجذب مدخرات الزبائن وتمكينهم توظيفها لديه على شكل:

أ- سند صندوق: هو عبارة عن ورقة مالية أو سند مالي له شكل خاص به، مسجل فيه كل المعلومات الخاصة ومرقم بمبالغ مالية تبدأ من 10 آلاف دينار إلى غاية 100 مليون، وهو نوع من أنواع استقطاب المال للبنك تختلف المدة فيه حسب طلب الزبون، فهناك سندات صندوق تختلف من حيث معدل الفائدة وتاريخ سحب الفرد لها.

ب- دفتر التوفير بفائدة: هذا الدفتر وفيرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بهدف جذب الودائع ابتداء من 10.000 دج إلى أقصى حد مقابل إعطاء البنك لفائدة جراء هذا الادخار سنويا، وتقدر نسبة الفائدة بـ 1.75% ولصاحب هذا الدفتر الحق في الحصول على أمواله في الوقت الذي يريد ويشاء، غيره أنه هناك إجراءات تنظيمية قصد الحفاظ على الزبون ودفتر، ففي الحالة التي يريد الزبون سحب مبلغ مالي من غير الوكالة التي فتح فيها الدفتر فهو ملزم بسحب 20.000دج فقط أسبوعيا، أما في الوكالة التي فتح فيها الدفتر فيحق له سحب المبلغ كاملا متى يشاء، وتقدم الوكالة عدة نصائح حول هذا الدفتر وله شكل معين.

ج- دفتر التوفير من غير فائدة: وفرت الدولة هذا الدفتر قصد إيداع الناس لأموالهم باعتباره أن هناك شريحة كبيرة في المجتمع ترفض التعامل بالفائدة طبقا لما جاء في الشريعة الإسلامية فهو يقوم بادخار الأموال المودعة من الغير وله نفس الإجراءات المطبقة على دفتر التوفير بفائدة وهو جديد.

د-دفتر ادخار الأشبال: جاء هذا النوع من الودائع لفئة معينة من المجتمع، فهو موجه لمن هم غير مؤهلين قانونا بوصاية أولياء أمورهم، وهو منتوج لقي رواج كبير لدى المجتمع وشجعته الدولة كونه يسهل الحياة للصغير دون 18سنة، قصد مواجهة حياته الخاصة مقابل فائدة، وله إجراءات تنظيمية تختلف عن إجراءات دفتر الادخار الكبار، كون أن ولي الصغير له الحق في الفوائد فقط أما إذا أصر عن سحب ما دفع من المبالغ فإن البنك يقوم بغلق الحساب مباشرة ولهذا الدفتر امتيازات ذلك أن إيداع المال لمدة 5سنوات على الأقل إلى

غاية وصول الطفل إلى 18سنة، يصبح له الحق في قرض بنكي بـ 200.000.000دج، وعند منح البنك لهذا الدفتر فإنه يقدم مجموعة من التوصيات العامة.

هـ- ودائع لأجل: وهو عبارة عن حساب يوضع تحت تصرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بإيداع الأموال الفائضة عن حاجتهم فيه إلى آجال محددة مقابل نسبة فوائد متغيرة من طرف البنك، الإشارة حدد المبلغ الأدنى بـ 10.000 دج لمدة لن تقل على ثلاثة أشهر، أما بالنسبة لودائع العملة الصعبة فقط حدد المبلغ الأدنى بـ 500 أورو أو ما يعادلها بالعملات الأخرى ولمدة ثلاثة أشهر على الأقل.

2- التحويل المالي

تنتهج الوكالة 3 أنواع من التحويلات المالية وهي تتمثل في:

أ- تحويل داخل البنك: في هذه الحالة يكون تحويل بين عميلان من نفس البنك (بدر) ويتم هذا عن طريق أمر بالتحويل.

ب- تحويل بين وكالة بدر تبسة -488- وفرع أخر لبدر: هنا يتم تحويل بين وكالتين لبدر الأول وكالة بدر تبسة -488- واحد الفروع الأخرى لبدر، مثلا يكون التحويل بين وكالة بدر -488- ووكالة بدر -494-.

ج- تحويل بين وكالة بدر واحد البنوك الأخرى: يكون التحويل المالي بين بنكين مختلفين أي بين وكالة بدر وأحد البنوك الأخرى مثلا البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة.

3- خدمات الإقراض

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من القروض منها:

أ- القروض المدعمة: عقدت الوكالة اتفاقية مع وكالة Ansej وCnac لدعم فئة معينة من أفراد المجتمع أي لأصحاب الشهادات والمشاريع والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، كما عقدت اتفاقية مع التي تمنحها قروضا لكل شخص يتراوح سنه بين 35 و50 سنة، وابتداء من 2011 تقرر وضع شروط وأساليب جديدة تنتجها الوكالة لمنح القروض أهمها ما يلي:

- يدعم القرض من قبل الدولة بنسبة بين 28و 29من القيمة الإجمالية؛
- يساهم صاحب القرض بنسبة تتراوح بين 01% و02% كأقصى حد؛
- تقوم الوكالة بدفع نسبة 70% من القيمة الإجمالية للقرض؛
- مدة القرض تصل إلى غاية 08 سنوات ومعدل فائدة كان يتراوح بين 0.26% و1.5% بدلا من 2.62% سابقا والآن أصبح 0% لأن الدولة هي التي تسدد قيمة الفائدة للبنك.

3-2- القروض الموجهة للاستثمار: إلى جانب المساهمة الكبيرة لبنك بدر في التنمية الاقتصادية من خلال قروضه لمختلف الأعوان الاقتصاديين، قام في مطلع 2002 بطرح تشكيلة جديدة من القروض الاستثمارية الموجهة أساسا إلى فئات معينة من المجتمع قصد تشجيعهم في نشاطهم المهني، حيث تمثلت هذه القروض في:

- قروض الاستثمار في مجال الصيد البحري؛

- قروض الاستثمار في القطاع الصحي (أطباء وصيادلة)؛
- قروض المركبات النفعية (أصحاب المهن الحرة).

4- خدمات أخرى

بالإضافة إلى عملية تلقي الودائع ومنح القروض يقوم البنك بتقديم خدمات أخرى منها:

أ- **حسابات بالعملة الصعبة:** وهو منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة ويكون لصاحبه عائدا محددا حسب الشروط العامة للبنك، هدا الحساب موجه خاصة للناشطين في قطاع التجارة الخارجية والجزائريين المغتربين.

ب- **التجارة الخارجية:** يقوم البنك بمعاملات تجارية مع الخارج، ويلعب دور الوسيط بين المشتري والبائع في عمليات الإصدار والتصدير، بين المشتري الذي يكون عميل لديه والبائع الذي يكون في الخارج أو العكس.

ج- **تأجير الخزائن الحديدية (صناديق الحديدية):** وهي عبارة عن خزانة حديدية يمنحها البنك لبعض عملائه قصد الاحتفاظ بأشياء ثمينة بداخلها)أموال، مجوهرات، وثائق(مقابل عمولة يحددها البنك مسبقا.

5- الخدمات المصرفية في ظل التوجهات للصيرفة الشاملة

إن التنويع في الخدمات المصرفية من بين أهم ما ركزت عليه إصلاحات قانون النقد والقرض، 90/10 من خلال تبني مفهوم المصارف الشاملة والتي حثت المنظومة المصرفية الجزائرية على إتباع إستراتجية التنويع في الخدمات المصرفية، في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق الحر بغية تطوير الخدمات المصرفية.

أ- **القروض الموجهة للسكن الريفي:** وهو منتج مالي جديد يقوم البنك بمنح مبلغ مالي نقدا للفلاحين وذلك لانجاز السكن الريفي ويكون هذا القرض بمعدل فائدة 1% مدعم من الصندوق الوطني للسكن، يكون لمدة 12سنة.

ب- قروض الاستغلال: وهو عبارة عن قروض قصيرة ومتوسطة الأجل يمنحها البنك للفلاحين ونجد هناك مجموعة من القروض، حيث نجد أن البنك يستخدم في تسميتها أساليب تسويقية حتى يتمكن من جذب أكبر عدد ممكن من الفلاحين، ومن هذه القروض :

ب-1- قرض التحدي: من خلال هذا القرض يمكن للفلاح الاستفادة من مشاريع فلاحية حسب مساحة الأرض ومعدل فائدة 0% للثلاث سنوات الأولى، وفي السنة الرابعة أو الخامسة بمعدل فائدة 01%.

ب-2- القرض الرفيق: هو قرض قصير المدى وبمعدل فائدة 0%ويمكن للفلاح الاستفادة منه خلال موسم معين، ويكون لمدة سنة.

ب-3- القرض الايجاري: بدأت الوكالة بالتعامل بهذا النوع من الاعتماد ألإيجاري سنة 2009 والهدف من ورائه تسهيل التعامل للعملاء، وهو يكون في حالة ما إذا كان العميل يرغب في الحصول على أصل دون امتلاكه المال الكافي، يلجأ العميل للبنك ويطلب منه شراء أصل)عتاد، آلات، تجهيزات... (فيقوم البنك إما بشراء الأصل أو بعد دراسته للفاتورة التقديرية والقيام بدراسة ملف القرض، يقوم بشرائه وإعادة تأجيره للعميل لكن

يكون البنك هو المالك ويحصل على فائدة شهرية، بينما العميل يكون له حق الانتفاع بالأصل، فيكون هناك مجموعة من الحقوق لكل من الطرفين حتى نهاية عقد التأجير.

ب-4- خدمة التأمين: هذا النوع من الخدمات خاص بالتامين على القروض والعملاء وكل ما يتعلق بالفلاحة (بقر، غنم، جرارات، عتاد، حاصنات، دجاج....) حيث وقع البنك إتفاقية تأمين مع شركة للتأمين وكان هذا سنة، 2009 وطبقت الإتفاقية سنة، 2010 حيث يقوم المكلف بالتأمين بجميع إجراءات التأمين داخل الوكالة في المصلحة الخاصة به، وهذا حتى يقرب العميل من الوكالة، ويتحصل البنك على قيمة 10% من القيمة الإجمالية للتأمين وتتحصل شركة التأمين على قيمة 90%.

ثانيا: المعاملات المصرفية الإلكترونية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التي واكبت متغيرات التطورات الحاصلة على الساحة المصرفية، من خلال انتهاجها مجموعة من الأنظمة الالكترونية وذلك بغرض الارتقاء بخدماتها وابتكار أخرى أكثر حداثة من أجل تلبية حاجيات عملائها.

1- أنظمة الدفع الحديثة بالوكالة

تطبق وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من أنظمة الدفع الحديثة والتي بدورها تسهل عملية تقديم الخدمات وتسيير النشاط على مستوى الوكالة، ومن بين هذه الأنظمة نذكر:

أ- **نظام سويفت:** ويعرف أيضا بنظام التحويل الآلي للمدفوعات الدولية، والذي يتم بطلب من العميل حيث يلجأ هذا الأخير للبنك ويطلب منه أن يصدر تحويل لصالح عميل آخر بالخارج، فيخصم مبلغ التحويل من حساب العميل بالعملة الوطنية ويحول للعميل الآخر بالخارج بالعملة الأجنبية، ويعتبر الهدف الرئيسي من هذا النظام ضمان التبادل الآمن لمستندات المعاملات التجارية الإلكترونية، إذ يمكن من خلاله إرسال المعلومات بين المستعملين بسرية وأمان حيث يعمل هذا النظام بوضع توقيع رسمي على كل رسالة يتم إرسالها.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أول مصرف بالجزائر أستعمل شبكة سويفت للتحويل الآلي للمدفوعات سنة ،1991 وتتميز هذه الشبكة بالخصائص التالية:

- الجاهزية؛
- السرعة والأمان؛
- الحماية.

ب- بنظام المقاصة الإلكترونية: بدأت الوكالة العمل بنظام المقاصة الإلكترونية سنة ،2006حيث أن العميل يقدم شيك للبنك من أجل تحصيله قيمته من بنك آخر، أو هدف تحويل مبالغ لعملاء في بنوك أخرى؛ عند تسليم الشيك أو التحويل في شباك البنك يتم ملأ إستمارة صكوك التحصيل حيث تسلم نسخة للعميل ويحتفظ البنك

بنسختين، وعندما تحول الشيكات لمصلحة المقاصة الإلكترونية تتم عملية تفقد البيانات ومن ثم تسوية الشيكات بإدخال بيانات الشيكات في النظام، وعملية التحويل تتم من خلال جهاز الحاسوب وفق الخطوات الآتية:

– ملأ البيانات الخاصة بإسم الموظف الذي سيقوم بعملية التحويل ورقمه السري، بالاضافة إلى إدخال الرقم السري الخاص بعملية المقاصة؛

– إختيار نوع الوثيقة المراد إرسالها: شيك، تحويل أو رسالة تغيير؛

– بعد التأكد من نوع الوثيقة المراد تحويلها يظهر الجدول الذي يتم من خلاله اختيار التعليمة الخاصة بالمقاصة الإلكترونية؛

– تظهر الصفحة الموالية فيقوم الموظف بملأ المعلومات الخاصة بالشيك حتى ينتهي من تسوية كل الشيكات؛

– تتجه الشيكات المحولة أوتوماتيكيا إلى جهاز حاسوب آخر، من أجل وضع تأشيرة المقاصة على ظهر الشيك الذي تمت تسويته وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الشيكات المساواة لا يجب أن تقل عن 50.000 دينار جزائري.

ج– نظام سيرات SYRAT: يقوم هذا النظام بتسوية العمليات لأي وكالة من وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تتم المعاملات بين فروعه فقط، بدأ تطبيق هذا النظام فعليا على مستوى وكالة تبسة سنة 2005، يتم من خلاله تسوية شيكات العملاء كما هو الحال في المقاصة الإلكترونية مع ضمان مدة تحويل تصل إلى 03 أيام بعد أن كانت التسوية تتم في مدة 15 يوم[1].

د– نظام التسويات الفورية الإجمالية: يعتمد هذا النظام من طرف الوكالة في المعاملات المالية الكبيرة والتي تتجاوز قيمتها 10.000.000دج، يحقق نظام التحويلات المالية الإجمالية عديد المنافع للمتعاملين نذكر منها:

– السلامة والأمن على غرار نظام المقاصة الإلكترونية حيث ألغى الخوف من سرقة الشيكات الورقية، والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة؛

– تحسين التدفق النقدي وسرعة تناقله؛

– تقليل من الأعمال الورقية، وكذا تكاليف العمليات المصرفية؛

– تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع البنك.

هـ– معالجة التحويلات السريعة على مستوى الوكالة المرسلة: خدمة RTGS لمديرية الخزينة تتلقى أمر بالتحويل وفاكس عليه عبارة URGENT ويتم التأكد من المعلومات كما هو الحال في العملية السابقة ثم تنفيذها، ويتم تحويل المبلغ لحساب المستفيد في نفس اليوم مع اقتطاع رسوم الخدمة وتكون مرتفعة نوعا ما عن رسوم التحويلات العادية.

ومنه فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة – 488تبسة– يستخدم نظام الدفع الشامل لتسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي حيث تتم فيه التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

[1]- أنظر الملحق رقم (02).

2- البطاقات البنكية في الوكالة

جاء إستخدام البطاقات البنكية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كاستجابة لمتطلبات التكنولوجيا المصرفية السائدة على الساحة حاليا يستخدمها البنك كأحد السبل التي تساعد على تطوير الخدمة المصرفية وزيادة الطلب عليها، وسيتم ذكر بعض البطاقات الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية في ما يلي[1]:

أ- بطاقة **CIP:** وهي بطاقة تستخدم للسحب والإيداع عن طريق الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تقع خارج مبنى البنك، أو باستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية داخل البنك مع العلم أن السحب يكون مسقف من طرف البنك.

ب- بطاقة السحب البنكية CBR: يتم الحصول على هذه البطاقة عن طريق إبرام عقد بين الزبون والبنك يحتوي شروط الاستعمال وسعر البطاقة،لا يمكن السحب بهذه البطاقة إلا من موزعات بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدأ التعامل بها على مستوى الوكالة منذ سبتمبر ،2005 تسمح هذه البطاقة بالقيام بعمليات السحب في أقل وقت ممكن وبكل آمان .

ج- البطاقة الذهبية Gold Carte: بدأ استخدام هذه البطاقة على مستوى الوكالة في أواخر سنة 2008 تمنح لفئة معينة من العملاء وهم التجار ذوي المداخيل المرتفعة تقدر تكلفتها ب: 1200دج، وتوفر سقف سحب أكثر من البطاقات العادية .

د-البطاقة العادية La Carte Classique: وهي بطاقة تقدم خدمتي الدفع والسحب، تمنح لفئة العملاء من الموظفين العاديين وذوي المداخيل المحدودة .

هـ- بطاقة التوفير: تخص هذه البطاقة دفاتر الادخار وهي حديثة الاستعمال في بنك الفلاحة والتنميةالريفية.

ثالثا: خدمات المصرف الالكترونية

أصبح بمقدور هؤلاء العملاء الإطلاع على أرصدة حساباتهم وإيداع طلبات تنفيذ بعض الخدمات المصرفية البسيطة على مدار 24 ساعة، أي حتى خارج أوقات عمل البنك وذلك من خلال إدخال رموز سرية مؤمنة عبر شبكة الإنترنت.

1- مصرف بدر الالكتروني: يعتبر مصرف بدر من أهم المصارف العمومية التي حاولت جاهدة في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تندرج ضمن ما يسمى E-Banking وهذه الخدمة تسمح للعميل بفحص الحساب إلكترونيا أي باستخدام الإنترنت وذلك من خلال 24/24 ساعة و7/7أيام، وتعتبر هذه الخدمة نقطة تحول في مستوى تقديم الخدمات وعلاج الكثير من المشاكل، كالسرقة والضياع، بالإضافة إلى اختصار للوقت والجهد وتقليل التكاليف، واستخدام تكنولوجيا حديثة تتوافق مع احتياجات العملاء. ويتمثل الموقع الرسمي لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي: .http://www.badr-bank.dz

[1]- أنظر الملحق رقم (03).

2- خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية الإلكترونية: من بين الخدمات الإلكترونية التي يقدمها مصرف الفلاحة والتنمية الريفية الإلكتروني نجد:

أ- طلب الاشتراك: مخطط مصرف بدر الإلكتروني يمكن الاستفادة من عدة خدمات يقوم العميل بإدخال البيانات الشخصية المطلوبة بشكل صحيح، ويطلب منه طريقة وصول كلمة السر إليه، بالإضافة إلى إتباع بعض الخطوات وذلك ليقوم المصرف بحفظ المعلومات بطريقة أمنة.

ب- الاطلاع على الحساب: بعد إدخال العميل لكلمة المرور ورقم الاشتراك الخاص به، يعرض المصرف الإلكتروني مباشرة كشف الحساب الخاص به.

ج- طلب دفتر الشيكات: أصبح بإمكان العميل طلب دفتر الشيكات دون التنقل إلى مقر الوكالة، وذلك عن طريق ملئ استمارة إلكترونية في الموقع.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة الدراسة وأدوات المعالجة الإحصائية، بالإضافة إلى اختيار ثبات وصدق الاستبيانين وكذا اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

سيتم التعرف في هذا المطلب على المنهج المستخدم في الدراسة من خلال النقاط التالية:

أولا: مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-، وقد تم توزيع استبيان وتم تصميمهما خصيصا لإغراض هذه الدراسة على عينة الموظفين.

ثانيا:عينة الدراسة

تم توزيع 30 استمارة على موظفي وكالة تبسة-488- لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة، تم استرجاع 30 استمارة، والمبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من قبل عينة الموظفين

بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-	الموزع	المسترجع
	30	30
النسبة المئوية	100%	

المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) انه تم توزيع (30) استمارة على موظفي المصرف وتم استرجاع (30) استمارة صحيحة وقابلة للمعالجة الإحصائية، وبلغت نسبة الاسترجاع (100%) أسلوب جمع البيانات: لجمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء، وذلك بتصميم استمارة موجهة لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-، والهدف من ذلك:

- التعرف على ما مدى واقع أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية.
- التعرف على ما مدى أثار العولمة على البنوك التجارية.
- التعرف على أثار العولمة على أدوات الدفع الحديثة.

ثالثا: تصميم الاستمارة

يضم البحث استمارة موجهة لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-، بحيث تحتوي الاستمارة على جزئين كالتالي:

1- الاستمارة الموجهة لموظفي المصرف :

وتحتوي الاستمارة الموجهة لموظفي المصرف على جزئين كالتالي:

1- الجزء الأول : خاص بعينة الدراسة (الموظفين) المستجوبين (طبيعة الجنس، الفئة العمرية، المستوى الدراسي، أقدمية العمل).

2- الجزء الثاني: وهو مقسم بدوره إلى 3 محاور حيث في المحور الأول تم تخصيصه لمعرفة مدى تأثير العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة، والمحور الثاني لمعرفة مدى تأثير أدوات الدفع على البنوك التجارية، أما المحور الثالث مدى تأثير العولمة المالية على البنوك التجارية، وتم تقسيم الأسئلة كما يلي[1]:

- **المحور الأول: أثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة 08 أسئلة.**
- **المحور الثاني: أثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية 09 أسئلة.**
- **المحور الثالث: أثر العولمة المالية على البنوك التجارية 09 أسئلة.**

وقد عرضت جميعها باستخدام مقياس ليكارت الثنائي الذي يتكون من الأوزان التالية:

الجدول رقم (02): مقياس الإجابات على الفقرات

التصنيف	نعم	لا
الوزن	1	2

المصدر: من إعداد الطلبة

باستخدام مقياس ليكارت الثنائي في توزيع درجات الإجابة، والتي توزعت من أكبر وزن بنعم أو لا.

بذلك يكون المدى من(1 إلى 2.5) للوسط الحسابي موافقة ضعيفة، ومن(2.5 إلى 3.5) للوسط الحسابي موافقة متوسطة، ومن(3.5 إلى 5) للوسط الحسابي موافقة عالية، وذلك عن كل فقرة من الاستبيان.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والذي يرمز له باختصار(SPSS) STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCE. وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل:

[1]- أنظر الملحق رقم (04)

التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية...الخ، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل: معاملات الارتباط، وفي ما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في هذه الدراسة، والمتمثلة في:

- **المتوسط الحسابي:** وهو المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية، ويتم استخدام المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (موظفي المصرف، عملاء المصرف) عن الاستبيان.
- **الانحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، حيث يكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرات معينة إذا كان انحرافها المعياري منخفضا.
- **اختبار ألفا كرونباخ ومعامل الصدق:** لقياس ثبات فقرات الاستبيان.
- **التكرارات والنسب المئوية:** تمت الاستعانة بالتكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، وكذلك لتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات محاور الاستبيانين.
- **معامل الارتباط بيرسون:** استخدم هذا المعامل لمعرفة مدى ارتباط درجة كل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه(الاتساق الداخلي لأداة الدراسة).

أولا: صدق أداة الدراسة[1]

للتأكد من صدق الأداة تم عرضهما بصورة أولية على (3) ثلاثة محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة من أساتذة الجامعة، لإبداء رأيهم وملاحظاتهم حولهما، ولمعرفة ما مدى ملائمة عبارات الاستمارة لأغراض البحث، وكذلك حول مدى سلامة الصياغة والمحتوى، والتي تم أخذها بعين الاعتبار، وبعد إعادة الأداة تم إجراء التعديلات المقترحة كإعادة صياغة وتعديل بعض العبارات التي أوردها المحكمون في توصياتهم.

ثانيا: ثبات أداة الاستمارة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة(الاستمارة)، باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، للاتساق الداخلي من خلال تطبيق الأداة على (30) موظف من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة-488-.

[1]- انظر الملحق رقم (05).

وبلغت قيمة ألفا لأبعاد الأداة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يوضح اجمالي ألفا كرونباخ للاستبيان الخاص بالموظفين

اسم المتغير	معاملات الثبات (طريقة الفا كرونباخ)
المحور الأول	0.937
المحور الثاني	0.932
المحور الثالث	0.942

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (03) يتضح أن جميع معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة والخاصة بالاستمارة الموجهة للموظفين، وهي اكبر من النسبة المعيارية (0.6)، حيث بلغ معامل الارتباط ألفا كرونباخ (0.937)، ومنه فإن الاستمارة تتمتع بالثبات.

الجدول رقم (04): يوضح معامل بيرسون بين المحاور للاستبيان الخاص بالموظفين

المحور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	ـــــ	0.984	0.984
المحور الثاني	0.984	ـــــ	0.982
المحور الثالث	0.984	0.982	ـــــ

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن إجمالي معامل ارتباط بيرسون للاستبيان، موجبة ودالة إحصائيا مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها وبعدها.

المطلب الثالث: خصائص عينة الموظفين في المصرف محل الدراسة

في هذا المطلب سيتم توضيح خصائص عينة الموظفين في المصرف محل الدراسة، كما يلي:

أولا: عينة الموظفين حسب الجنس

الجدول رقم (05): توزيع أفراد عينة الدراسة (الموظفين) حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	16	%53.3
أنثى	14	%46.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال رقم(05) الجدول أن توزيع الإناث في العينة قد بلغ (14) موظفة أي بنسبة (46.7%) من مجموع المستجوبين (أفراد العينة)، وبلغ توزيع الذكور في العينة (16) موظف أي بنسبة (53.3%) من مجموع المستجوبين، حيث كانت نسبة أفراد العينة من الإناث أقل بقليل من نسبة أفراد عينة الذكور.

ثانيا: عينة الموظفين حسب العمر

الجدول رقم (06): توزيع أفراد عينة الدراسة (الموظفين) حسب العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	10	%33.3
من 30 إلى 45 سنة	12	%40.4
أكبر من 45 سنة	08	%26.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (06) يتضح أن(10) من موظفي المصرف والذين يمثلون ما نسبته **(33.3%)** من إجمالي عينة الدراسة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة، في حين باقي الفئات العمرية الأخرى (30-45 سنة)، (اكبر من 45 سنة) يمثلون على التوالي (12)، (08)، من أفراد العينة، وكانت نسبهم على التوالي **(40.4%)**،**(26.7%)**، وهذا يدل على أن أغلب موظفي المصرف هم من فئة الشباب.

ثالثا: عينة الموظفين حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (07): توزيع أفراد عينة الدراسة (الموظفين) حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
تقني سامي	10	%33.3
جامعي	17	%56.7
دراسات عليا	03	%10
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم(07) يتضح أن(17) من موظفي المصرف والذين يمثلون ما نسبته **(56.7%)** من إجمالي عينة الدراسة كان مستواهم التعليمي من فئة (جامعي) وهي الفئة الأكبر، في حين توزعت باقي الإجابات على المستويات التعليمة الأخرى (تقني سامي)، (دراسات عليا) يمثلون على التوالي (10)، (03)، من أفراد العينة، وكانت نسبهم على التوالي **(33.3%)**،**(56.7%)**، وهذا يدل على أن أغلب موظفي المصرف هم جامعيين ويتمتعون بمؤهلات علمية عالية تسمح بتقديم الخدمات المصرفية بأكثر جودة، كذلك نلاحظ إن إدارة المصرف تبني استراتيجياتها من ناحية التوظيف على اختيار الكفاءات ومحاولة بناء كادر وظيفي يسمح بتحقيق أهداف المصرف.

رابعا: عينة الموظفين حسب الوظيفة

الجدول رقم (08): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القسم الذي ينتمي إليه

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
قسم البيانات المصرفية	18	%60
قسم التسويق	12	%40
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (08) يتضح أن (18) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته **(60%)** من إجمالي عينة الدراسة من فئة (قسم البيانات المصرفية) بالمصرف محل الدراسة بنك بدر(وكالة تبسة)، كما كانت باقي أفراد العينة قسم التسويق 12 فرد بنسبة 40%.

خامسا: عينة الموظفين حسب الأقدمية في النشاط البنكي

الجدول رقم (09) توزيع أفراد عينة الدراسة الأقدمية في النشاط البنكي

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 08 سنوات	08	%26.7
من 08 سنوات إلى 15 سنوات	16	%53.3
أكثر من 15 سنة	06	%20
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن 16 من موظفي الوكالة والذين يمثلون ما نسبته 53.3% من إجمالي عينة الدراسة كانت درجة أقدميتهم في الوكالة ما بين 08 إلى 15 سنة الفئة الأكبر في حين باقي الفئات الأخرى أقل من 08 سنوات وأكبر من 15 سنة يمثلون على التوالي (08)، (06) من أفراد العينة وكانت نسبهم على التوالي (26.7%)، (20%).

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال توزيع الاستمارة على الموظفين وهذا من اجل اختبار الفرضيات موضوع البحث.

المطلب الأول: تحليل نتائج استقصاء كل عبارة

في هذا المطلب سيتم تحليل نتائج استقصاء كل عبارة من عبارات المحاور الثلاثة وفق المعطيات المتحصل عليهم من خلال الاستبيان.

أولا: نتائج استقصاء عبارات المحور الأول أثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة

سيتم تحليل نتائج إستقصاء كل عبارة من عبارات المحور الأولى كما هو مبين في الجدول رقم (10) كما يلي:

الجدول رقم (10): عبارات المحور الأول أثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة

رقم	البيانات	نعم		لا	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
01	وضع بنية أساسية ذات فعالية كبيرة في معالجة العمليات بين البنوك والأسواق المالية.	20	66.7%	10	33.3%
02	تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة.	18	60%	12	40%
03	تطوير معايير ومقاييس النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيرة.	13	43.3%	17	56.7%
04	تطوير شبكة الاتصال البنكي بين البنوك وتسهيل تبادل المعلومات.	27	90%	03	10%
05	تحسين تسيير وإدارة السياسة النقدية وفعاليتها.	10	60%	20	40%
06	استخدام تطبيقات على الهواتف من أجل تسهيل العمليات البنكية.	22	73.3%	08	26.7%
07	استخدام البطاقات البنكية أدى إلى تطوير أنظمة الدفع.	24	80%	06	20%
08	ساهمت العولمة المالية في تحضير عمل وسائل الدفع.	16	53.3%	14	46.7%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يبين الجدول رقم (10) أن:

- **العبارة رقم (01):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (20) من افراد العينة وبنسبة (66.7%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أما باقي أفراد العينة (10) أفراد ما نسبته (33.3%) كانو غير مقتنعين بهذه الإجابة تدل على مدى قناعة معظم موظفي البنك بهذه العبارة.
- **العبارة رقم (02):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (18) من افراد العينة وبنسبة (60%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أما باقي أفراد العينة (12) ما نسبته (40%) كانوا غير مقتنعين بهذه الإجابة وهذا راجع إلى مدى تطور هذا النظام.
- **العبارة رقم (03):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (13) من افراد العينة وبنسبة (43.3%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أما باقي أفراد العينة (17) ما نسبته (56.7%) قاموا بوضع الإجابة لا، وهذا راجع لقلة إستعمال هذا النظام في هذه الوكالة.
- **العبارة رقم (04):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (27) من افراد العينة وبنسبة (90%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أما باقي أفراد العينة (03) ما نسبته (10%) قاموا بوضع الإجابة لا، أي أن معظم موظفي البنك مقتنعين بتطبيق شبكة الإتصال البنكي بين البنوك.
- **العبارة رقم (05):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (18) من افراد العينة وبنسبة (60%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أما باقي أفراد العينة (12) ما نسبته (40%) قاموا بوضع الإجابة لا، أي أن معظم أفراد العينة يعملون على تحسين وإدارة السياسة النقدية وفعاليتها.
- **العبارة رقم (06):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (22) من افراد العينة وبنسبة (73.3%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يقومون باستخدام هذه التطبيقات لتسهيل العمليات البنكية أما باقي أفراد العينة (08) ما نسبته (26.7%) قاموا بوضع الإجابة لا، لم يستخدموا هذه التطبيقات وهذا راجع إلى طبيعة العمل الذي يؤديه الموظفين.
- **العبارة رقم (07):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (24) من افراد العينة وبنسبة (80%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يؤيدون فكرة استخدام البطاقات البنكية أدى إلى تطوير أنظمة الدفع أما باقي أفراد العينة (06) ما نسبته (20%) قاموا بوضع الإجابة لا، لا يؤيدون هذه الفكرة وهذا ربما راجع إلى عدم إستخدامهم هذه البطاقات.
- **العبارة رقم (08):** يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن (16) من افراد العينة وبنسبة (53.3%) قاموا بوضع الإجابة نعم، كانوا مقتنعين بفكرة ان العولمة المالية ساهمت في تحضير عمل وسائل الدفع أما باقي أفراد العينة (14) ما نسبته (46.7%) قاموا بوضع الإجابة لا.

ثانيا: نتائج استقصاء عبارات المحور الثاني أثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية

سيتم تحليل نتائج إستقصاء كل عبارة من عبارات المحور الثاني كما هو مبين في الجدول رقم (11) كما يلي:

الجدول رقم (11): عبارات المحور الثاني أثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية

رقم	البيانات	نعم		لا	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
01	يعتبر تطور وسائل الدفع أحد أسباب سرعة إجراء العمليات البنكية.	22	73.3%	08	26.7%
02	CART COLD أكثر البطاقات البنكية استعمالا من طرف المتعاملين.	26	86.7%	04	.13 %
03	تعمل أدوات الدفع الحديثة على تسوية المعاملات بين المتعاملين داخل وخارج الحدود الجغرافية.	20	66.7%	10	33.3%
04	الاستغناء عن أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بأنظمة الدفع الإلكتروني الفوري.	29	96%	01	04%
05	تتكيف أنظمة الدفع الحديثة مع احتياجات المتعاملين.	13	43.3%	17	45.7%
06	تعمل ادوات الدفع الحديثة على تخفيض تكاليف إدارة السيولة.	15	50%	15	50%
07	تتحكم أدوات الدفع الحديثة في إدارة المخاطر المتعلقة بها.	12	40%	18	60%
08	تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعاملات وتطوير وسائل الدفع.	18	60%	12	40%
09	تخفيض فترات المقاصة المتعلقة بعمليات التبادل مكان الدفع.	14	46.7%	16	53.3%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يبين الجدول رقم (11) أن:

- **العبارة رقم (01):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن (22) من افراد العينة وبنسبة (73.3%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يؤيدون فكرة أن تطور وسائل الدفع أحد أسباب سرعة العمليات المصرفية أما باقي أفراد العينة (08) ما نسبته (26.7%) قاموا بوضع الإجابة لا، يرون العكس ربما لأسباب السيولة حسب رأيهم.
- **العبارة رقم (02):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن (26) من افراد العينة وبنسبة (86.7%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يجدون أن CART COLDأكثر استعمالا في هذه الوكالة أما باقي أفراد العينة (04) ما نسبته (13.3%) قاموا بوضع الإجابة لا، يرونها ليست هي أكثر استعمالا.
- **العبارة رقم (03):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن 20 من افراد العينة وبنسبة (66.7%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يرون حقا أن أدوات الدفع الحديثة تعمل على تسوية المعاملات بين البنوك داخل وخارج الحدود الجغرافية للوكالة أما باقي أفراد العينة (10) ما نسبته (33.3%) قاموا بوضع الإجابة لا، وهذا ربما لعدم فهمهم السؤال أي أنهم أعتبروا الحدود خارج الوطن ولكن المقصود هي حدود الولاية.
- **العبارة رقم (04):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن (29) من أفراد العينة وبنسبة (96%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يرون أنهم قاموا بالاستغناء عن أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بأنظمة الدفع الإلكتروني الفوري أما باقي أفراد العينة (01) ما نسبته (04%) قاموا بوضع الإجابة لا، وهو فرد واحد.
- **العبارة رقم (05):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن (13) من افراد العينة وبنسبة (43.3%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يرون أن أنظمة الدفع الحديثة تتكيف مع إحتياجات المتعاملين، أما الأكثرية من أفراد العينة ما نسبتهم (56.7%) يرونها العكس والسبب راجع إلى عدم ثقافة العميل وعدم معرفته لأنظمة الدفع.
- **العبارة رقم (06):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن النسب الإجابة متساوية فنصف أفراد العينة يرون أن أدوات الدفع الحديثة تعمل على تخفيض تكاليف إدارة السيولة والنصف الآخر يرون العكس.
- **العبارة رقم (07):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن (12) من افراد العينة وبنسبة (40%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يرون الفكرة صحيحة أما باقي أفراد العينة (18) ما نسبته (60%) قاموا بوضع الإجابة لا، لا يؤيدون الفكرة وهذا لوجود مخاطر بنكية معقدة.
- **العبارة رقم (08):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن (18) من افراد العينة وبنسبة (60%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أن تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال أمر واقع أما باقي أفراد العينة (12) ما نسبته (40%) قاموا بوضع الإجابة لا، يرون العكس.
- **العبارة رقم (09):** يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن (14) من افراد العينة وبنسبة (46.7%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أن أدوات الدفع لها دور في تخفيض فترات المقاصة أما باقي أفراد العينة (16) ما نسبته (53.3%) قاموا بوضع الإجابة لا، يرون أن ادوات الدفع الحديثة ليس لها دخل في تخفيض فترات المقاصة

ثالثا: نتائج استقصاء عبارات المحور الثالث أثر العولمة المالية على البنوك التجارية

سيتم تحليل نتائج إستقصاء كل عبارة من عبارات المحور الثالث كما هو مبين في الجدول رقم (12) كما يلي:

الجدول رقم (12): عبارات المحور الثالث أثر العولمة المالية على البنوك التجارية

رقم	البيانات	نعم		لا	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
01	يوفر البنك البيئية المناسبة للعمل على ضوء تطورات المصاحبة للعولمة المالية.	18	60%	12	40%
02	التطور التكنولوجي يساعد على تطوير وتسريع العمل البنكي.	19	63.3%	11	36.7%
03	المخاطر البنكية تزايدة مع تطور البيئة المصرفية.	08	26.7%	22	73.3%
04	يعمل البنك على إنشاء طرق وأساليب لمواجهة المخاطر البنكية.	22	73.3%	08	26.7%
05	ساعدت العولمة المالية على تسريع الخدمة المصرفية.	26	86.7%	04	13.3%
06	للعولمة المالية أثر كبير على إلغاء الحدود الجغرافية.	24	80%	02	20%
07	يقوم البنك بتدريب الموظفين على مواكبة التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية والتكنولوجية.	12	40%	18	60%
08	للموظفين القدرة على استعاب التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية.	17	43.3%	13	56.7%
09	ينظر البنك إلى القدرات المتفاوتة للموظفين في منح المهام.	15	50%	15	50%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يبين الجدول رقم (12) أن:

- **العبارة رقم (01):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن (18) من افراد العينة وبنسبة (60%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يرون أن البنك يوفر البيئة المناسبة للعمل على ضوء التطورات المصاحبة للعولمة المالية أما باقي أفراد العينة (12) ما نسبته (40%) قاموا بوضع الإجابة لا، فهم يرون العكس.

- **العبارة رقم (02):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن (19) من افراد العينة وبنسبة (63.3%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يؤيدون فكرة ان التطور التكنولوجي يساعد على تطوير وتسريع العمل البنكي أما باقي أفراد العينة (11) ما نسبته (36.7%) قاموا بوضع الإجابة لا، يرون العكس كما انهم يقولون ان كلما زاد التطور التكنولوجي زاد معه تطور البيئة المصرفية وكذا المخاطر البنكية.

- **العبارة رقم (03):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن (08) من افراد العينة وبنسبة (26.7%) قاموا بوضع الإجابة نعم، وهي نسبة قليلة يرون أن المخاطر البنكية تتزايد مع تطور البيئة المصرفية أما باقي أفراد العينة (22) ما نسبته (73.3%) قاموا بوضع الإجابة لا، يرونها غير صحيحة ومن هنا يوجد بعض موظفي البنك متناقضة مع إجاباتهم وهذا مقارنة مع العبارة رقم (02).

- **العبارة رقم (04):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن (22) من افراد العينة وبنسبة (73.3%) قاموا بوضع الإجابة نعم، يرون أن البنك يعمل على إنشاء طرق وأساليب لمواجهة المخاطر البنكية اما الباقي وكانت نسبتهم (26.7) يرونها العكس.

- **العبارة رقم (05):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن معظم موظفي البنك كانت نسبتهم (86.7%) يرون أن العولمة دور كبير في تسريع الخدمة المصرفية أما باقي أفراد العينة وكانت نسبتهم (13.3%) يرونها ليس لها دور.

- **العبارة رقم (06):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن أكثرية موظفي البنك كانت نسبتهم (80%) أن للعولمة المالية أثر كبير في إلغاء الحدود الجغرافية أما باقي الموظفين وكانت نسبتهم ضعيفة (20%) يرونهم العكس وهذا ربما راجع لعدم فهم السؤال.

- **العبارة رقم (07):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن نسبة قليلة من موظفي البنك أي (40%) أنهم يؤيدون فكرة التدريب على مواكبة التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية أما معظم الموظفين وكانت نسبتهم (60%) كانت لا وهذا يدل على عدم تدريبهم من طرف البنك.

- **العبارة رقم (08):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن (17) من افراد العينة وبنسبة (56.7%) قاموا بوضع الإجابة نعم، أنهم قادرون على مواكبة التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية أم باقي الموظفين وكانت نسبتهم (43.3%) يرونها خاطئة وهذا راجع لعامل الخبرة والقدرات الفكرية.

- **العبارة رقم (09):** يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن النسب الإجابة متساوية فنصف أفراد العينة يرون أن البنك يمنح المهم حسب قدراتهم والنصف الآخر يرون العكس ربما لعامل الخبرة أو عوامل خارج نطاق القدرات.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستقصاء

من خلال معطيات الاستبيان والاستقصاء التي تم جمعها، تم التحليل كما يلي:

أولا: الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة

فيما يخص الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة تم معالجتها كما يلي:

الجدول رقم (13): الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة

الرقم	اسئلة الاستبيان	درجة التكرار		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		نعم	لا			
01	وضع بنية أساسية ذات فعالية كبيرة في معالجة العمليات بين البنوك والأسواق المالية.	20 %66.7	13 %33.3	1.33	0.479	0.088
02	تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة.	18 %60	12 %40	1.40	0.498	0.091
03	تطوير معايير ومقاييس النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيرة.	13 %43.3	17 %56.7	1.57	0.504	0.092
04	تطوير شبكة الاتصال البنكي بين البنوك وتسهيل تبادل المعلومات.	27 %90	03 %10	1.10	0.305	0.056
05	تحسين تسيير وإدارة السياسة النقدية وفعاليتها.	18 %60	12 %40	1.40	0.498	0.091
06	استخدام تطبيقات على الهواتف من أجل تسهيل العمليات البنكية.	22 %73.3	08 %26.7	1.27	0.450	0.082
07	استخدام البطاقات البنكية أدى إلى تطوير أنظمة الدفع.	24 %80	06 %20	1.20	0.407	0.074
08	ساهمت العولمة المالية في تحضير عمل وسائل الدفع.	16 %53.3	14 %46.7	1.47	0.507	0.093
	المعدل العام للتكرارات والنسب المئوية	17.5 %58.3	12.5 %41.7	1.34	0.388	0.071

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الشكل رقم (13) أعلاه الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة بالنسبة لكل عبارة من العبارات الثمانية (08) الخاصة بأثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة.

و جاء المعدل العام للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات أثر العولمة المالية على ادوات الدفع الحديثة الذي يحدد مدى تطبيق المنظمة محل الدراسة (بنك بدر وكالة تبسة -488-)، حيث قدر الوسط الحسابي بـ (1.34)، مما يعكس درجة ضعيفة لأغلب إجابات أفراد العينة (الموظفين)، كما يدل الانحراف المعياري الذي قدر بـ(0.388)، والذي يقيس مقدار تشتت إجابات أفراد العينة بنسبة درجة الوسطية. وجاءت اغلب الإجابات ضعيفة في حدود المجال (1-2.5) حسب المقياس الذي حدد في الدراسة.

مما يبرز أن غالبية أفراد العينة يرون أن للعولمة المالية أثر كبير على أدوات الدفع الحديثة من قبل الوكالة محل الدراسة وكطانت أفضل إجاة في العبارة رقم (04) والتي كانت في تطوير شبكة الإتصال البنكي بين البنوك وتسهيل تبادل المعلومات.

ثانيا: الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية

فيما يخص الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية تم معالجتها كما يلي:

الجدول رقم (14): الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية

الرقم	اسئلة الاستبيان	درجة التكرار		المتوسط الحسابي	الانحراف المعايري	معامل الاختلاف
		نعم	لا			
01	يعتبر تطور وسائل الدفع أحد أسباب سرعة إجراء العمليات البنكية.	22 %73.3	08 %26.7	1.27	0.450	0.082
02	CART COLD أكثر البطاقات البنكية استعمالا من طرف المتعاملين.	26 %86.7	04 %13.3	1.13	0.346	0.063
03	تعمل أدوات الدفع الحديثة على تسوية المعاملات بين المتعاملين داخل وخارج الحدود الجغرافية.	20 %66.7	10 %33.3	1.33	0.479	0.088
04	الاستغناء عن أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بأنظمة الدفع الإلكتروني الفوري.	29 %96.7	01 %03.3	1.03	0.183	0.033
05	تتكيف أنظمة الدفع الحديثة مع احتياجات المتعاملين.	13 %43.3	17 %56.7	1.57	0.504	0.092
06	تعمل ادوات الدفع الحديثة على تخفيض تكاليف إدارة السيولة.	15 %50	15 %50	1.50	0.509	0.093
07	تتحكم أدوات الدفع الحديثة في إدارة المخاطر المتعلقة بها.	12 %40	18 %60	1.60	0.498	0.091
08	تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعاملات وتطوير وسائل الدفع.	18 %60	12 %40	1.40	0.498	0.091
09	تخفيض فترات المقاصة المتعلقة بعمليات التبادل مكان الدفع.	14 %46.7	16 %53.3	1.53	0.507	0.093
	المعدل العام للتكرارات والنسب المئوية	18.7 %62.59	11.3 %37.40	1.37	0.365	0.067

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (14) أعلاه الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة بالنسبة لكل عبارة من العبارات التسعة (09)، الخاصة بأثر أدوات الدفع الحديثة بالبنوك التجارية.

وجاء المعدل العام للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية بأثر أدوات الدفع الحديثة بالبنوك التجارية، والذي يحدد مدى التأثير في المنظمة محل الدراسة، حيث قدر الوسط الحسابي لجميع العبارات بـ (1.37)، مما يعكس درجة ضعيفة لأغلب إجابات أفراد العينة، كما يدل الانحراف المعياري الذي قدر بـ(0.365)، والذي يقيس مقدار تشتت إجابات أفراد العينة بنسبة درجة الوسطية. وجاءت أغلب الإجابات ضعيفة في حدود المجال (1-2.5) حسب المقياس الذي حدد في الدراسة.

مما يبرز أن غالبية أفراد العينة يرون أن أدوات الدفع أثر كبير في تحسين أداء البنوك التجارية من قبل الوكالة محل الدراسة وكانت أفضل إجابة في العبارة (04) والتي كانت الاستغناء عن أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بأنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة.

ثالثا: الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على البنوك التجارية

فيما يخص الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على البنوك التجارية، تم معالجتها كما يلي:

الجدول رقم (15): الإحصاءات الوصفية الخاصة بأثر العولمة المالية على البنوك التجارية

الرقم	اسئلة الاستبيان	درجة التكرار		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
		نعم	لا			
01	يوفر البنك البيئية المناسبة للعمل على ضوء تطورات المصاحبة للعولمة المالية.	18 %60	12 %40	1.40	0.498	0.091
02	التطور التكنولوجي يساعد على تطوير وتسريع العمل البنكي.	19 %63.3	11 %36.7	1.37	0.490	0.089
03	المخاطر البنكية تزايدة مع تطور البيئة المصرفية.	08 %26.7	22 %73.3	1.73	0.450	0.082
04	يعمل البنك على إنشاء طرق وأساليب لمواجهة المخاطر البنكية.	22 %73.3	08 %26.7	1.27	0.450	0.082
05	ساعدت العولمة المالية على تسريع الخدمة المصرفية.	26 %86.7	04 %13.3	1.13	0.346	0.063
06	للعولمة المالية أثر كبير على إلغاء الحدود الجغرافية.	24 %80	06 %20	1.20	0.407	0.074
07	يقوم البنك بتدريب الموظفين على مواكبة التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية والتكنولوجية.	12 %40	18 %60	1.60	0.498	0.091
08	للموظفين القدرة على استعاب التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية.	17 %56.7	13 %43.3	1.43	0.504	0.092
09	ينظر البنك إلى القدرات المتفاوتة للموظفين في منح المهام.	15 %50	15 %50	1.50	0.509	0.093
	المعدل العام للتكرارات والنسب المئوية	17.7 %59.25	12.3 %40.74	1.40	0.790	0.069

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (15) أعلاه الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة بالنسبة لكل عبارة من العبارات الخمس (09) الخاصة بأثر العولمة المالية في تحسين البنوك التجارية.

وجاء المعدل العام للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات أثر العولمة المالية في تحسين أداء البنوك التجارية، الذي يحدد مدى تأثير العولمة المالية في تحسين أداء البنوك التجارية من قبل الوكالة محل الدراسة حيث قدر الوسط الحسابي لجميع العبارات ب (1.40)، مما يعكس درجة ضعيفة لأغلب إجابات أفراد العينة، كما يدل الانحراف المعياري الذي قدر ب(0.790)، والذي يقيس مقدار تشتت إجابات أفراد العينة بنسبة درجة الوسطية وجاءت اغلب الإجابات ضعيفة في حدود المجال (1-2.5) حسب المقياس الذي حدد في الدراسة.

مما يبرز أن غالبية أفراد العينة يرون ان للعولمة المالية أثر كبير في تحسين أداء البنوك التجارية من قبل الوكالة وكانت أضل إجابة في العبارة (05) والتي كانت في نساعدة العولمة المالية على تسريع الخدمة المصرفية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

وللإجابة على السؤال الرئيسي محل الدراسة، استوجبت الدراسة اقتراح الفرضيات الفرعية الموالية للإجابة على الفرضية الرئيسة:

- **الفرضية الأولى:** هناك تأثير للعولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- .
- **الفرضية الثانية:** تؤثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية.
- **الفرضية الثالث:** هناك تأثير للعولمة المالية على البنوك التجارية.

أولا: الفرضية الأولى "هناك تأثير للعولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-"

نفرض الفرضية الصفرية H_0 الفرضية البديلة H_1 .

H_0 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بتأثير العولمة المالية على البنوك التجارية عند مستوى الدلالة المعنوية $a \geq 0.05$.

H_1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بتأثير أدوات الدفع على البنوك التجارية عند مستوى الدلالة المعنوية $a \geq 0.05$.

ومن هنا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 لأن الدلالة تكون قريبة من $a = 0 \geq 0.05$.

ثانيا: الفرضية الثانية "هناك تأثير لأدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية"

نفرض الفرضية الصفرية H_0 الفرضية البديلة H_1 .

H_0 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بتأثير العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة عند مستوى الدلالة المعنوية $a \geq 0.05$.

H_1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بتأثير أدوات الدفع على البنوك التجارية عند مستوى الدلالة المعنوية $a \geq 0.05$.

ومن هنا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 لأن الدلالة تكون قريبة من $\mathbf{a = 0 \geq 0.05}$.

ثالثا: الفرضية الثالثة ''هناك تأثير للعولمة المالية على البنوك التجارية"

نفرض الفرضية الصفرية H_0 الفرضية البديلة H_1 .

H_0 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بتأثير العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة عند مستوى الدلالة المعنوية $a \geq 0.05$.

H_1 لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بتأثير أدوات الدفع على البنوك التجارية عند مستوى الدلالة المعنوية $a \geq 0.05$.

ومن هنا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 لأن الدلالة تكون قريبة من $a = 0 \geq 0.05$.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- إتخذ العديد من الإجراءات وجسدها ميدانيا لتحسين أدائه وكذا تحسين القدرة على منافسة البنوك المحلية وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا على عمله، وما يثبت ذلك المراحل التي مر بها منذ نشأته والتي حملت الكثير من التغيرات في ظل العولمة المالية، كما قام البنك بمواكبة التطورات الحاصلة في العالم وذلك بسعي إلى استخدام ادوات الدفع الحديثة، وإخضاع الموظفين لدورات تدريبية وأخرى تكوينية لتأقلم مع التغيرات الحاصلة.

ونتيجة لتحليل نتائج الإستبيان الموجه لعمال البنك قصد الكشف عن تأثير العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة، تم التوصل إلى أن العولمة المالية تؤثر بشكل قوي على ادوات الدفع الحديثة، بما يتوافق مع فرص استفادة العميل المصرفي من السعر والجودة والوقت والكفاءة في الأداء والتنوع في تشكيلة الخدمات ويجعل من نشاطاته أكثر مرونة وفاعلية، عن طريق إستعمال أدوات الدفع الإلكترونية لتطوير النشاط وتعظيم أرباح المصرف.

الخاتمة العامة

من خلال دراسة موضوع "أدوات الدفع الحديثة وأثرها على البنوك التجارية في ظل العولمة المالية دراسة حالة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة –488–"، والذي تم تناول ضمنه ثلاث فصول أساسية، تمثلت في مدخل إلى البنوك التجارية في ظل العولمة، وهذا من خلال التطرق إلى الخلفية النظرية للعولمة المالية وإبراز مفاهيم البنوك التجارية، ومن ثم التأصيل النظري لأدوات الدفع الحديثة من خلال تبيان طبيعتها وكيفية نشأتها، أما الفصل الأخير فقد خصص لدراسة حالة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة –488– فيما يتماشى مع موضوع الدراسة المطروحة.

وعليه سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي على أساسها سوف يتم اثبات صحة أو خطأ الفرضيات، ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية، وعرض أهم التوصيات ومن ثم تقديم آفاق البحث.

1- نتائج اختبار الفرضيات

– **الفرضية الأولى:**" إن الأسس النظرية التي تقوم عليها كل من العولمة وأدوات الدفع الحديثة تبرز في الترابط الوثيق بينهما"، **فرضية صحيحة** حيث يظهر هذا الترابط بشكل جلي في القطاع المصرفي وذلك بتأثير كليهما في تحسين أداء البنوك.

– **الفرضية الثانية:**"تشير الكثير من التغيرات والانعكاسات الخاصة بالعولمة المالية أن لها تأثير واسع النطاق على وسائل الدفع الحديثة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية"، **فرضية صحيحة** من خلال التطرق لأثار العولمة المالية على البنوك التجارية خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة –488– تبين أن للعولمة المالية أثار إيجابية وأخرى سلبية وتكمن بعض أثارها الإيجابية في الإندماج المصرفي والتوجه نحو البنوك الشاملة، أما عن أثرها السلبية تزايد ظاهرة غسيل الأموال، والجهاز المصرفي سيتأثر حتما بما تفرزه العولمة المالية من أثار سلبية وأثار إيجابية وتصبح المهمة الملقاة على القائمين على إدارة الجهاز المصرفي في تعظيم وتقليل السلبيات إلى أدنى مستوى.

– **الفرضية الثالثة:**"يعد إستخدام أدوات الدفع الحديثة غير محدود في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488–" **فرضية صحيحة** حيث يعتبر إستخدام هذه الأدوات غير محدود حث أنها تطبق مجموعة من الأنظمة وعلى رأسها نظام سويفت ونظام المقاصة الإلكترونية سنة 2006 ونظام سيرات SYRAT سنة 2005 وغييرها من الانظمة كما أنها تستخدم مجموعة من البطاقات البنكية مثل بطاقة CIP وبطاقة CBR وCART COLD وبغض النظر عن الخدامت المصرفية الإلكترونية.

- **الفرضية الرابعة:** " تتجلى آثار العولمة المالية على البنوك التجارية فيما تحدثه من آثار سلبية وإيجابية "، **فرضية صحيحة** وذلك لاعتبار العولمة المالية ظاهرة لها ايجابياتها وسلبيتها على الساحة المالية والمصرفية الدولية.

2- نتائج الدراسة

لقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج يتم ايجازها فيما يلي:

- أسهم التقدم التكنولوجي في تغيير المنظومة الدولية، حيث أدى إلى تحول عدد كبير من البنوك لتغيير نمط عملها وتحويلها والتوسع في استخدام التجارة الإلكترونية وتقديم الخدمات البنكية المتطورة إلى إحداث تغيير جذريا في انماط العمل البنكي،

- تعتبر تجربة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- في مجال ادوات الدفع الحديثة تجربة فتية إذ لا يمكن الحكم عليها بالفشل وبالنجاح إذ تم ملاحظة أن إقبال العملاء على البطاقات البنكية الإلكترونية يعرف تحسن مستمر ولو بوتيرة بطيئة لأن التعامل وفق هذا النمط الجديد من أدوات الدفع أو السداد الإلكتروني يتطلب تغيير الأفراد وتوجيه سلوكهم نحوها وهذا أصعب الأمور في مجتمع أين مازال الفرد يتخوف من التعامل مع البنوك بالطريقة التقليدية،

- غياب الثقافة المصرفية الإلكترونية في الأوساط الجزائرية ونقص التعامل من طرف الأفراد.

3- التوصيات والإقتراحات

من أجل جعل الدراسة عملية أكثر تم القيم بتدعيمها بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات تمثل في:

- إحداث تغيير جوهري للقطاع المصرفي الجزائري وذلك بالإستفادة من الإتجاهات الحديثة للصناعة المصرفية من خلال التوجه نحو البنوك الشاملة والإستفادة من الإندماج وخوصصة البنوك العمومية وهذا ما يهيئ أرضية الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات العالمية،

- حرص بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة -488- على تعميم العمل بوسائل الدفع الإلكتروني وذلك بتركيب موزعات آلية في المناطق المناسبة، ونشر المخططات، وكالات البنوك.

- القيام بحملات إشهارية من أجل توصيل فكرة النقد الإلكتروني وتشجيعهم على التعامل بالبطاقات البنكية الإلكترونية وهذا الدور ليس قصرا بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبسة -488- بل لابد ان يتم تعميمه على جل القطاع المصرفي الجزائري.

- توفير الإمكانيات الضرورية سواءا البشرية أو المالية الكفيلة بضمان صيانة ومراقبة الأجهزة الإلكترونية.

- العمل على إنشاء البنية التحتية الملائمة لتطبيق الصيرفة الإلكترونية من حيث توفير وسائل اتصال الحديثة والبرمجيات والمعدات الملائمة.

- ضرورة سن قوانين بالمعاملات كي تضبط العلاقة مع الأطراف

4- أفاق الدارسة

في نهاية البحث يمكن تقديم بعض المواضيع التي تعتبر جديرة بالبحث:

- أثر أدوات الدفع الحديثة على أداء البنوك التجارية الجزائرية،
- دور وسائل الدفع الحديثة في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية،
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الأداء المصرفي،
- أدوات الدفع الحديثة وأثرها على البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية للرقابة البنكية.

قائمة المراجع

أولا- الكتب

1- إبراهيم (العسيوي)، **التجارة الإلكترونية**، المكتبة الاكاديمية للنشر، مصر، 2003.

2- أحمد (سفر)، **العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006

3- أحمد سليمان (خصاوية)، **المصاريف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة المالية استراتيجية مواجهتها**، دار للكتاب العالمي، عمانن الأردن، 2008.

4- أحمد محمد (غنيم)، **إدارة البنوك التقليدية الماضي والحاضر وإلكترونية المستقبل**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.

5- إسماعيل أحمد (الشناوي)، عبد المنعم (مبارك)، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 2000.

6- أكرم (ياملكي)، **الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

7- جلال عايد (الشورة)، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008.

8- حجازي بيومي (عبد الفتاح)، **التجارة الإلكترونية وحمايتها القانونية**، دار الفكر الجامعية، الاسكندرية، 2006.

9- حجازي بيومي (عبد الفتاح)، **مقدمة في التجارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، الجزء الأول، الإسكندرية، 2003.

10- حسن كريم (حمزة)، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن 2002.

11- حلو (أبو حلو)، **القانون التجاري الجزائري**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة.

12- حنفي (أبو قحف)، **الإدارة الحديثة للبنوك**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

13- خالد ممدوح (إبراهيم)، **إبرام العقد الإلكتروني**، دار الجامعية، مصر، 2007.

14- راشد (راشد)، **الأوراق التجارية الإفلاس والتسويات القضائية في القانون التجاري الجزائري**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

15- رشاد (العصار)، رياض (الحلبين)، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

16- رعد حسن (الصرن)، **عولمة جودة الخدمة الالكترونية**، دار التواصل العربي، مؤسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

17- زياد سليم (رمضان)، محفوظ أحمد أبو جودة، **إدارة البنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996.

18- سامح محمد (عبد الحكيم)، **الحماية الجنائية لبطاقة الائتمان، جرائم بطاقات الدفع الإلكتروني**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

19- سعد غالب (ياسين)، بشير عباس (العلاق)، **الأعمال الإلكترونية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

20- سعيد سيف (النصر)، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

21- شاكر (القزوني)، **محاضرت في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

22- شذا جمال (الخطيب)، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال**، دار مجدلاوي والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

23- شريف محمد (غنام)، **محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

24- صلاح الدين حسن (السيسي)، **التجارة الدولية والصيرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014.

25- ضياء مجيد (الموسوي)، **الاقتصاد النقدي، المرسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.

26- ضياء (مجيد)، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.

27- طارق (طه)، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر الاسكندرية،2007.

28- طارق (عبد العال الحماد)، **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية للنشر، إسكندرية، مصر، 1999.

29- طارق (عبد العال حماد)، **التجارة الإلكترونية الابعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008.

30- الطاهر (لطرش)، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2001.

31- عامر (محمد محمود)، **التجارة الإلكترونية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

32- عبد الحق (بو عتريس)، **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

33- عبد الله (خبابة)، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008.

34- عبد المطلب (عبد الحميد)، **البنوك الشاملة، عملياتها، إداراتها**، دار الجامعة، الاسكندرية، 2000.

35- عبد المطلب (عبد الحميد)، **العولمة المالية الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.

36- عبد المطلب (عبد الحميد)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، اسكندرية، مصر، 2001.

37- فارس (فوضيل)، **التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات**، مطبعة الموساك رشيد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.

38- فريد (النجار) وآخرون، **التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة**، دار الجامعية للنشر، مصر، 2006.

39- فريد (النجار)، **الاقتصاد الرقمي وإعادة هيكلة الاستثمار والبنوك الالكترونية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

40- فريد (النجار)، **الاقتصاد الرقمي**، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، مصر، الاسكندرية، 2007.

41- فلاح حسن (الحسني)، مؤيد عبد الرحمان (الدوري)، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

42- محفوظ (جبار)، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة**، الجزائر والعولمة الإنسانية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001.

43- محمد (الجنبيهي)، ممدوح (الجنبيهي)، **جرائم الانترنت والحاسب اللي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004.

44- محمد السيد (سرايا)، **البنوك التجارية**، دار المطبوعات الجامعية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2008.

45- محمد توفيق (سعودي)، **الوظائف التقليدية للبنك التجاري**، دار الامين للنشر والتوزيع، الطبع الاولى، مصر، 2002.

46- محمد توفيق (سعودي)، **بطاقات الائتمان**، الطبعة الاولى، دار الأمين للطباعة، مصر، بدون سنة النشر.

47- محمد (سحنون)، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

48- محمد عبد الفتاح (الصيرفي)، **إدارة البنوك**، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

49- محمد عبد الفتاح (الصيرفي)، **ادارة المصارف**، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

50- محمد (عبد الفتاح)، حافظ (الصيرفي)، **الادارة الالكترونية**، دار الفكر الجامعية الطبعة الاولى، الأسكندرية، مصر،بدون سنة النشر.

51- محمد عبد حسين (الطائي)، **التجارة الإلكترونية المستقبل الواعد القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

52- محمد غزلان (غزلان)، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الاولى، 2002.

53- محمد فريد (العرين)، هاني (دويدار)، **قانون الأعمال**، الإدارة الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.

54- محمد مصطفى (السنهوري)، **ادارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

55- محمود (الكيلاني)، **الموسوعة التجارية والمصرفية: التشريعات التجارية والإلكترونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، عمان، 2008.

56- محمود (يونس) وعبد النعيم (مبارك)، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003.

57- مدحت (صالح)، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للنشر، القاهرة، 2001.

58- مصطفى أحمد (عبد الرحمان المصري)، **إدارة التسويق دراسات الجدوى التسويقية، الأزامات التسويقية، التسويق المصرفي الإلكتروني، التجارة الإلكترونية''**، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2015.

59- مصطفى رشدي (شيحة)، **اقتصاديات النقود والمصارف والمال**، دار المعرفة الجامعية، بدون بلد نشر، 1996.

60- مصطفى كامل (طه)، ائل انور (بندق)، **الاوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

61- معين (رجب)، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة، 1999.

62- منير إبراهيم (الهندي)، **إدارة البنوك البنوك التجارية: مدخل لاتخاذ القرارات**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1996.

63- منير إبراهيم (هندي)، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات**، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، الجزء الاول، الاسكندرية، مصر.

64- منير (الجنبيهي)، ممدوح (الجنبيهي)، **البنوك الإلكترونية**، الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006.

65- منير (نوري)، **التجارة الإلكترونية والتسوييق الإلكتروني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014.

66- ناظم محمد فوزي (الشمري)، عبد الفتاح زهر (العبد اللات)، **الصيرفة الإلكترونية: الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائول للنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2008.

67- يوسف حسن (يوسف)، **الاقتصاد الإلكتروني**، المركز القومي لإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة.

ثانيا- المذكرات الجامعية

1- أمنية (بركان)، **الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل أداة الجهاز المصرفي: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، قسم علقم التسيير، جامعة الجزائر03، 2013.

2- إياد زكي (أبو رحمة)، **أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

3- ايمن أحمد (محمد شاهين)، **مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأدا لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

4- سليمة (عبد الله)، **دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي**، شهادة ماجستير، في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 2009.

5- شفيقة (ضويفي)، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحديث خدمات الجهاز المصرفي دارسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة المدية، 2014-2015.

6- صورية (لعذور)، **أهمية التسويق المصرفي في تحسين العلاقة مع الزبون**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائ، 2008.

7- طارق محمد (خليل الأعواج)، **العولمة المالية**، الدارسة العليا دكتوراه إدارة المصارف، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، الفصل الدراسي الثالث، 2012.

8- عادل (رحال)، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة ماجستير، في العلوم الإقتصادية، تخصص اللإقتصاد والتنمية، 2014.

9- فهمي السعيد (محمد قاسم)، **نظام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في تحسين الخدمة المصرفية**، مذكرة دكتوراه في العلوم المالية والتجارية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011.

10- محمد (يدو)، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تحديث الخدمة المصرفية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2007.

11- واقد (يوسف)، **النظام القانوني للدفع الإلكتروني**، رسلة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011.

12- وهيبة (عبد الرحيم)، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

13- يحي يوسف (فلاح حسن)، **التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2007.

14- يوسف (صغير)، **الجريمة المرتكبة عبر الانترنيت**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص القانون الدولي للأعمال، جامعة مولد معمري، تيزي وزوز، 2013.

ثالثا- المقالات والمدخلات

I- المقلات والمداخلات باللغة العربية

1- أسيا (مرابط)، **العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، مداخلة في إطار ملتقى حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة سعد دحلب، بليدة، الجزائر.

2- حميد (فشيت) وحكيم (بناولة)، **واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضن الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظم الدفع في البنوك الجزائرية واعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر: عرض تجارب دولية، المركز. الجامعي خميس مليانة، الجزائر 27/26 أفريل 2001.

3- رابح (عرابة)، **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي اللجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012.

4- رحيم (حسين)، هواري (معراج)، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف 25/24 ديسمبر 2005.

5- رشيد عبد اللطيف (وادي)، **أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراست)، المجلد 16، العدد 2، فلسطين، 2008.

6- الزين (منصوري)، **وسائل وأنظمة والسداد الإلكتروني**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر: عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 27/26 أفريل 2011.

7- ساعد (مرابط)، أسماء (بلميهوب)، **العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق الناشئة**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول:"**سياسات التويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية**"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي 22/21 نوفمبر 2006.

8- صالح (مفتاح)، **العولمة المالية**، مجلة العلوم الإنسانية محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002.

9- صالح (مفتاح)، فاطمة (رحال)، **تأثير مقررات لجنة بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا، 10/09 سبتمبر 2013.

10- عبد الرزاق (بوعزيز)، بعيليش (حرمة)، **أهمية تطوير أساليب الدفع الإلكتروني في ترقية ودفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 14/13 مارس 2014.

11- -عبد الغني (حريري)، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المالي**، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة المالية،، جامعة سطيف، الجزائر، 21/20 اكتوبر 2009.

12- عبد الغني (ربوح)، نور الدين (غردة)، **تطبيق انظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة، قصدي مرباح ورقلة، 12/11 مارس 2008.

13- عبد الكريم (غندور)، نور الدين (بومدين)، **الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: معرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية في البلدان العربية، 05/04 ديسمبر 2007، جامعى حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

14- محمد (عبد المنعم)، الطيب (حمد نيل)، **العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف نظرة شمولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، الخرطوم، السودان.

15- علي عبد الله (شاهين)، **نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، مجلة الازهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 12، العدد1، غزة 2010.

16- علي (عبد الله)، إلياس (العيداني)، **التسويق الإلكتروني في الجزائر وسبل تفعيله في ظل التطورات التكنولوجية وتحديات المنافسة العالمية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدعف في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية)، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 27/26 أفريل 2011.

17- كمال (مولوج)،محمد (طلحة)، **الصيرفة الغلكترونية وتأثيرها على جودة الخدمات المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الغلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 24، 27 أفريل 2011.

18- محمد عبد الحليم (عمر)، **بطاقات الائتمان: ماهية والعلاقات الناشئ عن استخدامها بين الريعة والقانون**، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر حول: الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الثاني، دبي، 27/26 أفريل 2011.

19- معطى الله (خير الدين)، محمد (بوقموم)، **المعلوماتية والجهاز البنكي (حتمية تطوير الخدمات المصرفية)**، مداخلة في إطار ملتقى حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)، جامعة الشلف، الجزائر، 15/14 ديسمبر 2004.

20- نبيل (بوفليح)، شعبان (فرج)، **البنوك الإلكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العالمية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 27. 28 نوفمبر 2007.

21- نهى خالد عيسى (الموسوي)، إراء خيضر مظلوم الشمري، **النظام القانوني للنقود الإلكترونية**، مجلة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد2، جامعة بابل، 2014.

22- نوال (عمارة)، **وسائل الدفع الإلكترونية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول: التجارة الإلكترونية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أيام 15-17 مارس 2004.

II- المقلات والمداخلات باللغة الأجنبية

1- Bonneau Thierry, **Droit bancaire**, édition Montchrestien, paris, 1994.

2- D hoir lauprétre Catherine, **Droit du crédit**, édition Ellipses, Lyon, 1999.

3- Dominique Plihon, **les enjeux de la globalisation financière**, casbah, Alger,1999.

4- Guy Hervier**, le commerce électronique**, France, 2001.

5- Haris R G, globalization, **trade a4nd income Canadian journal of Economics**, 1993, Vol 26.

6- Henri Bourguinat**, Finance international**, presse universitaire de France, sans édition, paris 1999.

7- Mostapha hechemherif. **La monnaie électronique**, édition rooles. Paris. 2000.

رابعا- الأوامر والقوانين

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 113 قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، العدد16"، السنة السابعة والعشرون، بتاريخ 18 أفريل 1990.

خامسا- المواقع الألكترونية

1- سمير (بن عياد محمد)، أحمد (سماحي)، **التكنولوجيا الإلكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، من الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع 2017/04/25.
https://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/bachar/7.PDF

2- عز الدين (كامل)، أمين (مصطفى)، **الصيرفة الإلكترونية**، من الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع 2017/04/30.
http://www.bankof Sudan.org/arabic/period/masrafi/Vol_26/masrafi_26.html

3- منتدى شبكة المحاسبين العرب من الموقع الإلكتروني: تاريخ الاطلاع 2017/04/30.
/http://www.acc4arab.com/acc

الملاحق

الملحق رقم (01)

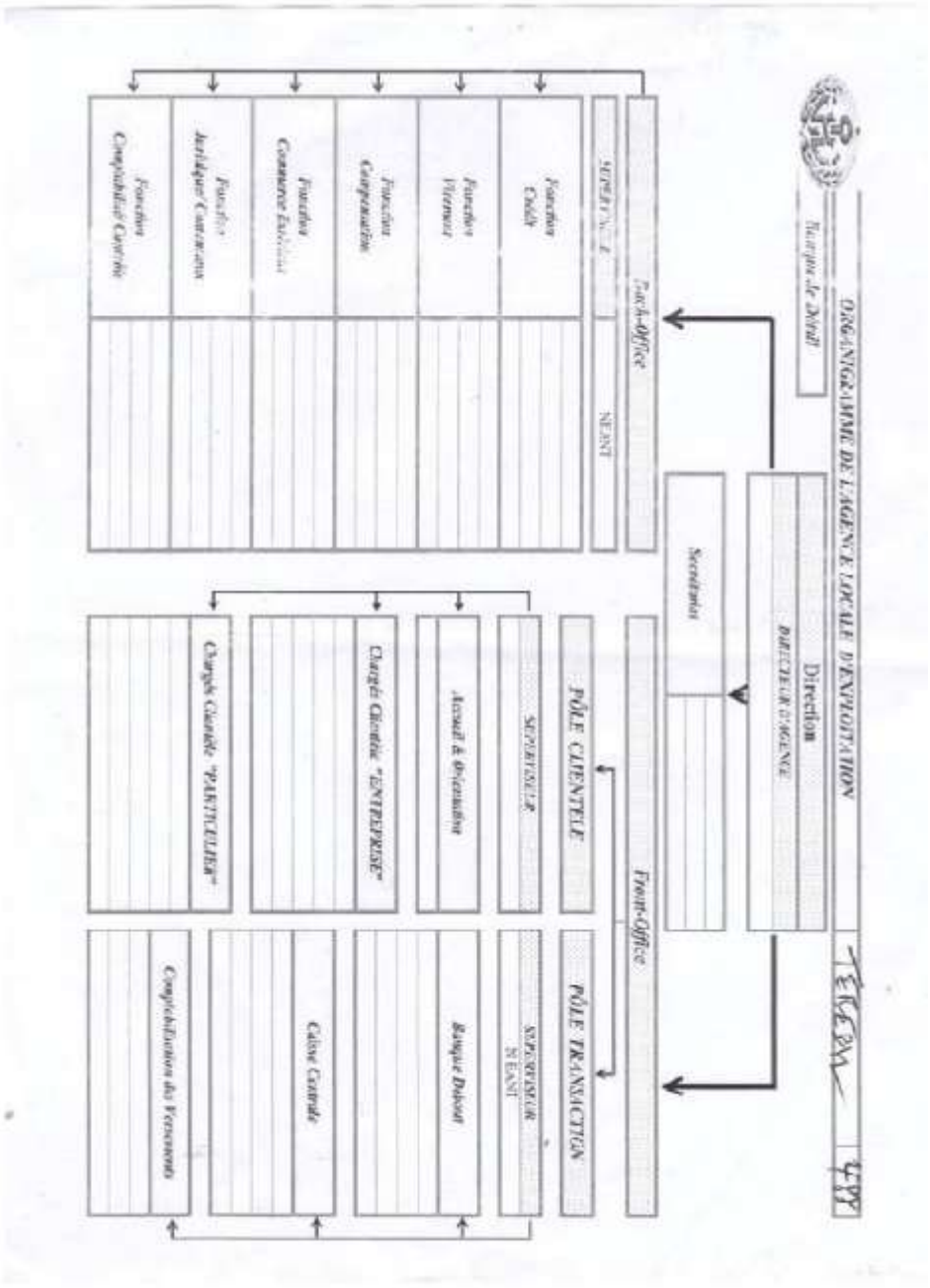

الملحق رقم (02)

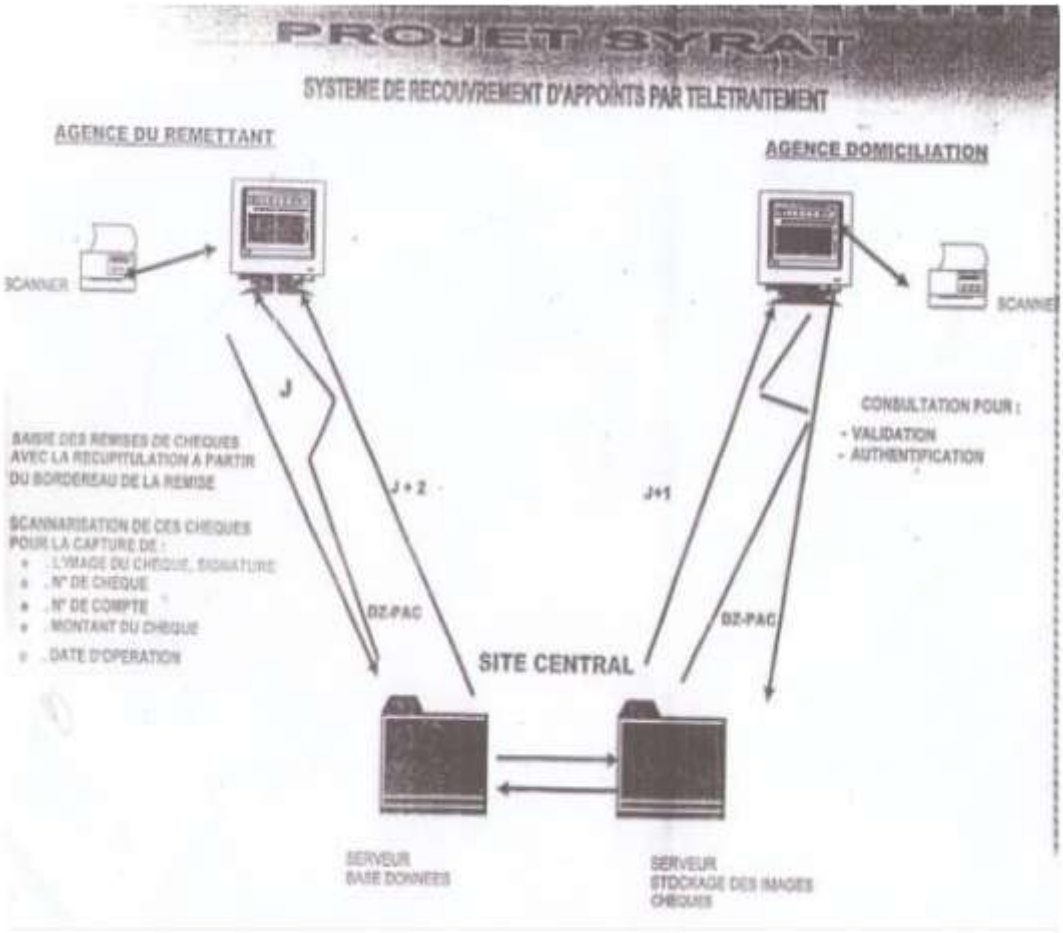

الملحق رقم (03)

الملحق رقم (04)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة العربي التبسي– تبســـــــــة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية

استمارة استبيان:

واقع وآفاق أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية في ظل العولمة المالية

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة ـ 488 ـ

مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص: تمويل المصرفي

أخي الكريم أختي الكريمة

في إطار تحضير لإعداد مذكرة تخرج ماستر على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص: تمويل مصرفي بجامعة العربي التبسي – تبسة–، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي نهدف من خلاله إلى معرفة أرائكم حول موضوع "واقع وآفاق أدوات الدفع الحديثة في البنوك التجارية في ظل العولمة المالية دراسة حالة وكالة تبسة -488-".

لذا نرجو من سيادتكم تقديم المساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة بوضع علامة (X) أمام العبارة التي ترونها مناسبة.

وللأمانة العلمية فان إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الشكر، الاحترام والتقدير على تعاونكم.

المجموعة الأولى: المعلومات الشخصية

يرجى وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

1- حدد نوع الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2- حدد الفئة العمرية التي تنتمي إليها

أقل من 30 سنة ☐ من 30- 45 سنة ☐

أكثر من 45 سنة ☐

3- حدد المستوى العلمي

تقني سامي ☐ شهادة الليسانس ☐

دراسات عليا ☐

4- القسم الذي تنتمي إليه

قسم البيانات المصرفية ☐ قسم التسويق ☐

5- أقدميتك في النشاط المصرفي

اقل من 08 سنوات ☐ من 08 إلى 15 سنة ☐

16 سنة فأكثر ☐

المجموعة الثانية: البيانات الأساسية

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (X) في المكان المقابل:

المحور الأول: أثر العولمة المالية على أدوات الدفع الحديثة

رقم	البيانات	نعم	لا
01	وضع بنية أساسية ذات فعالية كبيرة في معالجة العمليات بين البنوك والأسواق المالية.		
02	تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة.		
03	تطوير معايير ومقاييس النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيرة.		
04	تطوير شبكة الاتصال البنكي بين البنوك وتسهيل تبادل المعلومات.		
05	تحسين تسيير وإدارة السياسة النقدية وفعاليتها.		
06	استخدام تطبيقات على الهواتف من أجل تسهيل العمليات البنكية.		
07	استخدام البطاقات البنكية أدى إلى تطوير أنظمة الدفع.		
08	ساهمت العولمة المالية في تحضير عمل وسائل الدفع.		

المحور الثاني: أثر أدوات الدفع الحديثة على البنوك التجارية

رقم	البيانات	نعم	لا
01	يعتبر تطور وسائل الدفع أحد أسباب سرعة إجراء العمليات البنكية.		
02	CART COLD أكثر البطاقات البنكية استعمالا من طرف المتعاملين.		
03	تعمل أدوات الدفع الحديثة على تسوية المعاملات بين المتعاملين داخل وخارج الحدود الجغرافية.		
04	الاستغناء عن أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بأنظمة الدفع الإلكتروني الفوري.		
05	تتكيف أنظمة الدفع الحديثة مع احتياجات المتعاملين.		
06	تعمل ادوات الدفع الحديثة على تخفيض تكاليف إدارة السيولة.		
07	تتحكم أدوات الدفع الحديثة في إدارة المخاطر المتعلقة بها.		
08	تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعاملات وتطوير وسائل الدفع.		
09	تخفيض فترات المقاصة المتعلقة بعمليات التبادل مكان الدفع.		

المحور الثالث: أثر العولمة المالية على البنوك التجارية

رقم	البيانات	نعم	لا
01	يوفر البنك البيئية المناسبة للعمل على ضوء تطورات المصاحبة للعولمة المالية.		
02	التطور التكنولوجي يساعد على تطوير وتسريع العمل البنكي.		
03	المخاطر البنكية تزايدة مع تطور البيئة المصرفية.		
04	يعمل البنك على إنشاء طرق وأساليب لمواجهة المخاطر البنكية.		
05	ساعدت العولمة المالية على تسريع الخدمة المصرفية.		
06	للعولمة المالية أثر كبير على إلغاء الحدود الجغرافية.		
07	يقوم البنك بتدريب الموظفين على مواكبة التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية والتكنولوجية.		
08	للموظفين القدرة على استعاب التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية.		
09	ينظر البنك إلى القدرات المتفاوتة للموظفين في منح المهام.		

الملحق رقم (05)

Reliability

Notes

Output Created		19-APR-2017 01:02:54
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=ب1 ب2 ب3 ب4 ب5 ب6 ب7 ب8 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.942	8

Reliability

Notes

Output Created		19-APR-2017 01:00:43
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES= س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.03

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.932	9

Reliability

Notes

Output Created		19-APR-2017 00:59:30
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES= 8ع 7ع 6ع 5ع 4ع 3ع 2ع 1ع 9ع /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.937	9

Frequencies

Notes

Output Created		19-APR-2017 00:53:37
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= الجنس العمر المستوى القسم الاقدمية /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.04

[DataSet1] C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav

Statistics

		الجنس	العمر	المستوى	القسم	الاقدمية
N	Valid	30	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1.47	1.93	1.77	1.40	1.93
Std. Deviation		.507	.785	.626	.498	.691

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	16	53.3	53.3	53.3
	انثى	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30 سنة	10	33.3	33.3	33.3
	من 30 الى 45 سنة	12	40.0	40.0	73.3
	اكبر من 45 سنة	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المستوى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تقني سامي	10	33.3	33.3	33.3
	شهادة الليسانس	17	56.7	56.7	90.0
	دراسات عليا	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

القسم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قسم معالجة البيانات المصرفية	18	60.0	60.0	60.0
	قسم التسويق	12	40.0	40.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الاقدمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 8 سنوات	8	26.7	26.7	26.7
	من 8 الى 15 سنة	16	53.3	53.3	80.0
	سنة فاكثر 15	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

Frequencies

Notes

Output Created		19-APR-2017 00:55:14
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= 3ع 2ع 1ع 9ع 8ع 7ع 6ع 5ع 4ع /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.03

Statistics

		يوفر البنك البيئة المناسبة للعمل على ضوء تطورات المصاحبة للعولمة المالية	التطور التكنولوجي يساعد على تطوير وتسريع العمل البنكي	المخاطر البنكية تزايدة مع تطور البيئة المصرفية	يعمل البنك على انشاء طرق واساليب لمواجهة المخاطر البنكية
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.40	1.37	1.73	1.27
Std. Error of Mean		.091	.089	.082	.082
Std. Deviation		.498	.490	.450	.450

Statistics

		ساعدت العولمة المالية على تسريع الخدمة المصرفية	للعولمة المالية اثر كبير على الغاء الحدود الجغرافية	يقوم البنك بتدريب الموظفين على مواكبة التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية والتكنولوجية	للموظفين القدرة على استعاب التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.13	1.20	1.60	1.43
Std. Error of Mean		.063	.074	.091	.092
Std. Deviation		.346	.407	.498	.504

Statistics

		ينظر البنك الى القدرات المتفاوتة للموظفين في منح المهام
N	Valid	30
	Missing	0
Mean		1.50
Std. Error of Mean		.093
Std. Deviation		.509

Frequency Table

يوفر البنك البيئة المناسبة للعمل على ضوء تطورات المصاحبة للعولمة المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	18	60.0	60.0	60.0
	لا	12	40.0	40.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

التطور التكنولوجي يساعد على تطوير وتسريع العمل البنكي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	19	63.3	63.3	63.3
	لا	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المخاطر البنكية تزايدة مع تطور البيئة المصرفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	26.7	26.7	26.7
	لا	22	73.3	73.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يعمل البنك على انشاء طرق واساليب لمواجهة المخاطر البنكية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	22	73.3	73.3	73.3
	لا	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

ساعدت العولمة المالية على تسريع الخدمة المصرفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	26	86.7	86.7	86.7
	لا	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

للعولمة المالية اثر كبير على الغاء الحدود الجغرافية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	24	80.0	80.0	80.0
	لا	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

يقوم البنك بتدريب الموظفين على مواكبة التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية والتكنولوجية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	12	40.0	40.0	40.0
	لا	18	60.0	60.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

للموظفين القدرة على استعاب التطورات الحاصلة جراء العولمة المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	17	56.7	56.7	56.7
	لا	13	43.3	43.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

ينظر البنك الى القدرات المتفاوتة للموظفين في منح المهام

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	15	50.0	50.0	50.0
	لا	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

Frequencies

Notes

Output Created		19-APR-2017 00:57:09
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.03

Statistics

		يعتبر تطور وسائل الدفع احد اسباب سرعة اجراء العمليات	اكثر CART SOLD البطاقات البنكية استعمالا من طرف المتعاملين	تعمل ادوات الدفع الحديثة على تسوية المعاملات بين المتعاملين داخل وخارج الحدود الجغرافية	الاستغناء عن انظمة الدفع الورقية واستبدالها بانظمة الدفع الالكتروني الفوري
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.27	1.13	1.33	1.03
Std. Error of Mean		.082	.063	.088	.033
Std. Deviation		.450	.346	.479	.183

Statistics

		تتكيف انظمة الدفع الحديثة مع احتياجات المتعاملين	تعمل ادوات الدفع الحديثة على تخفيض تكاليف ادارة السيولة	تتحكم ادوات الدفع الحديثة في ادارة المخاطر المتعلقة بها	تحسين جودة العمليات وتقليص الاجال المتعلقة بمعالجة المعاملات وتطوير وسائل الدفع
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.57	1.50	1.60	1.40
Std. Error of Mean		.092	.093	.091	.091
Std. Deviation		.504	.509	.498	.498

Statistics

		تخفيض فترات المفاضلة المتعلقة بعمليات التبادل مكان الدفع
N	Valid	30
	Missing	0
Mean		1.53
Std. Error of Mean		.093
Std. Deviation		.507

Frequency Table

يعتبر تطور وسائل الدفع احد اسباب سرعة اجراء العمليات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	22	73.3	73.3	73.3
	لا	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

اكثر البطاقات البنكية استعمالا من طرف المتعاملين CART SOLD

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	26	86.7	86.7	86.7
	لا	4	13.3	13.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تعمل ادوات الدفع الحديثة على تسوية المعاملات بين المتعاملين داخل وخارج الحدود الجغرافية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	20	66.7	66.7	66.7
	لا	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الاستغناء عن انظمة الدفع الورقية واستبدالها بانظمة الدفع الالكتروني الفوري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	29	96.7	96.7	96.7
	لا	1	3.3	3.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تتكيف انظمة الدفع الحديثة مع احتياجات المتعاملين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	13	43.3	43.3	43.3
	لا	17	56.7	56.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تعمل ادوات الدفع الحديثة على تخفيض تكاليف ادارة السيولة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	15	50.0	50.0	50.0
	لا	15	50.0	50.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تتحكم ادوات الدفع الحديثة في ادارة المخاطر المتعلقة بها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	12	40.0	40.0	40.0
	لا	18	60.0	60.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تحسين جودة العمليات وتقليص الاجال المتعلقة بمعالجة المعاملات وتطوير وسائل الدفع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	18	60.0	60.0	60.0
	لا	12	40.0	40.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تخفيض فترات المفاضلة المتعلقة بعمليات التبادل مكان الدفع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	14	46.7	46.7	46.7
	لا	16	53.3	53.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

Frequencies

Notes

Output Created		19-APR-2017 00:58:20
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= ب1 ب2 ب3 ب4 ب5 ب6 ب7 ب8 /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.06
	Elapsed Time	00:00:00.05

Statistics

		وضع بنية اساسية ذات فعالية كبيرة في معاجلة العمليات بين البنوك والاسواق المالية	تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة	تطوير معايير ومقاييس النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيرة	تطوير شبكة الاتصال البنكي بين البنوك وتسهيل تبادل المعلومات
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.33	1.40	1.57	1.10
Std. Error of Mean		.088	.091	.092	.056
Std. Deviation		.479	.498	.504	.305

Statistics

		تحسين تسيير وادارة السياسة النقدية وفعاليتها	استخدام تطبيقات على الهواتف من اجل تسهيل العمليات البنكية	استخدام البطاقات البنكية ادى الى تطوير انظمة الدفع	ساهمت العولمة المالية في تغيير عمل وسائل الدفع
N	Valid	30	30	30	30
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.40	1.27	1.20	1.47
Std. Error of Mean		.091	.082	.074	.093
Std. Deviation		.498	.450	.407	.507

Frequency Table

وضع بنية اساسية ذات فعالية كبيرة في معاجلة العمليات بين البنوك والاسواق المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	20	66.7	66.7	66.7
	لا	10	33.3	33.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تطوير نظام المدفوعات للمبالغ الكبيرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	18	60.0	60.0	60.0
	لا	12	40.0	40.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تطوير معايير ومقاييس النظام المستقبلي لتعويض التحويلات ذات المبالغ الصغيرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	13	43.3	43.3	43.3
	لا	17	56.7	56.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تطوير شبكة الاتصال البنكي بين البنوك وتسهيل تبادل المعلومات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	27	90.0	90.0	90.0
	لا	3	10.0	10.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

تحسين تسيير وادارة السياسة النقدية وفعاليتها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	18	60.0	60.0	60.0
	لا	12	40.0	40.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

استخدام تطبيقات على الهواتف من اجل تسهيل العمليات البنكية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	22	73.3	73.3	73.3
	لا	8	26.7	26.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

استخدام البطاقات البنكية ادى الى تطوير انظمة الدفع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	24	80.0	80.0	80.0
	لا	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

ساهمت العولمة المالية في تغيير عمل وسائل الدفع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	16	53.3	53.3	53.3
	لا	14	46.7	46.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

```
T-TEST
  /TESTVAL=0
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=t1
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		24-APR-2017 04:20:17
Commentaires		
Entrée	Données	G:\ملفات ضرورية\spss SAHB SAMIR\ قاعدة البيانات.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=t1 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
t1	30	1,40	,379	,069

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
t1	20,299	29	,000	1,404	1,26	1,55

```
T-TEST
  /TESTVAL=0
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=t2
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		24-APR-2017 04:20:45
Commentaires		
Entrée	Données	G:\ملفات ضرورية\spss SAHB SAMIR\ قاعدة البيانات.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=t2 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
t2	30	1,37	,365	,067

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
t2	20,619	29	,000	1,374	1,24	1,51

```
T-TEST
  /TESTVAL=0
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=t3
  /CRITERIA=CI(.95).
```

Test T

Remarques

Sortie obtenue		24-APR-2017 04:21:01
Commentaires		
Entrée	Données	G:\ملفات ضرورية\spss SAHB SAMIR\ قاعدة البيانات.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques de chaque analyse sont basées sur les observations ne comportant aucune donnée manquante ou hors plage pour aucune variable de l'analyse.
Syntaxe		T-TEST /TESTVAL=0 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=t3 /CRITERIA=CI(.95).
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
t3	30	1,34	,388	,071

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
t3	18,924	29	,000	1,342	1,20	1,49

```
GET
  FILE='G:\ملفات ضرورية\spss SAHB SAMIR\البيانات ' قاعدة.sav'.
DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.
COMPUTE t1=MEAN(1ع,2ع,3ع,4ع,5ع,6ع,7ع,8ع,9ع).
EXECUTE.
COMPUTE t2=MEAN(1س,2س,3س,4س,5س,6س,7س,8س,9س).
EXECUTE.
COMPUTE t3=MEAN(1ب,2ب,3ب,4ب,5ب,6ب,7ب,8ب).
EXECUTE.
FREQUENCIES VARIABLES=t1
  /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		24-APR-2017 04:07:50
Commentaires		
Entrée	Données	G:\ملفات ضرورية\spss SAHB SAMIR\ قاعدة البيانات.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=t1 /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,01

[Jeu_de_données1] G:\ملفات ضرورية\spss SAHB SAMIR\البيانات ' قاعدة.sav

Statistiques

t1

N	Valide	30
	Manquant	0
Moyenne		1,40
Erreur standard de la moyenne		,069
Ecart type		,379

t1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	8	26,7	26,7	26,7
	1	4	13,3	13,3	40,0
	1	3	10,0	10,0	50,0
	1	2	6,7	6,7	56,7
	1	1	3,3	3,3	60,0
	2	1	3,3	3,3	63,3
	2	3	10,0	10,0	73,3
	2	2	6,7	6,7	80,0
	2	2	6,7	6,7	86,7
	2	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=t2
  /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		24-APR-2017 04:08:11
Commentaires		
Entrée	Données	G:\قاعدة spss SAHB SAMIR\ملفات ضرورية\البيانات.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=t2 /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques

t2

N	Valide	30
	Manquant	0
Moyenne		1,37
Erreur standard de la moyenne		,067
Ecart type		,365

t2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	12	40,0	40,0	40,0
	1	1	3,3	3,3	43,3
	1	1	3,3	3,3	46,7
	1	1	3,3	3,3	50,0
	1	3	10,0	10,0	60,0
	2	2	6,7	6,7	66,7
	2	2	6,7	6,7	73,3
	2	4	13,3	13,3	86,7
	2	3	10,0	10,0	96,7
	2	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=t3
  /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		24-APR-2017 04:08:27
Commentaires		
Entrée	Données	G:\ملفات ضرورية\spss SAHB SAMIR\ قاعدة البيانات.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=t3 /STATISTICS=STDDEV SEMEAN MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,01

Statistiques

t3

N	Valide	30
	Manquant	0
Moyenne		1,34
Erreur standard de la moyenne		,071
Ecart type		,388

t3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	13	43,3	43,3	43,3
	1	3	10,0	10,0	53,3
	1	2	6,7	6,7	60,0
	2	2	6,7	6,7	66,7
	2	2	6,7	6,7	73,3
	2	2	6,7	6,7	80,0
	2	3	10,0	10,0	90,0
	2	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Correlations

Notes

Output Created		19-APR-2017 01:08:26
Comments		
Input	Data	C:\Users\Microsoft\Desktop\spss SAHB SAMIR\قاعدة البيانات.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	30
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=t1 t2 t3 /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Correlations

		t1	t2	t3
t1	Pearson Correlation	1	.984**	.984**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	30	30	30
t2	Pearson Correlation	.984**	1	.982**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	30	30	30
t3	Pearson Correlation	.984**	.982**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملخص

الملخص:

إن للعولمة المالية انعكاسات عديدة على البنوك التجارية، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، مما يجبر البنوك على العمل لمواجهة تحدياتها من خلال إصلاح هياكله وتطوير أدائها بما يتوافق من متطلبات العولمة المالية التي دعمها التطور التكنولوجي، ومع هذا الانفتاح والتطور أصبح تعميم وسائل الدفع الحديثة ضمن الصيرفة الالكترونية ضرورة حتمية في جميع البنوك، بهدف تحسين أدائها وضمان استمراريتها.

من هنا أدركت الجزائر وجوب الارتقاء بنبوكها إلى مستوى تلك التغيرات العالمية، وبالتالي العمل على تحديث نظم الدفع، إذ اتجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى اعتماد وسائل دفع حديثة بهدف تسهيل معاملاته وتطوير خدماته المصرفية وذلك من أجل تحسين أدائه ضمن السوق المصرفية.

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية، البنوك التجارية، وسائل الدفع الحديثة، الصيرفة الإلكترونية.

Summary:

Financial globalization has many implications for commercial banks, including what is positive and what is negative, forcing banks to work to meet their challenges by reforming their structures and developing their performance in line with the requirements of financial globalization supported by technological development. With this openness and development, Modern banking within the electronic banking is an imperative in all banks, in order to improve their performance and ensure continuity.

Algeria has realized that its banks must be upgraded to the level of these global changes and thus modernize the payment systems. The Agricultural and Rural Development Bank has adopted modern means of payment in order to facilitate its transactions and develop its banking services in order to improve its performance in the banking market.

key words: Financial globalization, Commercial Banks, Modern means of payment, electronic banking.